



مجمع البهيات ومنع الافاضت فاتحة صنفه المساد والرشاد
 افضل الفضل والاساطين والاحق بنفوس الفقهاء والمجتهدين
 ابراهيم القرطبي مؤلفنا العجائي مسكا فدين الله سوا العالي ثم لا تأ
 على كل انسان ضائرا عطا انظار الفضل علما حواه من نتائج الحكماء
 ان البحر اعمق واخذ المراكب ابد واذا تامل طهر في الكواكب كان
 بكفا يد الكتاب
 لكفاته مع ما به من الجهد
 تكفي بما به وكان في انطباعه احيانا شيئا
 وكفاية الناس في اخلاصه ونفعه وكان كان ومن هذا الشرح
 ونماذج افكاره بعد هذا الخطاب هذا الجرح احببنا له ودمعوه
 هذا الكتاب يطوي ما يتعلق منه بدينه الملائكة على سائرنا
 طوبى اليه طوبى له وطوبى له في يوم الحساب
 انما الغرض في يوم الحساب

فَهَهِرَتْ الْجِلْدُ وَالْشَّمْلُ أَرْجُ وَضَاعُ الْمَقْدَرِ

[illegible]

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--------------------------------------|--|---|--------------------------------------|---------------------------------------|---|-------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|---|------------------------------------|-------------------------------------|---|--------------------------|-------------------------------------|
| تفسير في المجلد الثاني | الكتاب في البيان في البيان في البيان في | البيان في البيان في البيان في | ضابط في بيان معنى الوجوه والأشياء | ضابط في بيان معنى تقسيم الجمل | ضابط في بيان معنى المبتدأ بالفتح والكسر والأشياء في أفعالها | ضابط في بيان معنى البسيط والمركب | ضابط في بيان معنى بياسم معنى السند | ضابط في بيان معنى الخبر الواحد | ضابط في بيان معنى الجوار والمعدل | ضابط في بيان معنى الأحكام للصفات | ضابط في بيان معنى معنى لأجتهار | ضابط في بيان معنى الأجتهاد واجب | ضابط في بيان معنى تقليد المجتهد | ضابط في بيان معنى لزوم مشافهة المفتي | ضابط في بيان معنى ضبط | ضابط في بيان معنى في تعاضل البلي |
| ضابط في بيان معنى الوجوه والأشياء | ضابط في بيان معنى تقسيم الجمل | ضابط في بيان معنى المبتدأ بالفتح والكسر والأشياء في أفعالها | ضابط في بيان معنى البسيط والمركب | ضابط في بيان معنى بياسم معنى السند | ضابط في بيان معنى الخبر الواحد | ضابط في بيان معنى الجوار والمعدل | ضابط في بيان معنى الأحكام للصفات | ضابط في بيان معنى معنى لأجتهار | ضابط في بيان معنى الأجتهاد واجب | ضابط في بيان معنى تقليد المجتهد | ضابط في بيان معنى لزوم مشافهة المفتي | ضابط في بيان معنى ضبط | ضابط في بيان معنى في تعاضل البلي | | | |
| ضابط في بيان معنى الوجوه والأشياء | ضابط في بيان معنى تقسيم الجمل | ضابط في بيان معنى المبتدأ بالفتح والكسر والأشياء في أفعالها | ضابط في بيان معنى البسيط والمركب | ضابط في بيان معنى بياسم معنى السند | ضابط في بيان معنى الخبر الواحد | ضابط في بيان معنى الجوار والمعدل | ضابط في بيان معنى الأحكام للصفات | ضابط في بيان معنى معنى لأجتهار | ضابط في بيان معنى الأجتهاد واجب | ضابط في بيان معنى تقليد المجتهد | ضابط في بيان معنى لزوم مشافهة المفتي | ضابط في بيان معنى ضبط | ضابط في بيان معنى في تعاضل البلي | | | |

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التلطف بالذات لا ينافي التلطف بالغير
 الاستماع ثم لم يتم تشخيص
 الواضع كالم أسفله في قوله
 عن العائد ثم الواضع عبارة
 الواضع أمالوحي وعر في
 غام أو خاص باعتبار
 الموضوع أما شصون كان
 شخصا خاصا من اللفظ
 كزبد أو نوعي كان إذا
 عاتبا كمسنة فاعل وخواها
 ما سدرج بمحة الواضع خلفه
 المحققه مؤ الاستبعاد
 من جعل الواضع أو من
 التبع الكاشف من
 الواضع وحده ومن
 هذا الباب ضع الحارز
 ثم الموضوع في الواضع
 هل هو انعام المظن كما
 يقتضيه انعام العام
 الاصولي حد من عدم
 كون الاستعمال الخاص
 حقيقة ولا مجازا
 نذكر

القعد والمشاركين الأول
والثاني والثالث
شام

النطق

فذكرنا في استعمال المشتق
منها انقضى عنه المبدأ وال
كثرة واطالوا الكلام في
نقضها وابرامها نديج

[illegible]

اصل في تعارض عرف السائل والمسئول اذا تعارض عرف السائل والمسئول ففي تقديم عرف السائل والمسئول او بلدا السؤل المطعون وان وقع عرف السائل المطعون
 وامر عرف السؤل وان وقع عرف احداهما او وقتا وعرض ذلك وجهه وان كان صور المسئلة كثيرة لان كل من السائل والمسئول اما علميا باصطلاح او جاهلا
 فاما جاهلا فاما جاهلا او مختلفا فان ثم المسئول العلم باصطلاح السائل اما ان يعتقد بان السائل يعرف علم اصطلاحه او يعتقد عدم علمه او يشك في ذلك بل قد
 الى عرف ذلك من ارجح اكل بناء العرف وحكم الحق الغائلة كما لو كان المسئول جاهلا باصطلاح السائل فانه لا يتصور عفا كل كلامه على اصطلاحه نتائج

الاستخدام

اهم جزء حكما ان الاصل عدم تقدم حادثة ذلك المعنى اخرج فكل الاصل عدم تقدم ذلك المعنى فاما في اواخر الخواص الخمس منها الاصل عدم تقدم
 الخواص مفاضلة بينهما فيكون ايضا لعدم التعلل بجهة من المعارض لثبات الصق الثانية فلا يجري فيها شق من الاصل بل يحكم بمقتضى اخص العرف
 والوجه ظاهرا والثالثة فيجعل فيها ايضا بالعرف لاصلا لعدم بقاء الخواص ولما لا يجرى فلا شك فيها في تقديم العرف لاصلا لانه اواخر الخواص واما
 يكون عكس ذلك اي يكون مغير عرف زمان اللغة معاودة عرف زمان ذلك الشخص فهو لا يحكم فيها باخصا للعرف لاصلا لعدم حصول اللغة في
 الى معنى اخر واما ان لا يكون شي منها معلوما فيحكم بالوقوف في جميع الاصول الفقهية لتعلمه واما ان يكون كل ما معلوم من مع العلم بها
 فلا يتصور في النزاع واما ان يكون كل ما معلوم من متناهيين في كل كالم الشرح على اللغة ويحكم بحدوث العرف بعد صد وانحطابا ويجعل كل ما يشرح
 الشرح على العرف فذلك محل الاشكال والنزاع والاقوال فيقتل تقديم اللغة لاصلا لانه اواخر العرف وقبل الوقوف وقبل تقديم العرف واوجب اصالا في
 اواخر العرف بان الاصل بما يفيد الظن المتغيرا لم يكن المتيقرا على خلاف وجهنا المشهور بتقديم العرف واجتوب على وجهه الا ان كان كثر خطابات الشرح
 مطابقا للعرف فيجعل المسئول على الخالص الثاني الشرح الثالث بعد ذلك لغة هذا العرف مع عرف الشارع مع ان بعض الاقوال من زمان فان الخلف
 جملة الى فان طول وجوب عن الاول بان ان ارد من الاستعمال الاستعمال في الاقوال الخلفا مع ما فيها العرف مع اللغة مع وجوب العرف الثاني
 على عرف المناخر فهو لا يرد على الصق متعددة ولا يرد على الاستعمال في الاقوال المتعددة مع ما فيها العرف مع اللغة مع وجوب العرف الثاني بان
 التمهيد اذ لا يفيدها ولا فساد مستندها وجهنا باجم المسند وقضاه وهو الاستعمال الذي عرف مع الشق البقية للظن بجهتها
 فاما الاصول فيكون عن الثالث باننا هذا العرف بوجهنا من ذلك الاستعمال بوجهنا بتقديم اللغة ولما الموقوف فحين تعارض
 الاصل والمطهر اظهر ذلك فاعلم ان الحق هو الاول للاصل المذكور وان كان من ادنا باللفظ في معارض العرف واللغة هو اللغة الواسلة لينا
 من موقوف اللغة اها هو بعد من الشرح او اذ اسطر من الشرح كونه لا يمتنع وبعده بقبول على هذا نقول ولا ان المقصود الاصل من تدبيرهم
 اللغوية معترف الفضايل الكتاب الستة فلا يربط ان اهل هذه الكتب انما يتقوا ما كان مقارنا في من الشارع ومثلا ولا في محاورات عرف فوجب تقديم
 اللغة وثانيا اننا علم ان ديدن اللغويين انهم انما نقلوا وذكروا الفاظا كانت معارضة في محاوراتهم وعرفهم بعد فلفهم المعاني المتداولة في
 السان على رتبهم المبحورة في عرفهم كقول ابن الجوزي من ادنا بالعرب ولا نقلوا ايضا عن عرفهم لان لا يتصور اذ انهم من ذلك فظهرت
 الفخار بين العرفيين انما هو في العرف المتأخر لا في العرف السابق القريب من الشارع الذي يجهون لغة في كل كالم الشارع على العرف الا
 الى زمان اذ من علم على العرف لا يبعد ولا يمتنع تقديم اللغة وقد ظهر في ذكر المقامات الاخرى وما عرفت المسئلة وبيان الحق من الاقوال ضابطا
 اختلاف في تعارض عرف السائل والمسئول فيقبل بتقديم عرف السائل قبل بتقديم عرف المسئول وقبل بتقديم عرف بلدا السؤل وقبل بتقديم
 بلدا السؤل وان وقع عرف احداهما وقبل اقول اخر والتحقيق ان ههنا ما لو كان كل من السائل والمسئول اما ان يكون عالما باصطلاح الاخر او جاهلا
 فاما جاهلا هل ان ومختلفا من صورتيه من ذلك لا يربط وجهنا صورة عالم السؤل باصطلاح السائل سوء علمه هو اصطلاح المسئول
 ام لا كل منهما اربع صور كان المسئول ذا علم باصطلاح الاخر فاما ان يعتقد بان السائل يعرف علم اصطلاحه او يعتقد عدم علمه او يشك في ذلك
 بل قدنا اصل هذا مما ينز مع الاثنتين لثباته في عشرة هذه العشرة من لحظة بلدا السؤل وبلدا السؤل على اربعة اشياء تبلغ ثلثين الثلثون
 مع ملاحظة كون مداول اللفظ ايضا من المعصوم من المفادير والموازين او غيرها بصيرتها من اما الحكم في صورة كون المسئول جاهلا
 سوء كان السائل عالما جاهلا كان السؤل في بلدا السائل والمسئول غيرهما كان مداول اللفظ من المقادير والموازين او غيرها فهو تقدم
 عرفا المسئول في كل تلك الصور الاثنا عشر من عمل لفظ المتكلم على غير مصطلح مع عدم اطلاقه غير معقول فلا يتصور اذ ان لا يمكن الحمل عليه
 بقي ههنا صورة وهي ان يكون السؤل بلدا غيرهما مع كون المسئول عالما بعرفه سوء علم المسئول علم السائل باصطلاحه او عدمه او كان شاكا
 او غير ملتفت وسوء اعتقاد المسئول علم السائل بعرف هذا البلدا ومجهله او كان شاكا او غير ملتفت هذه الصورة عشرة سبعين حكما اشقيا
 اذا كانا عالمين وكان السؤل بلدا المسئول مع كون مداول اللفظ من المقادير والموازين فان كان المسئول معتقدا يعلم السائل باصطلاحه غير
 ملتفت بعلمه تقدم عرف المسئول لبناء العرف عليه فان قلت فكيف يحمل رواية العرفاء في رطل على العرف حيث سئل المعصوم عن عن الكروا الس
 عرفت فلنا ان ذلك لا يخل خارجي وهو المعصوم سئل عن الكوفي فكيف اجاب ستمائة رطل وذلك محمول على رطل المتكلم الذي هو ضعفه لعل في اذ لا
 يمكن حمل على المتكلم والعرف فيجب حمله على المتكلم في رواية رطل عرفة ذلك فربما في الحيلة في الرواية الا في على العرفة ولو لا ذلك لوجب حمله على المتكلم
 وان كان معتقدا بمجهله تقدم عرف السائل لما عرفت لا مستلزم الحمل على غيره اي علم عرف المسئول الا على ما يحمل ولغوية كل كالم المسئول وان كان شاكا
 طوكان شكك بقاير بل ملاحظة كون اغلب الاولين في بلدا عالمين باصطلاح اهل تقدم عرفا المسئول والاقال توقف لان بناء العرف في تعيين
 الموازين والمقادير يقتضيها فان وجد في كلامهم غير معين فلا بد من التوقف ثم مع هذا الغرض لو وقع السؤل في بلدا السائل عدم حفظه سوء اعتقاد
 للسؤل علمه باصطلاحه ومجهله او كان شاكا او غير ملتفت علم السائل بمجهله لبناء العرف ومعه عرفة لوقع السؤل في بلدا غيرهما فاما في السؤل فان
 يكون عالما بعرف ذلك البلدا او جاهلا به فان كان عالما فاما ان يعتقد بعلم السائل بعرف ذلك البلدا ومجهله او يكون شاكا او غير ملتفت وعلى
 المقادير الاربعة اما ان يعتقد بعلم السائل باصطلاحه ومجهله او يكون شاكا او غير ملتفت فلا فساد مستند عرفة فان كان المسئول معتقدا
 بعلم السائل بعرفا البلدا على علمه وكذا لو كان غير ملتفت فعمل حال ثمانية من ستة عشر فان كان شاكا في علمه ومجهله برفا لوقف

في تعارض عرف السائل والمسئول

أي في كل الأربعة وإن اعتقد بمجهول فإن اعتقد بمجهول باصطلاحه رتبة قدم عرفنا مثل ذلك إلا أن الوقت مطلق أي في جميع الشئ الثاني فإنه وإن كان المسؤول
 جاهلا يعرف ذلك البلد فإن اعتقد بمجهول السائل باصطلاحه كل علم عرف بلد المسائل مع فقدنا لمخارج الخراجين والافان الوقت في الشئ الثاني
 هذا كله إذا كانا غائبين باصطلاح كل منهما وأما لو كان المسؤول غائبا عن السائل والسائل جاهلا باصطلاح المسؤول فهذا بقية ينقسم إلى ثلاث أقسام
 وحكمها حكمها بغيرها وأما الصور الشئ عشر إلى عشرين في صورة كون المسؤول جاهلا يعرف السائل مع وقوع السؤال في بلد غيرهما مع علم المسؤول
 فحكمها حكم الشئ عشر إلى عشرين في صورة كون المسؤول جاهلا يعرف السائل مع وقوع السؤال في بلد غيرهما مع علم المسؤول
 عن الأقسام من المقابر والنوازل والمساحات وإن كان عن غير فاضل الاقسام فالاقسام أيضا بقية الاقسام السابقة والاعكام بقية كسابق كل الصور
 المحو على الوقت هنا كما إذا علم كل منهما ببلد آخر وكان السؤال في بلد غيرهما مع وقوع السؤال في بلد غيرهما مع علم المسؤول فالاعكام بقية كسابق كل الصور
 ويعرف ذلك البلد فالحكم هنا الوقت بمجهول إلا أن السائل بقية فإن الحكم فيها الجمل على عرف ذلك البلد واستخرج أحكام الصور الرجوع إلى بلد العرف

[illegible]

فی سببها التذرع

المقبض

[illegible]

راجع إلى سورة تاجيل الحديث
 أوله بعقر القرآن والقرآن بعقر
 على البصيرة فحقته على القول
 شوب الغلبة في الشريعة يكون
 المشرع أو الجائزات التي لا تقبل
 عند المشرع بحقيقة أكثرها
 ثابتة في زمان وأصاديق وذلك
 يكشف عن أن تلك المعاني الخافضة
 كانت ظاهرة في زمانها في الزمان
 القويبة إذ لو كانت غير ظاهرة في
 القويبة لولا كونها في الظاهر أو
 صانها بعد بعد هذا حقيقة
 في تلك المعاني في هذا الزمان
 القليل وعلى القول بالثبوت
 يكون المبدأ للمعاني الخافضة
 لا مستصفاً لها بالنسبة إلى
 سائر المعاني إلا أن يمنع بتمام
 سببه وهو الوضع والمقام
 أن يحدود هذا للفظ في زمن
 الشارع حاصلاً في الزمان
 علمهم وأرادوا المعنى الشرعي
 المبدأ للمعاني بعد من في
 عن ظهوره في الزمان القليل
 أو بعد زمان طويل فيجعل
 أنهم ذكروا في غير الترتيب
 أصل المسئلة على القول
 بعدم الثبوت على تلك المسئلة
 إذ وردت في الكتاب السنة
 مجرعة عن العرب على التوبة
 وعلى القول بالثبوت بالوضع
 التعيين على المشرع والذين
 مع معلومية تاريخ صدور
 الخطأ في حصول الوضع ولو
 مبيهاً أصله لآخر الحاد
 بل على حقيقة ومع حملها
 يتوقف لغرض الأصل
 وقد لا يرجع وقد جعل هذا
 التفسير في التعيين
 أمكن إمكان تأخر عن بعض
 الاستعانة لا مع أنه لو كان
 الواضح هو البنية كيف جعل
 لفظاً في الكتاب عليه تأنيان
 الاستعانة في حال أو لا
 فحقته بعد في الوضع على كل
 الاستعانة لأن حدراً من القويبة
 وأن الكتاب من هذا أصلاً
صل في الرد
على عبد الشافعي
 على تقريره في ذلك
 الالفاظاً بما لا يرد القليل
 أو اضطر إلى الجدل في ذلك
 شريح

[illegible]

۴۵۰

فكل ما كان لفظاً اقوالاً حقيقة من عند الشارع فهو استعمال الشارع فيه لفظ الاقوال لا ريب في هذا فارجع اتحاد زمان المشتبه مع زمان الشارح
اذ لو كانا متعاقبين لو يكن الحقيقة المشتبه منها المراد الشارع فلا بد ان يكون من صنف اللفظ الى بيان ان زمان الشارع متحد مع زمان المشتبه في اللفظ
لو قلنا يكون استعمال الشارع بطريق التقيد كما قالنا ايضا فلا اصل للظاهر بين الزمانين فيمكن ان مراد الشارع من الاقوال الدعا فكما قلت اعتنا
في هذا ما يروى الا طريقنا فلو شككنا في جزعنا شرط لغتها وجوبها اعلمنا ان التقيد فيكون لفظ الاقوال معبأ بالاصل ولا يجري حرج راع الضمير
للتساوي في اجزاء اصل القول فلان يتبين على التزاحم مسلتنا هذه ثمرة فان قلت يمكن اثبات اتحاد الزمانين بالاجتماع المركب فكيف
بالقيد قال مراد الشارع من تلك الالفاظ ما صار حقيقة مشتبه معناه فالاصل للشارح ان زمان معنى علمنا بصيرته تلك الالفاظ حقيقة
عند المشتبه في اللفظ المركب من اجزاء وعوشتنا فلو شككنا بانها ايضا مراد الشارع من تلك الالفاظ للشارح لا زمان قلنا ان حيث الاجتماع المركب

على أن كل العبرية في زمان الشارع عبرية وفي مفهوم اللفظ في زمان التشريع فإذا استوفى العلم ما نبت كونهما قد انشأ في زمان الشارع حتى عند
الاجماع وليس الجرح بين المصنفين في المصنفين في زمان الشارع عند الاجماع فإن اللفظ لا ينافي في زمان الشارع عند الاجماع
ذكر ولو قلنا بالانحياز حكمنا بالانحياز في زمانين للوجوب المذكورين لأن كل من قال بأن الشارع استعمل ذلك اللفظ في زمان التشريع لم يجز أن يقال
أن المستعمل هو ما بينهم من انشاء التشريع حقيقة وبيوت الاجماع المركب هنا وفي ظاهره لأن تلك اللفاظ صارت حقائق عند التشريع
الاجماعي في زمان التشريع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع
كما يشهد به القبح المستقيم لظاهر انشاء التشريع في زمان الشارع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع
السوق الصلوح بما لا يفسد حرم انشاء التشريع في زمان الشارع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع لغير انشاء التشريع في زمان الشارع

فلا غم لو ثبت اعتبارها منها اجازة عند الشارع بطريقا آخر لم يرد ان يثبت كونه اجزا حقيقة لان ذلك لم يثبت ذلك عند الاحمد بل عند كونه
الاشياء المطبوعة في التهمة من حيث هي لا بحجبه هذا الوجه في صحة التقييد اذ على التقييد كل اعتبار الشارع قبل المصادرة لثبات جريمة عقد المنشئة
انها ردت لتسلط بالاخراج المرفوضين القليين يورين بعد واذا اخلوا بالاجازة ما بين على الجوازية فلا يمكن الحكم بالبيان واجزا اصل لعدم بقا عند الاقوية
الا اعتبارا قبل ايام من ملاحظة الحقيقة المنشئة فان كانت مثبتة من كل وجه حكم بان زمان الشارع ايشة كل ولا نزاع بين الصحيح والاصح
كل لفظ على معنا السبب وان كانت محالة من بعض الوجوه كما لو اخذت فخره المنشئة في ان السوء اخل في الصلوة يكون مارة للشارع الاجازة
نزاع الصحيح والاعم ذهب كل زوايا الى انها لا تخرج من البراءة والاستصحاب ولولنا ان الفعل حكم بالاجازة لان ما بين ايشة الوجهين المذكورين مع الادوية
بالتمسك في الجوازية وفيما مرنا من ثبوت الاجازة على القول بالمجازة يظهر ان النزاع يخرج بصورة القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية بغير كما يخرج
على القول بغيرها وما قبل من ان ابتداء فعل الصحيح والاعم على القول بالحقيقة الشرعية لظواهر اطلاق عبارتهم من ان الفاظ العبادات اساسا
للصحيح والاعم لا يبتدأ من الاسم هو اللفظ الموضوع ولا نزاع نفاة الحقيقة الشرعية في هذا المقام لواقع لكان مرجحة النزاع في ان تلك الفاظ
استعملت في الفاظ في لسان الشارع لا وهذا اساسا لان استعمال الشارع لتلك الفاظ في الاعم من الصحيح بل في خصوص الفاسد فالاشك فيه التسليم
مدفع بل ان المشايخ ومن لا يسمون ان كان هو اللفظ الموضوع لكن يقتضون ذلك انها هو موضوع في الجملة ولو عند المنشئة فلكل فريقين النزاع انهما عند
المنشئة اذ اى الصحيح والاعم حتى يحمل كلام الشارع عليه فيجوز النزاع على علمي المذهبين لان نزاع الميثاقين للحقيقة الشرعية في قول الموضوع
ونزاع الثانيين لهما في تعيين الخط الجازي المستعمل في ذين الشارع وبما ان نزاع الثانيين بعد القطع باسما الشارع لتلك الفاظ في النصيب مجازا
الما هو ان اى المجازين كان ارجح اشيع حتى يحمل اطلاق كلام الشارع عليه انما الاثر في الاستيعاب هو ما صار حقيقته عند المنشئة بكثر الاستعمال
كالاشارة فلا بد من ان كان فاصلا حقيقة عند المنشئة هو الصحيح والاعم حتى يحمل كلام الشارع عليه فظهر مما ذكر ان نزاع الصحيح والاعم جاز على
المذهبين من ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمها والحقيقة المنشئة كاشفة عن مراد الشارع على القولين من الفعل والمجاز دون النزاع يخرج على من
الاستصحاب اصل العقد والعمل اذ مع ذلك ايشة يمكن دعوى اختصاص ذرة النزاع على القول بالحقيقة الشرعية لا المجازية وان سعى النزاع على القول
فيكون الصحيح والاعم في اجزاء اصل لعدم حلا القول بالمجازية وذلك لانه كما يمكن بيان مراد الشارع من تلك الفاظ ببيان زمان المنشئة
وان كان استعمال المصطلح في المجازة كما يمكن بيانها هو حمل لان عند الصحيح ببيان زمان الشارع بمعنى جعل بيان زمان الشارع وبيان زمان المنشئة
لان مثلا لو شاع خبر جرحه بعد الجرحية وان المستعمل فيه عند الشارع ثم ما سلك ذلك انشئ الفعل جرحية بقاعدة الاثرية لان الاثر في الصحيح
اعتبار انما هو لصلوة الغير المشروطة بالثبوت فارتفع اجازة العلم المنشئة ببيان زمان الشارع بقاعدة الاثرية فلا فرق بين الصحيح والاعم على
القول بالمجازية في اجزاء اصل العقد وان التفرقة بينهما ما منتهى بقول النقل لان في منع عيب القريب لاعتبار كوكوسم في الجملة فلا تسليم في خصوص
المقام اذ لو كان الفعل لا اعتبارا كوكوسم في الجملة فلا تسليم في خصوص المقام اذ لو كان الفعل لا اعتبارا كوكوسم في الجملة فلا تسليم في خصوص
كبر الصحيح اصل الاصل في حق المجازية كما للبره ذلك بصورة النقل بخلاف الاعم فان للعلل الاصل فالأمر ايجز رما اذ لو سلم عدم احكام
قريب الاعتباري ظهر بطلان القول بالتقييد اذ لو كان التقييد صحيحا لواصل البناء من الشارع ولكنه لم ينقل احد هذه الشكوك من الشارع فلا بد
من اجزاء غير ذلك فظهر ان القول بالفاصل لخصوص نزاع الفريقين في المجازية والنقل ان التهمة لا تثبت لثقت في صورتين ثم المراد بالاعم ما
في كون المصلح مراد بالثبوت بدو التوضو حقيقته والاشك في مرادها وانما لا بد من الصحيح فاقا في الاشك في ما قبلنا مع فلا يعلم التقييد

في المحلة

والله اعلم بالصواب

يكون الصلابة فيه من حيثها وصلته اللفظية فانه في كل واحد

ونظرا لثبوتها عند الشك في شرطية ولكن نظرا لان المراءى من المعنى هو الاول كما يظهر من دليلهم ومن الاصل الاصح ان لا يكون ثبوتها اسما للامتناع
 الاستعمال فتم ولصحة التقيد في المقام وعدم صحة التسليم من الفاسد والاصل من ذلك ان لا يكون له حقيقة بل هو كناية عن كون صلوته الصليوة بل لا خلاف في
 صحتها وفساد هذا والتمسك به ملاحضة مقام بيانها للمباني وظواهر الاخبار والتعليق ولعلهم يشترط في الموضوع كذا في المبدأ ويشترط الصحة لا الهبة لان بدعي
 يتبادر لا ينبغي فيه بل لا يخفى

تتبع

ان الصلوة لا تكون صلوته ام لا مارة ام لا فان الشك في المصداق مستلزم للشك في الامتناع في العكس فالنسبة بين الصلوة وبين المطلوبين عند الصلوة
 سواء وعند الامتناع ام مطلوب من المطلوبين ان لكل من الصلوة والامتناع احتمالان بحيث ان هر من الصلوة والصليحة بالنسبة الى الاجزاء والاشراط
 بان يكون الصلوة صلوته المكية من الاجزاء المعروفة لكن خارجا عن شرط الخارج عن مفهومها وان برأه الصليحة بالنسبة الى الاجزاء كذا هو
 للصليحة بالصلوة والصلوة بالصليحة بالصلوة فظهر انما بين المعنيين عند الشك في الشرطية بيان ان الشك في العبادات اما في اصل
 الاعتبار وان يثبت في ان الشرطية في صحة الصلوة ام لا ولكن على فرض عدم اعتبارها بغيرها فبشرط واما الامتناع او على فرض الاعتناء بغير
 لا يعلم ان شرط فان كان الشك من القسم الاول بان يثبت الجزئية على فرض الاعتناء بغيرها فيحصل عدم الاحتمال في الصليحة لعدم ثبوت
 اي صفة للفظ على الاحتمالين وان كان من القسم الثاني بان يثبت الشرطية على فرض الاعتناء بغيرها فيحصل عدم الاحتمال في الصليحة
 دون الاول لفرض ثبوت الصليحة بالنسبة الى الشرطية على الاحتمال الثاني دون الاول وان كان الشك من القسم الثالث في ان كان الشك في
 الاعتبار وفلان شرطية الجزئية معا فان كان في المقام اصل يرجع اليه في مقدار دور الامر في الواجبين الشرطية والجزئية رجعتا الى حقيقة
 الاصل بشرط او جرح في جميع الى احد القسمين الاولين لان ثبوت الشرطية والجزئية معا كانا جرحا فيهما معا فافترقا فثبت ان ثبوت الشرطية
 اصل مع حصول الشك في الاعتناء فلا بد من العمل باصل الاشتغال على الاحتمالين في الصليحة كالمعنى بان الجزئية على فرض الاعتناء بغيرها فيحصل عدم
 الصليحة بعد احتمال الجزئية على شيء من الاحتمالين واما الاصل في ثبوتها بغيره الاصل في ثبوتها بغيره الاصل في ثبوتها بغيره الاصل في ثبوتها بغيره
 فقط فيحكم بين الشك في جزئية شرطية باصل الجزئية بغيرها فيحصل عدم الجزئية بشرطية فباعتبار الاركان ثبوتها الصليحة بعد احتمال الاركان
 برأه الاصل في ثبوتها بغيرها فباعتبار ما يطلو عليه لفظها عرفا فيحصل عدم الاعتراف بكونها في الاصل كما بانها ما كان ثم لم يثبت الاصل
 في صحتها الاصل في الاشتغال بالصليحة كالمعنى ان الصليحة في اجزاء اصل لعدم ان كان اللفظ مبنيا عند فخر الاجزاء لا يلائم اجزاء
 اصل لعدم فخر الصليحة لا يلائم اجزاء اصل لعدم اشتغالها بالاجزاء والبيان ان ثبوت الصليحة عند ثبوتها بالاجزاء المبدأ بالصليحة
 الصليحة بالمعنى في كلا الاصلين وان ذهب اليه بعض لكنه ليس شورا وبوجه ما ذكرنا في الصليحة بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 لان تلك اللفظ استعمل في الصليحة فاستعمل الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 فقط في معنيين او اكثر من دون نصب ترتيبه على الحقيقة والجزئية فيكون اللفظ حقيقة فيها فتم الشك في التقيد فان تلك اللفظ حقيقة
 بالاعتناء فيقال صلوته صلوته فاستعمل الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 مع عدم كون حقيقة في الشك في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 فاستعمل الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 الفقد في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 موضوع عندهم بل قد اشترك في بيع عدم صحة الصليحة في المقام من صليحة المبدأ في كل الشرط والاجزاء مع الترتيب في
 احبا فاننا انما نقول في الشك في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 صليحة المطلوبين كما في الجزئية المخرقة ظاهر ان ليس غير مع انه حقيقة في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 الجزئية في الصليحة فان قلت عدم صحة الصليحة لانه حقيقة في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 او اكثر بناء على القول باننا نسلم الجميع ما بين الدفتين قلنا الاصل في عدم صحة الصليحة لا يكون ناشئا من اشخاص بل من الغالب
 فيما اتفقنا التمسك بعدم صحة الصليحة لان الحقيقة بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 انهم اشتغلوا في صحة صلوته لفظا كما هو عبادته فيقول بان الامر بجبايته متعدي فيقول بفساد صلوته مع انه لا يصح التسليم عنها انما عاين
 مختلفا في انها صلوته لا الشك في ان يثبت العلم في مقام بيان ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها الاصل في ثبوتها بغيرها
 خصالها وصحتها مثلا من دون ذكر شيء اخر من الشرط والاجزاء فلو كان الموضوع اسما للصليحة من كل جهة وكان الاشتراط بالشرطية مذكرا
 وللشك في كل الشرط والاجزاء اصل في الموضوع ما هو واحد من الاجزاء بالجملة فكيف بان بعض الاجزاء متف عن الموضوع للاصل
 والاصل في الاجزاء السانح اننا لا نجعل التعليق في مقام بيان العبادات من الموضوع والجملة هو ما قد اقصى في كل الاجزاء فلو كانا
 في مقام تعليم الموضوع مثلا بالاعتناء والمطابق من دون ذكر اشراط باحتمالها وعجز عن الشرط ولو كان الاشتراط بالشرطية مذكرا
 لوجوب كرم على ان الموضوع اليها لا يكون وضوحا فيحصل لا اشتراط ذهني مقام التعليم فقط لا اشتراط فخرج حقيقة القدر ومع ذلك فهو
 وضوح حقيقة الصلوة لفظا الشارح المبدأ من الصلوة المصنوعة من وراء الجذر الاصل في الصليحة الشارح قول الله تعالى انما هو
 كذا وفي الصلوة كذا فان المبدأ من مثال تلك العبادات يكون الشرطية في الشرطية لا تحقق الهبة الا ان بدعي تبادر والاخر فيكون دليله
 للصليحة العبادات لو كانت اسما للصليحة لما كان بين قولنا لا صلوة في الدلالة لفظية ومغايرة ولما فهم التقيد ببناء على هذا اصل
 بالصليحة ولا صلوة في الفاسد ولعل المبنى عندنا من الصلوة حقيقة يكون مقارضا بتقيدنا فيها في العرض والتقدير هنا دليل الاعتناء

في ان الشك في

الشك في عدم صحة

المعبر

ثاني عشر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصل في المكان المقصود بل على الاعتراف بانضمام مفهومي احكام ان كل واحد لا يصل الا على نفخ بجهته ونفخ المهيئة واخرها ان الله في العبادات واجب للفاسق قول الله الصلوا للشخص المذكور بعد الا في المثال المذكور وان كان المراد ما قد عرفت فالحال ثابت وان كان المراد ما الصحيح لم يزل الله تعالى على الحق وهو ربط الثاني عشر الاستقراء ونقده بوجهه الاول

فهذا القسم من الأجزاء الثلاثة لا يغفل عن أساسها وهو وجها من قوائم الهيئة فالحق المتكويها لتأليف يكون اسماء القسم الثالث ان القاء
في الهيئة المذكورة ان جزءا من اجزاءها ولو واحد خارج عن قوائمها وان لم يغفل بالتفصيل وهذا القسم من الهيئة لولم ندع القطع على خلافه لقل
من نظر في انشاء اسم الهيئة المتكويها لتأليف يكون اسماء القسم بالعلم الاجمالي في هذا كان في اثبات الاعية وان لم ين هذا حسب العلم مشاركتها مع صحيح

الأول أن العلماء سلفاً وخلفاً يتشكون عندنا اشك في وجوبه لأجزاء باصل العدم وهذا لا يمكن إلا على مذهبي عني بالصحيح
 بصدق الاسم اشك حتى يجوب يا لنبي يا أصل فإن قلت نحن وإن قلنا بوضع اللفظ للصحيح يكن بنفسك بقدر اصل العدم عندنا اشك
 كاجل الانجاء لا يكون اللفظ اصلاً لهذا الضمك كافي لنا في اثبات لا اعتبار العوض في تدبيرنا لا خصوصية كونه اسماً للصحيح والاحكام **الثاني**
 اننا علماء ومن القدماء والمشارفة عتسكو في مقام اثبات الاحكام الشرعية في موارد اشك الوجوب لا الاطلاق وهو دليل لا عتبة فقد انا عوا في وجوب

[illegible]

الكتاب المتقدم في سابقه **الشارح** لما لو كاننا أساء الدرع لم نقتصد أكثر في المراتب وهو خلاف الأصل وهو القول بالضعف لا بالثبات

والطائفة والركوع وهو ما من أجزاء الفصول والأكث والأشبه وأخوها من شرائطها ومن العلوم انقضاء الكل والمشرط بانقضاء الجزء والشرط
اسما للجزء والقول بعدم كونه ما من أجزاء شرائطها ولا في الجاع والقول بعدم انقضاء الكل والمشرط بانقضاء الجزء والشرط خاتمة باب
القول والقول بانها أجزاء بشرط الصحة لا الميث يمكن لكن خلاف ظاهرهما كما في الاصلان ظاهرهما الشرط والجزء الميث وهو ما من الشرط

ان التبادر مغاوض بعد صحة التباين في الفاسد وهو على التباين في النيار وقدم عليه حال التبادر على الاطلاق سلكا عدم تقدمه عليه فلا
اقل من التبادر في الفاسد لا على التباين في الفاسد ولا على التباين في النيار ولا على التباين في الفاسد ولا على التباين في النيار ولا على التباين في الفاسد
المشبه بينهما وقالنا ان هذا التبادر مغاوض بما من جامعهم على اجزاء اصل العدم المستلزم للاطلاق تلك الاطلاق على الفاسد والحققة

المتميزة واجزاؤها لا يصح ولا يثبت خضوع الكل للمشروط بغيرها وان من الجبر عدم صيرورة الصلوة مثلا حقيقة في العبر مع كثرة استعمالها فيها في الغاية ولان
اذ الحلف بغيرها فثبتنا تنج

على ان فلا بد من طرح البادروا نجاسنا لكن نقول للمبادر وهو انظر لتفصيل كمال المشغل على المشغول وهو المتعارف بين الناس مقتضى ان
غير هذا ان يكون متعارفا لظن ان عدم كون المشغول اجزا فان قلنا انما سلم ان المبادر ان الصلوة هو الصحيح ولو تبادر الاطلاق انكم
حل خطا ان الشارع على الصحيح لزوم حل الاطلاق على العبر الشارع المتبادر اذا حمل على العبر وحكم بها للرد وان كان الموضوع لا يقع في حكم الحما
اللفظ ولا لعل بها عند الاشتغال وعدم اجراء اصل العدم هذا هو مطلوب التحقيق قلنا لا ينافي بالنقض المتعارف فانكم انما العبر في كل
بالاخر يتبع انما انتم تنصرون في العبر الشارع وهو الصحيح ومع ذلك يجوز ان التمسك بالاطلاق واجراء اصل العدم فيها وناسب بالاجماع المقتضى
على ان اجريها صلافة العدم في محبة العبادات عند الشك في شرطية والجزئية فلا يفتقر هذا التبادر والاطلاق وثالثا ان الذي روي عنهما هو
الفرق الكمال المتعارف للمشغل على غير المتدورات لا مطلقا الصحيح وهذا التبادر لا يقتضيه حل اطلاق الشارع عليه لعدم لزوم الاتيان بالمتدورات
فانكم انتم التبادر والتبادر الاطلاق في قوله اذا دار الامر بين حل التمسك بالاطلاق على معنى الاصل الحقيقة اعني المصلحة لا بشرط الاخذ من الصحيح والتمسك
وبين حل على المعنى لا في العبر الشارع المتبادر وهو مطلق التحقيق وان لم يثبت على المتدورات بل الا رجح الاول والاخير وجان اقولها
القول ولا يجرى بان اصل العدم يمكن الحدس بغيرها وان بقا المتبادر من القلوس شيان الصحيح والكمال واذا ثبت عدم اعادة الكمال بالتمسك
اخذنا ما بالتحقق المتبادر من اللفظ انما بالمتبادر لا بالاطلاق فلا يجرى اصل العدم ولا التمسك بالاطلاق ويمكن الجواب عنه بان المسلم هو تبادر العبر
المتعارف بين الناس لا الكمال ولا مجرد التحق بمقتضى المتبادر وهو المعروف من الصلوة المتعارفة لا الغرض عن الصحيح والكمال فلا ينفق للصحيح هذا
التبادر على الاطلاق نعم لا بد من التمسك بان كان الشك في شرطية والجزئية بالنسبة الى الافعال المتعارفة فلا بد من العمل بالاشتغال
والا فاصل العدم فليس للتحقق الاخر اضر علينا بل لزوم العمل بالاشتغال مع التبادر والاطلاق بل هو يتم في بعض الموارد وتايج ان هذا التبادر
الاطلاق انما ثبت في الصحيح لو كان ثابتا في من صدق الخطاب كما في زماننا وانما لو كان متولجا يومئذ وحصل التبادر والاطلاق في زمان الفطرة
فلا يجرى لك في اخره فخطا في الشارع الى العبر الشارع بل لا بد من حل اللفظ في كل امرح على المعنى الكمال للاخذ من التبادر والاطلاق
موجودا في زمن الشارع ام ما خرج عنه فالاصل هو النادر فيكون اللفظ متولجا في زمن الشارع محولا على الامر وهو المطلق فان قلنا انما
تأخر النادر معارضه باصالة تبادر الا زمان قلنا محله انما تبادر انما هو حيث ثبت في زمن الصدق شيء لم يعلم ان ذلك هو عين
الشيء ثابت في زماننا غير كماله على ما استفادة من زمن الشارع وعلم انه يستفاد منه في هذا الزمان التوجيه في الاصل ان المتعارف
في زمن الشارع ايضاً هو التوجيه لم يجرى حكمه بالاشهاد لتبادر الا زمان والاولم النقل وما نحن فيه ليس كذلك لاننا قلنا في سبب التبادر والاطلاق في
في زماننا ولا يعلم بثبوت في زمن الشارع حتى يحكم بثبوت في زماننا للتشابه قد عرفنا قلنا كما اذا الاصل لما تبادر والاطلاق في كذا الاصل تأخر
صدور الخطا عنه قلنا ان صدور الخطا معلوم هو زمان المعنى والشك في تأخر التبادر عن زمانهم فالاصل التأخر ان قلنا لا بد
من حل خطايات الشارع على اعادة التحقيق لقطع العقل بان انفا سدا يعلق به الطلب لو كان المشغل قبل الامر لم يكن الفاسد مطلوباً قلنا
او لان هذا روي عنه على التحقيق في كماله فانهم قالوا في زماننا بالامر ويعلمون بانها العدم وثالثا ان الامر لا يقول بان الفاسد مطلوب
بل هو ايضاً يقول بان الفاسد مطلوب في التحقيق لان الصلوة مع صدق الجزم المشكوك في صحته عند الاصل لصدق الاسم فهو يقول ما دام لا يثبت من الشارع
الصلوة حكماً بالتحقق لصدق الاسم واذا ثبت فساده فبما انما هو ان صدق عليها الاسم ايضاً لان يقول ان بعد تسليم اعادة الشارع الصحيح
التي يقول بها التحقيق ايضاً الصحيح العقل لا يبره كيف يمكن التمسك بالاطلاق واصل العدم عند الشك في الصحيح والمطلوب ان لا يجرى في حال
لمادة الاشكال ان يجرى ان المراه من العدم ان كانت الصلوة الواضحة النقل لا يبره التي لا يجرى فيها فكلها مطلوبة او لا لا يجوز ان هذا لا يمكن
الا فلا قلنا وان كان المراه عدم العلم بالفساد فليس لا يجب به فتقاربه ايضاً يقول الصحيح هذا الصلوة ويجري مع ذلك اصل العدم عند الشك في
الخاص لا نقول ان المتبادر من الصلوة هو الصحيح انما يبره المحقق بالاجراء والشرائط الثابتة لنامي الشارع ومع هذا نقل بالاطلاقات في العبر
والجواب عن الثاني اولاً بان المراه من التمسك كان محققاً التسليم عن الفاسد بالنسبة الى العبر والمطلوبية معاً فهو لم يكن كان بالنسبة
الى المطلوبية فقط فهو مسلم ولا يجب به فتقاربه انما بان محقق التسليم عن الفاسد خارجاً بعد محقق التسليم عنها كما فلا بد من حل اجماعا على الشارع
ولا يبره ان الشارع في صحة التسليم في المفاضات اكثر من الشارع في عدم محقق التسليم في تقدمه وثالثا سلمنا التكافؤ في جميع الى الاصل وقد بينه
الوضع للعدم المتشابه بين المعين **وعلى الثالث** ان المراه من كون الصلوة عبادة ان كان لكل من هذه العبادة فهو وان كان انها عبادة نوعاً
في الجملة فهو مسلم ولا يجب به فتقاربه وثالثا بانهم كما يوصفون الصلوة بالعبادة كما يوصفونها بالفساد فلا بد من التمسك في احد العبادة من اما بجعل
الامر من باب الشارع والمجاهد بوجوب العبادة في الاول الامر من الصحيح والفاسد ويكون اطلاق الصلوة على الفاسد حقيقته وان كان اطلاق العباد
عليها انما اذا فسرنا اطلاقاً فبذلك الاصل الاول اعني لا شئ من المعنى وثالثا ان المتبادر من الصلوة عند الاطلاق هو الصحيح كما من يكون
المعنى عند الاطلاق ان الصلوة هي عبادة وذلك لا ينافي اعني الصلوة عن الفاسد حقيقة **وعلى الرابع** انكم كما قطعتم بدخول جز
في القوم اجزا لافضل ايضاً فاطعن بوجع من المراه انما لا يثبت اوضاع للصحيح هذا الفلك بكيفية اوضاع للعدم وان كان مقتضى ذلك مشكك
مع الصحيح في الشرع ولكن الان لسنا في مقام الغرض سيجب قصبه لشره وثالثا ان ما ادعيت من القطع بدخول جزء من الاجزاء في القوم اجزا لان كان
بالنسبة الى الجزم الذي حكم العبر بوجع من المراه فكم حصل القطع بدخوله في القوم وان كان بالنسبة الى الجزم الذي تدعى العبر في دخوله

والمشكوك

وصل في علم الموضع بمعرفة الموضع بتفصيل الموضع قطعاً وطناً كما يتفق في الأعلام والعرفان الخاصة وتبصير أهل الساطعة الوطناء والبرهان بالقرآن من الموضع أو أهل اللسان ولو لم يحد منهم قطعاً وطناً وبالآخبار عن وضع الموضع قطعاً وطناً أو ينقل نقله متون اللغة من مواردها وهيئاتها شايح الأفكار

[illegible]

فصل اول

مفتی

ففي نسخة قول القوي لا لفظ المحبوس بها والمصروف ذلك صوت يظهر بالاصل اذا تأخر قولنا قل من اهل القصر مع اخره من بعض ان كان في النسبة تباها او جنبا فلا تترك
لفظا عموما مطلقا اتخذ بالاعم كل ذلك فقد بما للثبت على الثاني ولم يترخص للمساويين ومع ذلك ففي تقديم المثبت حكمية كلام شريح

[illegible]

فِي عَالَمِ الْخَلْقِ

علم حقيقة سلب الحقيقة في الجملة عن مورد الاستحالة الكاشفة عن كون موضوعها هو الشك في الآخر علامات واضحة لا وصولها إليها إلا بطريق الاستدلال في بعض الصور فاعتبرت
العلامات في اثنين من التامية والتكامل على كونها علامتين اتفاقا لعلها اهل اللسان والاستقرار في الشك ولزم خلاف الفرض في ذلك ولا روية هذين القسمين معهما
ومعهم لا يعتد الشخص لولا اعتبارهما في التامية فيقول العالم ان الذهب ليس بغيره فيكون سلب كل المعاني ويصير علامة ويكون المستعمل في لفظ العين في هذا الكلام
هو التامية المشتركة بين الطرفين عن المورد في هذه المعنى لا أحد الحقائق وقد يجاري عن المورد بما جوية ضعيفة ثم عدم حمل السلب على كشف عن الحقيقة فيقول لفظا بل يكشف عن حلال
تفصيل لا لا لفظا فيلزم في رد هذا الجواب بان المفهوم الصحيح بانها هو الحقائق فالذي يوافق بخلاف ذلك في ذلك يجرى في العباد فاسد في
الجميع ما ذكرناه وهذا النوع في جانب عدم صحة السلب **منه** اجابة اخرى عن المورد في ان مورد صحة السلب ليس هو الشك في
الموضوع بل هو مورد الشك في المراد بعد معرفة الحقيقة والجزاء فاداسد في مورد الاستحالة في الحقيقة والجزاء في صحة السلب عن مورد الاستحالة
فيهم لجزء في جهة ولما في جانب عدم صحة السلب في الدقائق بخلاف وجوده في المعاني لجزء في عدم صحة سلب الانسان عن ديد مع انه جازم في
قبة اما في جانب صحة السلب ولا يخرج عن محل النزاع الذي هو غير الحقيقة من الجزاء فاما ان مورد الشك في المراد لا يحتاج الى قاعدة صحة السلب
لزم حمل اللفظ عند التجر من غير ينظر على الحقيقة في جهة شاك المراد في لفظا في جانب عدم صحة السلب ولا انما يوجد مورد صحة السلب
صحة السلب كان جازما لتمام الانسان في حقيقة في زيد باعتبارها من تلك الجهة لا يفتح السلب انما من جهة الحقيقة في سلب صحة وهو محال
وثانها ان مجرد ذلك لا يصير سببا لبقا للدور في حاله لان غاية ذلك اعتراف صحة السلب على الحقيقة لان لزم الدور في ومنها ان المراد من حمل السلب
وعدها سلبا على الحقيقة عن عدمها احتلاله في بديله بان لفظا على حقيقة في زيدا وشك في دخول الجحوش عن فيها وعدمه في شاك
فيكون ذلك مصداق ما علم كون موضوعه عام لا اعتبار صحة السلب عندها وقبة ان الشك في المصداق على متعين اما ليس الى الشك في المعنى
والموضوع له كما لو شك في كون المسمى جازما لجمال معنى الحديث وانما لا يصح كما اننا علم مفهوم الله واشتبه علينا الفرض الخارجي
فان كان من قبيل الاول في الاحوال الشك في نفس المفهوم من جهة لزم الدور في ان اجمال المصداق ناسخ عن اجمال المعنى وان كان من قبيل الثاني
فقد ان معرفة المصداق هو الخارجي والموضوع هو الصفة ليس موضع لها بالعلم في خروج عن محل الكلام مع ان خبر المصداق الخارجي
بالامانة الخارجية لا يعتد سلبا عندها ومنها ان المراد يكون صحة السلب على الجزاء ان صحة سلب كل واحد من المعاني الحقيقة عن الحق
الجحوش عن علامته الجازم بالقسمة البديهي في ذلك المعنى المسلوب وان كان المسلوب الحقيقة واحدا في نفس الامر فيكون المسلوب عن جازم
وان كان متعدد فيكون محال بالقسمة في ما علم سلبا عنده لا مطلقا وكذا الحال في جانب عدم صحة السلب على الحقيقة في الجملة فلا يكون
يصدق السلب عن موضوعه كالمعنى الذي لا يجوز سلبا عنده وان احتل ان يكون لللفظ معنى اخر حقيقة بوجه سلبا عن الجحوش في
ان الدور عن الجازم لا يندفع بوجه اختيار الجزاء في الطرفين اذ قولك بان صحة سلبا على الحقيقة عن الجحوش عن علامته الجازم بالقسمة
مع علمك بالحقيقة المعنى الذي يجمع سلبا عن الجحوش عنده لا فان كان الاول فان رايات الجزاء في الجملة ولا يفتح ذلك لوضع عن هذا
المعنى الجحوش عنده والفرع في باب العلل بايات ان هذا المعنى موضوع للاحكام لا وهذا لا يحصل من ذلك وان كان الثاني فاما ان
ايات الجزاء في القواعد او المستعمل في مكان الجزاء ان كان حقيقة في المعنى لاخر المفروض سلبا عن الجحوش عن علامته فلا يندفع به عدم علم
بالحقيقة في المعنى المسلوب بايات الجزاء في المسكوت عليه بالقسمة في الفعل فهو دور وما قولك عدم صحة السلب على الحقيقة فيقول في ان
علمك بالحقيقة في المعنى المسلوب فلا يحتاج الى عدم صحة السلب وان لم تعلم ما اردنا بايات الحقيقة لفرضه فلا فائدة فيه والعلامة
فهو دور لوقوع لا بايات العلم بالحقيقة وبالعكس فالحق في الجواب بان من اختيار الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
حقيقة او حكما في قولنا ما ذكرنا اننا من حل قول العالم الذهب ليس بغيره في المعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
لاستحالة المشتري في جميع معانيه ولو كان ظاهره في الادلة المحجج عن عدم الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
من الحكم باجمال هذا الكلام وانما المراد سلبا عن المعاني عن مورد الاستحالة وهو غير تام فقلنا ان استعمال لفظا العين في كل المعاني الحقيقة
في المثال المذكور عند اذارة نوعي الحقائق في لزم لان المستعمل في نزع انما هو الفلك المشترك بين الحقائق جازا اعني صيغة العين في هذا المعنى
الجزاء في المعنى ما لزم سلب كل حقايق كما هو مقتضى في العرفية مثل تلك الامثلة والعرفية على هذا الجزاء هو الجزاء عن قبة معتبرة
الحقائق فان الغالب في اذارة في تلك الاعيان في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
فظهر ان صحة سلب كل المعاني الحقيقة على الجزاء في الصفة وان تلك الاعيان في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
حال الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
الخاصة في علم من باحتمال حقيقة لفظا وانما علم الاشياء لا يشك في الامر فلا يندفع الدور في ظهر حال التامية من التامية على صحة سلب
الحقيقة بغيره من الكلية والجزئية وصحة سلب كل الحقائق وقد عرفت ان قسمين من صحة السلب ليسا بعلامته وهما الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
من التامية فلهذا هو صحة سلب كل الجزاء عن المورد وعدم صحة سلبا على الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
عند جعلها علامة كرامة تفصيلها والوجوب كلاً من تلك التامية لا تتفق عن القدر ان الفرض في المعنى الجازم في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
او الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
الذهب ليس بغيره ان اريد سلبا عن الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
بغيره جازم ولا يصح سلبا على المعنى عنها بالفرق فيظهر عدم صحة سلبا عن الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
ان الذهب ليس بغيره بعد اذارة في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
صرفا ومن تلك الجهة ولعل اهل اللسان حيث قالوا انه لا يصح ان الذهب ليس بغيره في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك

اما تطابق مع الموضوع
له حقيقة واتحاد مع
مصداقا او كون في ذاته
تحتاج

والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك

علم صحة السلب
والكيفية في جانب

والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك
والمعنى في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك الجزاء في جهة شاك

فَعَلَامًا الْوَضْعَ

الشيخ ان بن
لا والله انهم حقا لعلهم يحسنوا

فلعبة

[illegible]

المبداء الفاعل متا في الزمان الماضي ممكنان بان كل فاعل فان كان على نية فاعل فهو كذا وان لم يقبل لا النطق بالمثل على حجة الظن في الموضوع المستند
ومنهما الفاس بان نجد هذا استعمال لفظ في معنى لوجود امر فيه وعدم صحه استعماله فيه عند فقتان هذا الامر فلهذا الدوام حكم بان اللفظ
موضوع لكل واحد في هذا الامر كالحرفان لثبته العصور ثم يفرق هذا الامر لا سكا روع عدم التمسك به لمراد عنه فقول انه موضوع
للمسك حيث واحد وفيه من العمل بهذا التاميل بان اللفظ اعجازا لا يرد على ما لا يثبت في اللغات كالمربك الاجماع متفق على عدم حجة

[illegible]

ذهب بعض له إمكان الاشتراك وقبله بامتناعه وقد يستك لا يثبت إمكانه باننا لا يمكن عبارة عن متساوي طرفي الوجود والعدم
والامتناع عبارة عن زحان طول العدم ولا يثبت ان هذا امر قابل الاصل عدمه فالاصل هو الامكان وهذا لنا نحن الحكماء
ان كان العدم متيقنا في زمان وشأن في الزمان ولما مع عدمه بيقته فلا معنى لاحكامه الاصل وقد يستك لا يثبت إمكانه باننا
شئ وكل شئ مخلوق لله ثم فامكان الاشتراك مخلوق لغيره وبما كان مخلوقا لا بد في وجوده فامكان الاشتراك موجودا
فاما المتصور فظاهر

واما الكبري فلا تسمى الكبرية خلقا لكل شئ وهى من المراتب من خلق كل شئ مخلوق لله تعالى اما ان يخلق له الفعل واما ان يخلق له
فان كان الاول فكيف يدركه من نوعه لان كبريها ما يستلزم على العنق لا يكون مخلوقا للتعبد بالفعل وان كان الثاني فكيف يدركه من مسبقه ولا يحد
فعلا لان غايته ما شكك هل ان الله تعالى قد دخل خلقا ما كان لا شئ له والمقصود ليس هذا بل المقصود خلقه ما كان له الفعل فلا يفسد ان يشك
في ان كان لا يفسد الى التوابع المخلوقة من بطلان الفعل لانه متى شكك في ان كان شئ وامرنا ان نعتد افعالنا انما لا يكون ادعى بل

على امتناعه وعدم الذكبل على خطاهه وعدم التعديل على الاشاع والبل وعدم على الامكان **أحتم** انما تكون بامتناعه بان لا مثله موجب
للانحلال الاجمال انما انقضى به القهر المقتض من الوضع وكل ما اخل بالتمهيد والتمهيد كان منافيًا لقهر الواضح فلا يشترك بكون منافيًا للقهر
وكل ما كان منافيًا للقهر لم يصد من الواضح لان حكمه فاقبلت انا الاجمال لا يلحق بالتمهيد والتمهيد كان القهر للتمهيد قلنا **اولا**

الفرق بينهما يكون متعلقين بالاعمال هو خبر خارج عن النسخ عني ذلك لا يمانر بغيره وكان الواضع هو الله تعالى وأخبر ولكن كان واحدا ومثلنا
بوضع الأول لا فلا يستقيم وإنما يان المراد من كون الأجزاء جميعا للاختلاف في التعميم والتعميم ان كان التعميم التعميم لا محالة لا التعميم
أول التفصيل فالصحة مسلمة ولكن كما ذكرنا في التماس الثاني عن كل مكان موجبا للاختلاف بل بالتعميم والتعميم يكون متناهي للتعميم نوعا ولا شك

ان لا اختلاف في المعنى لمصلحة كون الموضوع في ذاته موضوعا لجميع الالفاظ المشبهة للمعنى لا لاجل ان بعض الالفاظ
وقد انما بان كل ما لا يكون له ان ينفصل عن الاول فهو موضوع له لا بد فاع لاجل ان الموضوع في الالفاظ المشبهة للمعنى هو موضوع
ان ذكرنا ان الموضوع في الالفاظ بل بدعي في ذلك فاما في بعض الالفاظ المشبهة للمعنى في بعض الالفاظ المشبهة للمعنى في بعض الالفاظ المشبهة للمعنى
فلا يكون فصل الموضوع كما في قوله انما يفتح اذا كانت القربة في اللفظ وانما اذا كانت عقلا فلا يكون مطلوب من ان يفتح اذا كانت القربة في اللفظ
مطلوب

والثالث حقان الاشتراك بعد فعل مكانه فعل هو واقع في اللغة ولا واقع على غير من حققت اللغة واقع في لغتان الكونام لا ولا مكان الاشتراك من سائر الابدان الاول فلفظهم على قولك لا اشتراكا كمن لم لا يلفظ في كتابا لغير من معينين واكثر كلفظ عمل المسعمل الاجبال الابدان ولفظ المسعمل في العلم والحق في هذا فاستعمال تلك اللفظ في تلك المنايا ما سطرنا الحقيقة والحق وهو غير المقتضى

الخاصة بين المعنيين وأوطقها لاشتراك المعنوي فكانت لفظة الاشتراك تعين أن يكون من بابية اشتراك اللفظ وهو الحكم وإذا ثبت في
الاشتراك والقرآن قلنا تلك الألفاظ ما إن يكون في التخالف موضوعا لهذه التعاطي سبيل الاشتراك وهو اللفظ والألفاظ ما إن يكون موضوعا
فمن غير هذين المعنيين ولما إن يكون موضوعا للمعنيين وغير هذين المعنيين وأما إن يكون موضوعا لأحد هذين المعنيين **والأول** مدق
بالحاكم النقل **والثاني** وإن كان مثبتا للمدعى كقوله مدق بأحد عدم النقل تعين **الثالث** مغل يقول إن وضع اللفظ

القراب للتعلي الذي لا يكون في اللغة موضوعا لاما ان يكون بطريق التعيين في موضوع المناسبه بينهما وهو محقق واما ان يكون بطريق التعيين
وعليه يقول اننا نوضح لاما ان يكون هو واضع اللغة في العلم او اهل الاصطلاح فهو فاسد فمن المستبعد جدا ان يكون اللفظ موضوعا للتعين
عند اهل الاصطلاح واستعمل الله في كتابه صفا الى انه يلزم على هذا انما يتاح للمعنيين بالشيء في اللغة ان يربط بعضهم دون بعض في الملازمه
كطالان الذي يعنى من الدنيا لا شيئا الناس في هذه الدنيا كما هو شاهد على انه يمكن لنا اثبات وقوعه على شيء في اللغة ما نرى كثير من الالفاظ التي تلتزم

في التفرقة معنيين ليس بينهما ما فيه ولا قد يشترك في اللفظ **وأما المقام الرابع** ففان استعمل المشتبه في أكثر من موضع
جاء له في موضع آخر في غير محل التلويح فاعلم ان هذا أم لا لان التلويح إنما هو بما انكرا الجمع بين المعنيين وكلما هذا محتمل لا مبرر

[illegible]

ورأيتنا الجمل في غير الاشياء ثم من الجمل من من جوده حقيقة ومنهم من جوده غير جوده من جوده في المعنى بخلافه من حقيقة ومن المانع من من معناه كما ومن معناه
وقد يقال ان لا يخرج انما هو في المعنى من المعنى فاما اذا كان الجمع في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
لا ينافي الصفة للشيء في استعماله المشترك في ان من معناه كان في الاطلاق في المعنى في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
منه خارج عن النزاع او الاستدلال على ان يكون معناه مرادافيا وهو الذي لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
كما جعلنا في الكلام في الاخر والآخر كما عليه سلطان العلماء ومكة صلا لا اعتبارا في ان اعتبار المعنى في الاطلاق كما في الفاضل القلي من هذا السلطان في

في الاشياء

الاول ان يكون الجمع بينهما ممكنا في الاشياء **والثاني** ان يكون الجمع بينهما ممكنا في الالوهة وهو على الاحتمالين فاسد ان كان في الاشياء
اما على الاول فلان يكون عدم جواز استعماله في المعنيين فينا لا يمكن الجمع بينهما في الامتثال مستند لعدم إمكان الامتثال ولو لم يكلف
بما لا يطاق لعدم جواز استعماله المشترك في ان من معناه فلا مانع دخول هذا القيد به في محل النزاع من حيث جواز استعماله المشترك في ان من معناه
بما لا يطاق في ان هذا الاستعمال غلط لعدم صحته وان كان جمعا عقلا لاجل الكيفية بالاطلاق كان في الاطلاق لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
من اجل كونه تكميلا بما لا يطاق فالقيد العقلي لا ينافي في القيد المعنوي الذي هو محل نزاعنا في مباحث الالفاظ واما على الثاني فلان لا يمكن
جمعا بين المعنيين في الالوهة كما يستعمل الالوهة في الوجود والعدم بناء على اشتراك اللفظ بينهما خارج عن محل الفرض بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
في الاخر اذ لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
النزاع ووسيلة ان استعماله المشترك في ان من معناه فهو على وجهه **الاول** ان يستعمل اللفظ اكثر من معنى واحدا فلا مانع
هذا اتفاق الجمل مع ان فائدة الوضع هو الاستعمال **الثاني** ان يستعمل في المعاني باستعمال واحد بطريق العوم الجمل مع ان يستعمل في المعنوي
حيث الجمل مع وهذا ليس بجمل اتفاقا لان موضوع المبهمة المركبة من الجمل مع حيث يكون حقيقة ولا مانع من حيث يكون جمل مع الاستعمال الصحيح
مفهوم القيد من ان تلك علاقة الجمل مع وجوده وهي استعمال اللفظ الموضوع للغير في الكلام فلما ان تلك العلاقة مشروطة بكون التركيبات
لا اعتبارا مع كون الكل ما ينبغي بان ينفاء الجمل مع والاشطان في المقام مفتون **الثالث** ان يستعمل في المعاني باستعمال واحد بطريق العوم الجمل مع ان يستعمل في المعنوي
ارغام يكون قد لا ينافي بين المعنيين والمعاني وهذا جائز لكنه بخلاف ما افاد عدم وضوح اللفظ المشترك وليس بوجوب الاشتراك في العلامة
المعنى على علاقة الكل والجزء **الرابع** ان يستعمل بطريق القيد الاستدلال لكن على سبيل التخيير بان يستعمل في استعمال واحد في كل واحد
من افرامه مع ان ينفاء الجمل مع ان يكون كل واحد من افرامه على سبيل التخيير لان هذا الاستعمال لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
على سبيل التخيير لان هذا الاستعمال لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
ان يستعمل بهذا المعنى بل لا يمكن على سبيل التخيير بل يكون كل واحد من المعاني مرادافيا وهو الذي لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى

المركب **الثاني** ان يكون كونهما واضحا في الموضع المفرد فقولنا لا يمكن ان يكون اللفظ المفرد موضوعا للمعنى مع الوقت بحيث يكون
الوحدة جزءا للموضوع كما هو ظاهر وان كان موضوعا للمعنى فلا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
كان في الفاضل القلي ان من هذا السلطان ووجهه ليس كما توهم وان يكون موضوعا بالمعنى في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
للفاضل القلي بالوحدة بطريق دخول القيد وخروج القيد من القيد في الوقت في الاشياء لكونه لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
هو كون اللفظ موضوعا للمعنى في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
منه بعد كون بناءه على عدم اعتبار في امثال المقام هذا مفتون في الاصل الاول واما الاصل الثاني فهو بوجهه كونه موضوعا للمعنى
بالوقت بطريق خروج القيد ووجه **الاول** الاستدلال في احوال المواضيع للاعلام فان وجدنا في استعمال اللفظ في المعنى
الجزء فحكم بان واضح للغة اية كان لان الظن في الموضوع بالاحتمال في ذلك هذا الدليل مما ثبت مدخله في الوحدة في الجملة وان لم يظهر
بطريق الجمل مع القيد فالقيد لا يخرج من المعنى قلنا ان القيد لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
الثاني ان لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
وهو كونه استعماله في المعنى المفرد موجودة فلا يجرى استاكون التبادر وضعا لان رتبتهما لا تتساوى في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
كان موجودة لكن لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
السلب والاستعمال المشترك في اكثر من معنى لم يصح ان يكون له استعمال في معنى واحد وعدم صحة السلب في معنى التبادر في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
صحة السلب ككاشف عنه قلنا تقديم عدم صحة السلب على التبادر ليس بظاهر بل في ان التبادر فقاهاها وعدم صحة السلب في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
التبادر فقاهاها وعدم صحة السلب في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى

المركب الثاني

في بيان كيفية اوضاع التثنية والجمع واداة النفي فقولنا لا يمكن ان يكون التثنية موضوعا للمعنى مع الوقت بحيث يكون
والمعنى معا وممكن ان يكون موضوعا للمعنى مع الوقت في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
وبكل عدم اشتراط الاتفاق لفظا ولا معنى كالقيد في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
الفران مجاز على الاولين وحقيقة على الاخرى الحق الاخر لان التبادر من العلامة مطلقا للتثنية والجمع ولا اشكال في اتفاق اللفظ ولا المعنى
في الاول مسك بالتبادر لان التبادر من افرامه في معنى واحد **فالثاني** ان يستعمل في المعاني باستعمال واحد بطريق العوم الجمل مع ان يستعمل في المعنوي
منه افرامه مع ان ينفاء الجمل مع ان يكون كل واحد من افرامه على سبيل التخيير لان هذا الاستعمال لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
على سبيل التخيير لان هذا الاستعمال لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى
ان يستعمل بهذا المعنى بل لا يمكن على سبيل التخيير بل يكون كل واحد من المعاني مرادافيا وهو الذي لا ينافي في الالوهة فلا حاجة الى هذا القيد بل لا يمكن من ذلك بالعرض والبداهة في الاشياء كما في المعنى

في بيان كيفية اوضاع التثنية والجمع واداة النفي فقولنا لا يمكن ان يكون التثنية موضوعا للمعنى مع الوقت بحيث يكون

وفاقاً لاشترک

الامخاوا والعقائد
 ثم انهم ذكروا المقام
 لترجيح حق المسئلة
 استبعاد الجواز المطلق
 حتى يتبين استحالة
 المعنى لكنه استدل بخرج
 لا يضا اليه
 في
 في

فانما یسئلونک
عن الذل والعلو

فَارْتَدَّ عَنِ الْبَابِ وَالْشَّافِعِ

[illegible]

فَمَا نَقِ الْأَمْرَ

اقامه و اجازت
 فقه و اصول
 و احكام شرعيه
 اطلبه من المستغنى
 علامه لا اوانده

تشیع

التقاسيم

5

ਸ਼ਾਨਤੀ

U

۱۱

للجائى اعطى الراعى على جمل الاستعانة وان لم يكره الطاعة ابوابا وثلاثها كالثان بشرط كون الطالب ابيا ابنة والزوجها ان يكون متزوجا في الايام

مدوا للتيقن اعظم من ان اذ تصد لا على طبعه على سطحه بخلاف الماء

التي تترى فان قلت ان الوجوب انما يستلزم هذه العلوق قلنا ان العلوق لا يكون قربة على ذلك لان النسبة بينهما وبين الوجوب من وجه واحد الذي هو
قدرة على الالوهية لا من وجهين لان نسبة الاله الى الاله لا تكون قربة على ذلك لان النسبة بينهما وبين الوجوب من وجه واحد الذي هو

والله اعلم بالصواب

التي لا تكون ولا أصل له من فساد المطبق اليها التكليم لان قوله لا تفتقروا الى الناس الى الوجود حين انقطاع المطبوع

الشعرية واما مثل ما نحن فيه فلا اجماع فيه فان قلنا ان ما ذكره من احوال الخطاب لما يستقيم وشرطنا في استفادة معنى الالفاظ العلم بعد التقرير كما

فمنعهم ظهور اللفظ في صورة الشك التي ينبغي قلنا ان انريد ظهور اللفظ في هذه الاشكال كانت في الخطابات الشفاهة غير ان اللفظ حينئذ لا يظهر

الشفاعة كما جاز فاذن يكون الامة الشفهة مجله ويمكن الخوض في اصل الابرار بان طريقه اهل العرف على هذا الاختصاص مثلك الامة لان فاضم
يقولون التوارى والقصر من الظاهر الابرار الممتنعين اذ اعطاهم الله في ذلك ما يشاء من غير ان يحدده الله في التوراة والعهود
التي قبلها من التوراة والعهود التي قبلها من التوراة والعهود التي قبلها من التوراة والعهود التي قبلها من التوراة والعهود التي قبلها من التوراة

[illegible]

معنونه ان المذكورة للجمية القطوع من سقيا الدلالة والاعقاب الجوبوع من ذلك مع وجودها لا من غير الخطا اما الاول فلان الاجماع على صحة

سؤال المجتهد حقيقة لا من قلنا استكبارا وإنما كان لأجل جعله من التعويض عن علم اللغة ويمكن الإجراء على الإله الذي كان من أجل الاستعانة على الإنكار

وقد استكتبت لغيري فلا يصح التمسك بذكرها استغفرت رب العرش العظيم هذا الجواب الحق وهو طلب الغفران لغيري هذا الجواب الشريف عليه

[Handwritten musical notation]

عبدالله بن محمد

[illegible]

فلا تضيع اسمك بالفتح

وهو منع الكثرة له حد وهو من الجوانب التي هو ثابته لا يتغير في استكمال اللفظ في معناه الجانبي الى ان يصل الى الحد الثقل بل الكثرة انما هي في خصوص الاثر لا في الشرع بل كثرها انهم حصلوا من استكمال مجموع الائمة فلا يثبت مراده من ذلك

في هذا

كله وهو من هذا عرفا وكذا صحت في شئ من هذا ما لم يرد على كونه في التمسك بالاشتمال فيها لو كان كمالا لا مقددا ثم زال لفظه على البعض وانما يقع الى ذلك الاستصحاب الوجوه المتعارفة الاطلاق هذا اذا كان المركب مركبا خارجيا كما مثلنا وما اذا كان المركب مركبا اعتباريا باعتباره وانما عند الحاجة شيئا واحدا من هذا هو مثل ذلك فيتمثل الاخبار المذكورة ان لا ينضم اليها شيئا من ذلك ما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

فان لم يرد ذلك حق بل هو قول بان يرد في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

او اذا لا يثبت بالاشتمال بل هو قول بان يرد في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

فان لم يرد ذلك حق بل هو قول بان يرد في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

او اذا لا يثبت بالاشتمال بل هو قول بان يرد في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

فان لم يرد ذلك حق بل هو قول بان يرد في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

او اذا لا يثبت بالاشتمال بل هو قول بان يرد في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك كما لو كان في بعض ما هو في ذلك من غير ان يخصصه بمقتضى مثل يجمع عليه خصته عن غير ذلك

بالتنبيه

من المطلوب

الذي

مع استعماله في الذم ليس بان يد من استعمال لفظه والمطلق في الخارج واستعمال الفاظ العبادة في المعاني الشرعية فلم لا يتوقف فيها ولو في اصل الجواز ونحوه نتج

علامة في الالاصيص

في الالاصيص

في الالاصيص

الوجه الثاني من الالاصيص هو ان لا يخلو اللفظ الذي هو في علمه للذم بل هو من دليل خارج مضافا الى ما ذكرنا من كون مرادهم من الوجه
في العتق الايجاب فليست املا واستعمال الفاعلون يكون الامر حقيقة في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
كما في العتق والذم في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
الامر والذم في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
ان هذا الاستدلال على كون الاشتراك المعنوي من الامرين ملحقا عند ذلك الامر بينهما وهو مجموع لان ما نحن فيه تاملنا فيه استعمال اللفظ واللفظ
المشترق وقد مر في بحث استعمال الامر في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
الحقيقة والجواز في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
الجواز والذم في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
يكون العتق في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
مدعى بان امرنا في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
اللفظ وان اردنا من اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
علا ذلك المستدل على ما في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
على القول بالحقيقة والجواز لان اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
الفرق بين وكثير من اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
فيقال ان اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
المعقول لكن اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
استعماله في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
منه من تقديم الاشتراك اللفظي على الحقيقة والجواز ما لم يبق على ذلك دليل يكون الاصل في استعماله عند الحقيقة حتى جاز ان كان الشك فيه في
الموضوع له في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
فقولنا لا يخلو اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
والاصل في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
من ان بناء العرف على الاشتراك في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
لفظا لا يخلو اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
لم يخلو اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
ما الموضوع له في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
وبعضه ان اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
في استعمال الحقيقة يقول قد ثبت الاشتراك في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
وبعضه ان اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
بعضه ان اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
يجوز الامر وهذا معلوم ضرورة من غاياتهم وهذا كان شأن التابعين فظنا ان اختلافنا في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
عليهم ذلك حتى جرت عادتهم واما اصحابنا الامامية فلا يخلفون ذلك الذي كرهناه وان اختلفوا في احكام تلك الالفاظ في موضع اللفظ ولم
يخلو اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
الشأن على الوجوب بما هو يكون الصيغة في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
مشركا وذلك له في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
وضع اللفظ في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
يرفع الاشتراك الاخران اية للامام في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
الحقيقة وذلك لم لا يخلو اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
دليل جواز مقدم قلنا ان اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
بانه لو ثبت وضع الامر في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
موجود في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ
المعقول بل الدليل في اللفظ المشترك بين الوجوه والذم اعني مطلقا لطلبه قد استعمل في اللفظ

مجلس

فما أفسدوا الجنان

فان الجبال المشهوره

[illegible]

اولو عاشه علی شہ

۲۰

14

موضوع الاستخفاف في الكلام في اللغة العربية

من لادلة الكيفية

فانما هذا

لِجَلِّ الْمَعْدَةِ وَتُخَصَّصَ لَهُمْ أَمْوَافُ الْمَوْلَى وَرَدَّ عَقِبُهَا

اصل في المروءة والاشكر اهل الانبياء

اولا في المروءة والاشكر اهل الانبياء... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

في المروءة والاشكر

مستك باحد الاصل... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

او غيره

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

او غيره

في المروءة والاشكر

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

او غيره

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر... ان كان مقتديا لا مكان الشكر...

مجلسه

وبين الملة

والمتن بين القول بالقول وعدم القول واضح وبين القول بالقول المستفاد من المعنى ومن الخارج القيد على الاول وعدمه المطلوب على الوجه وبه
نظما واضح ويمكن من قول المتن عند التنازل وبين القول المستفاد من الدليل الشرعي والحق المستقل حصول التنازل عند لا رد ليل خارجي على الوقت

[illegible]

إلى القوتين

التاسع في قوله اصل فورا نتائج

اولا الشارح
يوضح الى ان
مضيق نجران
النفطية
والنفطية
الى ان ذلك

فی الاصل

توضیحات

فیاض

معلم القول بالفؤوم

مطابقاً

والباقى وبيان الذى يعيد الفوز فكلما افرجنا جميع الخبايا بان الامر الشئ يقتضيه النوع عن صفة والتميز عن الصفة يستلزم هذا الترتيب الملائم للامام الفعل وعلما ذلك
انما نذكر على ان الامر بان الامر على وجهه وهو يتا الاستباق والمشاركة نأخذ

في الفوق والسراجي

[illegible]

ثم الحق في الاوامر العرفية زيادة الفوارق المختلفة بحسب المفاصل سبعة وثمانية فقيدا وتعدد ولوشك فبناء العرف على التعدد في الاوامر العرفية
ولا يجوز التأخير في الاصل الى حد التهاون فتأخر

في الامور

ويجوز التجبيل لاحتمال الفوات وليس تجبيل القطع بالامثال بغير لازم بل هو عين الدعوى نعم فصل لقطع بالامثال لازم لا التجبيل به هذا
اذا كان غرض المستلزمات الفوارق القدر وما اذا كان منه هبة لقوة التقيد لم بات هذا القواني بحيث علم حوايلي من لان الامر قد يكون
بين الاختصاص من غير تدعى التوسع من حيثين وهو الضيق من حيثين ولا بد ان استحق الامر المتقدم على قاعدة الاشتغال مضافا
بتم غرضه بل لا بد له بالتوسع من حيثين ان كان الجمل في البين والا فبالقوة القدر عملا بالاصلين الواجب ان تأخر المامور به محتمل
الاضطرار لاحتمال الفوات القدر وحصل لازم ودفع الضرر المحتمل وان كان موهوما لا ان كان عليه طريقة اهل العقول ولذا ترمى نفسك بتجدي عن شر
مما لا يجزى حتى يوفق التمس فيه وان لم يقدح به سوا الوهم مع حكم القوة العاطفة بذلك ومنه مع انه لا يشتل الوضع ولا المراد به الذات او كبح
الاضطرار لاحتمال الفوات وان كان موجودا بدورا ولكن بعد ملاحظة فامر من الدليل الاجتهادي في سابق هذا الدليل على التوسع في احتمال
الضرر وتفتتا منع لزوم التحريم من كل ضرر محتمل بل ان كان الضرر مظلوما وجب التحريم عنه والافان كان لاحتمال الوهم والاضطرار مستتب
امارة كغيره في حق وجب التحريم ايضا والافان بل العقل يحكم بفتح التحريم بعض المحتمل ان الوهم كانه فتمام الجهدان القديمة بل الاختلاف
ايضا في بعض المواقف ذلك ان اصل الامر كما مر سابقا ما يربى الاربع الفوارق سواء التعيين بجملة من الجاهلين وعند الامور فقط وحول
التغير الى اخره من الامكان والا قولهم والثاني خلاف العرض الثاني لا غلوم بالاحتمال وتكليفهما لا يطاق والواجب مستلزم لغوات العرض فاما
لان حيا للمناسر به كهم الموت في زمان اعتقادهم التمكن وظنهم بسلامة وكن يظلم عليهم بدركهم الموت بعد حصول الشك والظن على
المستبين من عرض مرض شديد ونحوه ولا يكون مقدرا له بعد ذلك لا يثبت بالواجب لا لقليل منهم واما قبل الشك الحاصل من مادة
الموت كالمريض الشديد فيقله مظلون لم فلا يجزى عليهم التجبيل وبعد كثرتهم لا يمكنهم الامثال بالواجب الا ان لا يمكنه الاثبات بالواجب
الشك والظن بالموت ربما لا يمكنه كثره ما في مقدمه حتى الوقت عنه فيخرج ذلك الى فوات الواجب وهو مناف لغيره الشائع والحكم من
اوامر ليس هو الظن بل ان هو خالف في اوامر من الامر المحقق اعم من تغلق الغرض بالاثبات حقيقة او العفارة على التردد ولا يحصل ثبوتها
بعد يتجوز التأخير الى اخره من الامكان والى حصول الظن بعد التمكن والى حصول الشك التمكن للتقريب الذي ذكرناه فان قلت فاقول
في الموت كان لا يرد ويحتمل قلنا لم يثبت لنا تجوز تأخيرها الى اخره من الامكان والى حصول الظن ونحوه بل هو موسع ولكن يجب على
المكلف عدم التأخير بحيث بعد العرف منها والواجب لا كان بمثل هذا التأخير وان ظن بالبقاء والحيوان هذا الدليل مضبوط
تام ولكن غاية ما نريد منه لزوم عدم التهاون من المكلف بمخاضه بوجبه الامثال قبل بلوغ التأخير الى حد التهاون وذلك غير الفوارق
يستدل عليه انهم **ولنا علمك بطلان ادلة الخصم فاعلم ان الحق ان صيغة الامر بنفسها النفس طلب المهيئة للبناء فلا يفهم من قوله**
افعل فورا الا ان السامع لا يتركه لا يفهم التأخيرات والتأخيرات لوقال لا تفعل وتوسع اعم ان الحق في الاول العرفية هو زيادة الفوارق بعد ملاحظة
المقام لا امر ولا ما مودع فلو امر بغيره لم يكن انما تأخير اسبوع مثلا بخلاف ما لو امره سنة ولو امر بالبقاء بعد التأخير ولو امر ما فانه
الفور من القربى هو العشر لا نه لا يتفق عادة بقوله استغنى ماء عند الحاجة اية هكذا كما عليه بناء العرف في الحوار فالغالب ان القارئ العرفية
التأخير عن اللفظ موجودة في العرف على زيادة الفوارق بحسب المفاصل سبعة وثمانية فقيدا ونحوها من القرائن الخالية والمقابلة وهل الفوارق
العرفية في مقام تعدد القرائن بناء على اختلاف المفاصل والقرائن ويظهر منها واما ان الشك في بناء العرف على التعدد وفي كل حال ثم اعمل ان
الاولى الملاحظة الشرعية هل يحمل على القوام لا يتركه اشكال القرائن العرفية غير وجوده لا يتركه ضرورة الحاجة وعدها بالتسبيل لا الشك في الحاجة
لحصولها لا يمكن القول بالفوارق للقرائن العرفية الخاصة من ملاحظة المفاصل فالحق ان يقال ان قد اثبتنا ان المنادى من الصيغ انفسها
المهيئة ومقتضى ذلك جواز التأخير الى اخره من الامكان فاما بعد المكلف من كثرة التأخير من المتأخرين والواجب ان يعرف انه اذا وصل التأخير الى
مرتبة التهاون حرم وان ظن بالتمكن بعد ذلك كما مر اما الكلال على التسبيل الى التقيد والتعددا اذا الامر بينهما فهو امر من تقديم التعدد
ان لم يكن الجمل والا فالتوسع ودليل الاشتراك اللفظي جوابه يظهر مما مر فلا يخطه واستخرج ثم اعمل ان صاحب رده قال اذا قلنا بان الامر
ولم تأت المكلف بالامور في اول اوقات الامكان حمل على جليله لا يثبت الثاني ام لا ذهب كل فريق الى ان الاول بان الامر يقتضيه كون
الامور فاعلا على الاطلاق وذلك بوجبه استمرار الامر الثاني بان قوله افعل يحرم قوله افعل في الاثنى من الامر فلو صرح بذلك
لما وجب ان يبر فينا بعد ثم ساقا الكلال الى ان قال والحق في ذلك ان الادلة التي استدلوا بها على ان الامر للفور ليس فاعلا تقتضيها
مقدارها انما على ان التصغير بنفسها تقتضيها كثرها ومنها ما لا يدل على ذلك فاعلا على وجوب المبادرة الى المثال لا امر وهو الا بان المامور
فيها بالاسراع والاستيفاء فاعلا على الاول لا على الثاني من القول بسقوط الوجوب حيث مضى ولا اوقات الامكان مغلان اذ اوقات الاول
على ذلك التقيد بعضه لاول صيغة الامر فكان بمنزلة ان يقول وجبت عليكم الامر الفاعل في اول اوقات الامكان ويصير من قبيل الموقت ولا
رب في قوله بقاء وقته ومن اعتقد على الاخره فلان يقول بوجوب الاثبات بالاصل في اثنى فان لا يفرض بالاصل ولا يجوز الاثبات بالامور بقاء
كان واجبا للمناعه والاشياء اية هبة واما انفق بالاطاعة ويجوز ان يثبت بعض المكلف بخلافه في مقام الامر الاول والآخر الذي يظهر من سابق هذا
كلهم اذا قلنا في مقتضى القول بسقوط الوجوب انتهى في نظر من وجوه يظهر لنا طرعا في اذنا ذكره فاعلم ان مقادير الفوارق
مختلفة فاما ما يدل على وضع الامر كما لست الاولية ومنها ما يدل على زيادة الفوارق من الامور وان كانت من مرتبة الخارج كالدليل الاخر العفلي

وان لم ين بالتمكن حكم المقتضية العقلية **اصل** في ان القضاء بغيره لا بالامر الاول لا يتحقق القضاء بغيره لا بالامر الاول ^{اول} اصل ومفهوم الزمان ان كان حجة والحق عدم مجبته لكن يكفي فهم العرف في نقلهم الخبث القبيح لا كون الزمان جزءا المطلوب التسليم للعقل الثاني ^{نكح}

[illegible]

المضامير للشيخ
نور الدين بن
تاج الدين

فان الله خبير بما تعملون

[illegible]

والم بر عدم قضاء أصلنا لأنهم يفهمون ذلك بفتح المطالب وبفتح الصور الشك من أفراد هذا القسم أصل في مقدمات الواجب هل الأمر
 جئني على الأطلاق بفتحني إيجابيا لا يتم إلا بدون المعترفات مطام لا مطام بكم بفتحني في السبب خاصا من في الشرط الشرعي خاصا من الأمر المسبب عن الأمر السببي
 اعلم أن الواجب من حيث عدم تعلق وجوده بوجود شيء يفهم من مطلق ومن حيث تناج

[illegible]

موجودہ ماہیوتف علیہ رجوعی ماہیوتف ۱۲

محمد بن علی بن ابی طالب

او بين كون الواجب لغيره ايا صرافا ام تفصيليا صرافا ام فيجب من مستقلين ام مرتبطين ثانيا وثالثا ورابعا نتج

فصل في جواب

كالمحتمل لا يمكن ان هذا القول لا يصح لانه لا خلاف بل نحن نقول ان المقدار الثاني وهو كون فائدة الحد في بعض الاماكن وجوده
منه لا يرد من الحد انما يخص السببا من الشرعيات واما مطلق الاحكام الله فان كان الاول فالوقف على وجوده امتناعا او غاوي فهو محلي
الجلال ان لا يرد على عقلنا ولا غاوي هذا التوقف ما شرع هو فاما بعد دليل شرعي على التوقف والاستدراك فان قيل **فصل** في جواب
الافاضة الواجبة على الاطلاق بمقتضى الآية الشرعية ومن يتعد حدودا فليعلم لم ينص كلام بل فعلها الترخيص والامام والقطع والقطع
بالاشتراط يقتضي القطع بالامتنان قلنا **اولا** ان اثبات الاشتراط باصل الاستدلال انما يقتضي اذ لم يتضح هذا الشرط المستلزم شرطا غير
وهو هنا محتمل ان لا يكون نصيب الامام وظهور الله ورسوله لا لكل احد ففصل ان كون نصيب الامام حراما على الرعية فلا يفسد
القطع بالامتنان الا به فلا وجه للاستدلال باصل الاستدلال **وثانيا** بان اطلاق دليلنا لا فائدة كذلك لا بد من اشتراط وجوب الامانة
والاطلاق مقدم على اصل الاستدلال باصل المقدار الثاني لكن نقول ان التوقف على وجوب الامانة مسلم وكون الاصل
عندنا لشك مسلم الا اذا احتل في مقام كون المقدار غير مقدور الكفاية احتمالا لا عقلا لا معيار عنده وما نحن فيه من هذا القبيل لان نصيب الامام
يحتل ان يكون وفيه اشياء خاصة لا يعرف من نصيب احد من الامامة ولا فائدة له في كل احد ففصل ان نصيب الامام حراما على الرعية فلا
يرى كون نصيبه محتمل بغيره من المقدور للامانة لا ان الامانة المقصود من قبله لا يكون انما هو ما هو محتمل ان يكون وفيه
في المقام ان نصيبه الشارع وح يكون نصيب الامام المانع من شرع مقدور للامانة لا في جميعه بل نصيب مقدور للامانة لا في جميعه بل نصيب
الاحتمال كما يقول بالاول طائفة من المسلمين وبالاخرى ففصل في اطلاق ونزول العلم به وان كان التوقف على وجود الامانة مسلم
وكان اصل الاطلاق مسلم ايضا في الجملة فان لم يكن كذلك وان كان الثاني في جملة ما يستدل به **الثالث** اعلان السبب في مقام ردنا
من استدلالنا لغيره ان الاستدلال في التفسير لا يرد سببا فالامر بالمسبب لا يكون امر به وان كان غير سبب
مقدمة للفصل وشرطه ان لا يكون في محل من محرم الامر بغيره وقوم من كلام السبب انه فصل في وجوب مقدرة الواجب بين الشرط والسبب
الحال ان السبب يقول بوجوده مقدرة الواجب على مطلقا فافسحنا كما استأخر بشرط كون الواجب مطلقا معلوما لاطلاق سبب ذلك ان
الامر بالامر اذا علم ان السبب المقيد وهو محرم عن القرائن المعينة لاحد الطرفين وصلى ان الامر بالامر هو باحد تلك الكيفيات
والاعمال الكيفية بخصوصها فاحد الامر بين شرطين او امور اما **الاول** ان لا يكون في محل من محرم التوقف والسبب **الثاني**
وهو ان اذا كانت الامور من غير هذا الاطلاق والتقييد فالسبب لا يحكم بالاطلاق فان كان الدليل المقيد والسبب على الاجمال فاما **الاربع**
فان الحكم فيه هو الاجمال فيكون الحكم بالامر بين الطرفين عن الطرفين وبين الطرفين على الاطلاق فالسبب هو التوقف والسبب على الاجمال
فظهر ان المحرم انما هو ما هو محتمل ان يكون في محل من محرم التوقف والسبب على الاطلاق فالسبب هو التوقف والسبب على الاجمال
المشهور وحكم بالاجمال والمشهور وحكم بالامر بين الطرفين عن الطرفين وبين الطرفين على الاطلاق فالسبب هو التوقف والسبب على الاجمال
مقدمة من هذا التوقف وقوم من جواب السبب عن المعنى فانما ان عرضنا التوقف في وجوب مقدرة الواجب بين السبب والشرط الذي هو
الترافع الكبير وانما اذا كانت كل الامور في محل من محرم التوقف والسبب على الاطلاق فالسبب هو التوقف والسبب على الاجمال
هو في التراجع الصريح وانما انما يكون الواجب مطلقا بالتسليم فيكون الواجب مطلقا غير ثابت في حق الحكم بوجوبه مقدرة
فعل الواجب بمقدرة تلك المقدرة بوجوبه فلا يجب تفصيلها بعد وجوبه بمقدرة الواجب واجبا عا واما السبب لما لا يقتضي كون
بالتقدير انه مقدم بالسبب لانه لا يقتضي تفصيلها فيكون الواجب مطلقا بالتسليم فيكون الواجب مطلقا غير ثابت في حق الحكم بوجوبه مقدرة
الاطلاق واما في المقدار الشرطي فلا يمكن كون الواجب مقيدا بالسبب لانه لا يقتضي تفصيلها فيكون الواجب مطلقا بالتسليم فيكون الواجب مطلقا غير ثابت في حق الحكم بوجوبه مقدرة
الحال هو يمكن اطلاقه لم يمكن الحكم بوجوبه مقدرة لان التراجع في وجوب مقدرة الواجب بل انما هو في مقدرة الواجب المطلق لا المقيد
مقدرة الواجب المقيد عن اجابته لا عما عداها وانما انكر وجوب المقدرة لغير السبب لاحتمال عدم كون الواجب مطلقا بالسبب لانه لا يقتضي تفصيلها
فمن الاطلاق انكر وجوب المقدرة بشرطه حتى يكون في مسئلة مقدرة الواجب بمقدرة السبب بشرطه **فحاصل** ان السبب لا يستلزم المقيد
ان الدليل الواجب في الحد هو وبين الاطلاق والتقييد التفرقة واذا كان مرتد كان الواجب محتملا فلا نعلم ان الواجب مطلقا ام مقدور والامر
بما يكون مطلقا ام بوجوبه مقدرة هو نصيب الامام ان لعل تلك المقدرة مقدرة الواجب المقيد ام مقدرة الواجب التي لا يقتضي
اجبا عا وليس به ذلك من غير ان السبب من جوازه لم يكن ذلك بل كان عرضنا التوقف في مقدرة الواجب بين الشرط والسبب بعد من كون الواجب
مطلقا هو محل التراجع في مقدرة الواجب بوجوبه غير ان المعنى انما بعد من كون انما هو محتمل واجبه مطلقا بالنسبة الى شرطها وهو نصيب الامام
لم ينفع في وجوب المقدرة اذ غاية ما يمكن ان يكون هو الواجب لاصل لا التوقف لان الواجب لعل التوقف مما لا يمكن احد بل دعي عليه الاجماع
واذا كان كذلك فلا بد من نصيب الامام على التفرقة ولو لم يكن يا وجوب مقدرة الواجب المطلق يتبعها وانما ان السبب لا يقتضي تفصيلها لانه لا يقتضي تفصيلها
الرعية عقلا ولو تبطل ببول يكون بدعي ففصل ان عرضنا التوقف في التراجع الصريح في التفرقة والامر بالامر في الاطلاق الواجب بتقدير
العلم باطلاق الواجب فشكلنا مثله كون الظاهر شرطا لوجود الفعل ولا يصح ان لا ينفذ بغيره على قسما ان يكون الدليل على
لغظنا احكامنا كون الواجب مطلقا ان المستلزم ليس شرطا لوجوب الواجب لانه لا يقتضي تفصيلها لاصل الاشتغال والاصل ان

فانما ان السبب
في التفرقة
الامر بالامر

نفسه

وكل من السبب الشرط والمانع اما عقلي او شرعي او عادتي والبرء اما ذاتي او مجلي نتائج

فصل فی

[illegible]

والعادي ٢٦

ملفوظات فی افسانہ الہی

مكتبة وصاله النورانية

ثم هي اما ضليقة واما تركية ثم ان دلالة اللفظ على تمام المرام من حيث ان تمام المرام مطابقة وعلى حيزه الضيق كل تقصير وعلا الخارج اللان من حيث هو خارج لان تمام التمام والاولى لفظه والثانية بتبعه تنديج

في مقابلة
الاجاب

فاجابه عن سطر الاخر ان هذا لا يحصل من ملاحظة اللفظ العرفي معاً فالجمع والحاصل من المجموع انما يخرج عن الاربعين وجامع بعضهما
بعضاً وبعض صفاتنا التوصلية فلهذا سطره وفصله القريب سقط الامر وحصل الامر عند الشك في هذا الموضع **الثالث** هل ورد
شرعي كل يقينه حل الاوامر الشرعية عند الشك على قسمين من ذلك لا تمام الامر بعد ان لا يكون العمل اليقيني في ملاحظة اللفظ والعرفي
منهم فانه ورد الدليل الشرعي العام على ان الاصل عند الشك هو المحرم يكون الواجب بعد تأصراً فاصطرح من مقتضى الوضع اللغوي والعرفي
الدليل الاشارة الشرعية واما امر الا بعدد الملاحظة فليس هو الاصل في اتفاق المتفقين فالتقدير وما امر به في الاصل واليقين
مخلصين للدليل فان قلت ان الاشارة انما تدل على وجوب القربة ولم تدل على كون شرط السقوط الامر فلهذا وجب اخذ ما سبق من قبل
فلم يدل الا على التبعك الشرعي لشرط القربة قلنا ان ظاهراً الاشارة الشرعية انما هي واحدة في العبادات لا مطلق بل حال كونها مع
الاخلاص فالما هو العبادات في تلك الحالة وهو شيء واحد لان العمل اجبا للاخلاص حاله في خلافه الاية وان كان المأمور بشيء
واحد لم يحصل الاضطرار لكونه من جنس واحد ولا يتصور حصول الامتناع في الجملة بالما هو به **فان قلت** انما
من اطلاق الاوامر الواردة المتقدمة لعمد اشتراط القربة وهو خصص من الاية الشرعية في الجملة الاية الاوامر المشكوك والاولى لعلها ان
الاخلاص به بل يخرج من جملة ما لاوامر المشكوك المطلق لا يثبت سوى ما هو به وورد الشك الاية الشرعية في الجملة ما هو به
فحكم بوزن الاخلاص على كل الاوامر اتم من الاوامر المشكوك كونه مطلقاً او لاوامر المشكوك كونه اجبا عند التعارض فحصل الاية الشرعية في الجملة
المتقدمة من الدليل خارج بلزوم الاخلاص في الجملة او لا ان التفسير عموم من وجه فانه قد حصل من مطلق وهو الاخلاص في الجملة
الشرعية في جملة ما لا اية القربة دون قولنا اصل وهو من ادما شئ العقول من سائر العبادات الى الاخلاص فيها وسبق ليقول
الاية الشرعية وهو محتمل العقول مع الاخلاص في شئ يشك في له ويتعارض فيه وهو الصلوة مع عدم الاخلاص في الغرض انما يخرج بين الجملة
الثاني من الاية الشرعية واطلاق قولنا اصل في الصلوة مع عدم الاخلاص في الغرض انما يخرج بين الجملة
غاية الاية الشرعية في الجملة مع الاطلاقات وشاظها من جملة ما لا يوزن الاخلاص في العبادات خالبا عن الدليل قلنا انما استقال الدليل
في اطلاق الاوامر انما في القربة من جميع عند الشك الى اصل الاصل في مقتضى ذلك شرط وان كان الدليل لبيان شك في كون العبادات
تقبل اطلاقها غير حكما بان تعبدك في الاصل لا اشتغال بقائنا انما استقال الاية الشرعية اعظم لكن العرف فيهم في المقام فلهذا اية على كل من
ذلك الاوامر المتقدمة ما تتبع هو من العرف **فان قلت** ان الاية الشرعية فيها ما نافي في جملة الاوامر والنواهي الشرعية للصفات الكائنة لان
ظاهرها ان الاوامر انما هي لاجل محبة الله لاجل شئ اخر يليق الامر فلا بد من تعبد الامر للتعبد للصفات الكائنة من العبادات التي هي لاجل محبة الله
الله طاعة العباد اياه وهذا مناف لما ذهب اليه من تعبد الاحكام للصفات الكائنة **قلنا** لا ريب ان التعبد لا يقتضي ان التعبد لا يذلل
وغرضه في شئ لا طاعة بالاخلاص من ممدوح بل محبة العباد انما امر الخلق به فهو حسن فانا وبشئنا العقل بحسنه وان كان ذلك
فلم لا يمكن ان يكون الذي لاوامر هو تعبد العباد اياه الذي هو حسن في ذلك لوصف بك في نقول الاوامر كونها لاصفات في
لصدور الاوامر وان لم يكن هناك جهة حسن انما هو به فانا وبشئنا العقل بحسنه وان كان ذلك
بالاجماع المركب **فان قلت** المستقيم من الاية الشرعية كون كل الاوامر قديراً وهو خلاف الاجماع وخلاف ما تقدمك من عدم الاشارة
الاربعة **قلنا** الاية الشرعية في جملة ما لاوامر انما هي لاجل محبة الله لاجل شئ اخر يليق الامر فلا بد من تعبد الامر للتعبد للصفات الكائنة من العبادات التي هي لاجل محبة الله
ان له جهة تعبد **وما** جعل النية في كل من الاوامر الشرعية خالفاً عن جهة التوصل فاحكم الجنبين ان كل امر له جهة التعبد الاخرى
كل امر له جهة من سوا التعبد **فان قلت** ح ما من علم الاوامر في الجملة الذي يخص جهة التوصل خرج عن عموم الايات وعن عموم النية
فبما احتل كل امر له جهة التعبد لاهذا الامر كل امر له جهة التوصل فاحكم الجنبين ان كل امر له جهة التعبد الاخرى
جهة التعبد انما هو جهة التوصل في جملة ما لاوامر انما هي لاجل محبة الله لاجل شئ اخر يليق الامر فلا بد من تعبد الامر للتعبد للصفات الكائنة من العبادات التي هي لاجل محبة الله
تخصيص جهة التعبد الاخرى القابل بان كل امر له جهة التعبد والقرب غير معلوم والاصل عدمه وبقاء العرف في الجملة يكون هذا الواجب
ونقوله انما هي لاجل محبة الله وان جهة التوصل للدليل في جهة التعبد للاية الشرعية **فان قلت** انك اردت ان تلبس الاية الشرعية في الجملة
في الاوامر الشرعية كونه تعبد بامره والالتزام الشرعي في القربة والالتزام في التفسير والالتزام على الوجه المباح بحيث لو افترق احد
الثلاثة انتفى الامتنان واسا لم يقط الامر وقد ثبت القربة والالتزام بالامر والالتزام على الوجه المباح فلم يثبت لان
الامر في الجملة انما هو في جهة التعبد لاهذا الامر كل امر له جهة التوصل فاحكم الجنبين ان كل امر له جهة التعبد الاخرى
انفصاله في العبادات فان قلنا بعبادة الاجماع وقصداً الى الفساد ثبت هذا الشرط انهم وان كان الدليل لبيان امكان ايشائه
بقاعدة الاشتغال وقد استدل على اشتراط القربة في حصول الامتنان وموقوف الامر في الاوامر الشرعية بالاية الشرعية اطبع على الله والاطبع على العباد
الاطاعة لا يتصور الا اذا اتى بالمعنى بقصد القربة **فان قلت** ان هذا يثبت وجوب قصد القربة لا كون شرطه فلا ينافي كون الاية الشرعية
ولا توصف بالاستقلال وهو خلاف المقصود **فان قلت** انما ثبت في امر الاوامر اشتراط القربة في حصول الامتنان وموقوف الامر في الجملة
واحد المتكلف لانهان يردنا على عتاق ان في بعض القربة من علمه عقاب واحد فام حقان لان شرطه واجبه ان احدهما نفس المأمور به

في مقابلة
الاجاب

ولا فرق على الاصح في دخول المقدرة بين الداخل والخارج والعلية والسببية وغيرها وانما استقلالها لا وما كان وجوب ذي المقدرة
فيها تابعا لمبدأ العقل المجلي من الواجب علم من نفسه والتوصل نتائج

يجوز ان يكون لاجل انتهى من المقدرة وان لم يكن على ذلك لا ينافي بخلق انتهى لا يصلح بالمقدرة من الامر بها كما
ذكرنا نظير في الواجب التوصل انفا في الامر الثاني مع ان هذا التبدل لم يثبت الا الصواب على ترك المقدرات اما كون وجوبها من قبل الامر
من الامر من ذي المقدرة فلم يثبت كون محل التعلق فالحق ان محل التعلق ما ذكره المحقق السبكي في وجوبه لا يستلزم الاستدلال المشهور على وجوب المقدرة
بأن المقدرة لو لم يجب لها ان تكون ذاتا لها او تترتب عليها فاما ان يكون ذي المقدرة واجبا على وجوبه من التكليف بالاطلاق والاحتياط والاحتياط الوجوب
ثبت وجوب المقدرة وربما ناهنا والشق الاول لا يلزم التكليف بالاطلاق لان اجبا بالمقدرة كان مقدرا له هو قادر فثبت وجوبه من المفروض الاستدلال
ان التكليف لا يصلح للمقدرة وصل في المقدرة وضاق الوقت عن اثبات المقدرة فالتكليف غير قادر على المقدرة وذي المقدرة وقهر من الاستدلال
بالاختيار لا ينافي الاختيار بل هو صحيح بان مذهب المصلحة للثبات فلا يمكن القول ببقاء التكليف من الاستدلال بالمكلف فانه المقدرة فثبت
وقت ذي المقدرة وتترتب اياه اما ان يكون مغايبا اصلا فهو يستلزم حرج الواجب لطلوعه من الوجوب اما ان يكون مغايبا عنها فهو مكلف
لا يطاق واما ان يكون مغايبا على ترك ذي المقدرة فثبت عند ترك ذي المقدرة فهو مكلف بالاطفاق اياه واما ان يكون مغايبا على ترك المقدرة
فقط وقت تركها فهو مستلزم لكون المقدرة واجبة دون ذي المقدرة واما ان يكون مغايبا على ترك ذي المقدرة في وقت ترك المقدرة فهو
وهذا سببه المصلحة المذكورة في السبب في تركها اما الرابع فاعلم ان الواجب الذي هو محل التعلق هو الواجب نفسه لكون التعلق في وجوبه
الواجب نفسه بل هو الواجب التوصل لظهوره في المقدرة الواجب التوصل داخل في محل التعلق بالمصلحة الذي ذكره السبكي في وجوبه
قلت انما لا يقول بالعقاب على ترك الواجب التوصل فكيف يتصور وجوب المقدرة بالمصلحة الذي ذكرنا من استحالة العقاب على ترك ذي المقدرة
عند ترك المقدرة قلنا ان المبدأ يترتب في وقت ترك المقدرة الواجب التوصل ما يتبع على ترك ذلك الواجب التوصل مقدرة له ويجوز ذلك
المقدرة السابعة في المسئلة فيقول ثامنا الواجب في السبب في وجوبه وقد يثبت هذا الاستدلال وقد عرفت ما بين وجوبها
وجوب الشرط الشرعي لا يصلح من الشرع غيره وخاصتها كما حكى الامر بالمسعيين الامر بالسبب هذا في الحقيقة خارج عن البحث ويجوز ان لا
اخر كما لو جرت المقدرة الخارجية لا غير والمقدرة التي يحصل في المقدرة في ضمنها الاجزاء في المقدرة التركيبية كالشيء المحصول لا غير المقدرة
الثامنة في تركها من كون التعلق في المقدرة التي لا يكون التعلق في المقدرة فان كان غائبا كان غائبا ولا يترتب المقدرة
كما خرج من المبدأ الثاني في المحل وافضت تركها الى ترك ذي المقدرة قلنا انما استحالة وجوب ترك المقدرة كان هو وجوب ترك المقدرة خاصة بترك
ذي المقدرة وان لم يدخل وقت العمل بتلك المقدرة فان كانت تلك المقدرة كبرى صار فاسقا بوجه واحدة من ترك المقدرة وان كانت صغيرة كان ما
بالاقرار من ترك المقدرة ولو حكما فلا يقبل شهادته ولا يصلح خلفه لغير ذلك من اوانه العشق وان قلنا بان لا يستحق العقاب على ترك ذي المقدرة الا
حين وصوله وقت يخرج ذلك الشخص من المقدرة حين تركه فيخرج من المقدرة مثلا لا يجرى على العدا الذي ان يدخله وهم لا يجرى لو لم يكن مانع اخر ويقعده
فحكم بفسخه وقيل بظهور التفرع على اجتماع الامر القوي على العقل بوجوب المقدرة وجوب اجتماع الامر انتهى من ذلك ليجزى لو لم يكن مانع
اخر على القول بعدم الوجوب في ذلك لانه اذا كان الامر الصلوة مثلا امره فمقتضاها ان يكون مقدرة لها واجبة شرعا ومن مقتضاها ان يكون الكون الكلي ولما
كان لا يكون لكلا بخاصة فمقتضاها ان يكون الخاص بجرم كان الاكوان الخاصة واجبة من ثابته مقدرة لكونها ككل الواجب اليه هو مقتضى القسوة
لخاصة فيكون الاكوان سامية لها والاكوان الخاصة بعضها مباح وبعضها محرم كما يكون لتعني في قول ع ان الواجب بالالمقدرة انما كل الاكوان
الخاصة بغير الاستغراق والوجوب لغيره فوجب لزوم اجتماع الامر الذي لا يجرى في شيء واحد شخصي وهو غير جائز بانفا في القائلين بجواز
اجتماع الامر انتهى مضى فالان هذا الاحتمال خلاف الاجماع واما كل الاكوان الخاصة بالحق بغير الاستغراق وهو الوجوب فثبت في وجوبه
ما ذكر في سابقه من التبدلين فاما كل الاكوان الخاصة بالحق بغير الاستغراق وهو الوجوب فثبت في وجوبه لاعتدال ما ذكر في سابقه من التبدلين
فاما كل الاكوان الخاصة بغير الوجوب فثبت في وجوبه ايضا لانها لا ينفك اجتماع الامر الذي عليها فثبت في وجوبه من الحكم واما ان المقدرة
هو الاكوان الخاصة خاصة فهو صحيح لكن لانها لا ينفك بانها لا ينفك في ضمن كون المباح بل في بجزء من كون المحرم لم يكن ممثلا لان
الفرد المباح لانه كان ما هو لانه لم ينفك بانها لا ينفك لانها لا ينفك فلا امتثال وهذا معنى عدم جواز اجتماع الامر والى فالحاصل
ان الواجب المقتضا على القول بوجوب المقدرة هو المقدرة المباحة بالحق ولا ينفك ذلك من الواجب بل هو الواجب في ضمن الحق لم يكن ممثلا ولا ينفك ذلك
عدم جواز اجتماع الامر انتهى كما انكره من يقول بتعلق الاحكام بالامر باصالة وجودها لا انما هو من باب المقدرة وان كان هو القوي
المباح لكن الامر بتلك المقدرة متعلق بالطبيعة من حيث هي فاحتمال الامر بالمقدرة في الفرد المباح لا يخرج الفرد المحرم عن كونه مقدرة له لا يوجب والطبيعة من حيث
هي لا مقدرة اية الطبيعة ومقتضى لها كالفرد المباح وان لم يكن الامر بالمقدرة متعلقا بطبيعة الفرد في ضمن الفرد فثبت جواز اجتماع الامر والى
الاصل انه هو الطبيعة من حيث هي ان ايات بالمقدرة لما هي ما يوجب امتثال الامر بالمقدرة لا انما لا يصلح الذي هو ذي المقدرة فلو عوبه ليجوز
من جهة ترك الامر بالمقدرة لان جهة ترك ذي المقدرة فهو ممثلا بالامر لا يصلح الذي هو طبيعة الصلوة مثلا من حيث هو ان لم يكن ممثلا بالامر بالمقدرة
بل لنا ان نقول لا عقاب عليه اصلا لانه لا من جهة ترك ذي المقدرة لانها لا ينفك من جهة الامر بالمقدرة الذي لا ينفك بل كان من يقول
بوجوب المقدرة شرعا او بالعقاب على تركها انما يقول بذلك وانما في ترك ذي المقدرة لا ينفك من جهة الامر بالمقدرة لا ينفك بل كان من يقول
بما لا يترك ذي المقدرة وعلى ذلك لتسلم فهو مغايب من جهة ترك ذي المقدرة لان جهة ترك ذي المقدرة وهذا لا ينافي جواز اجتماع الامر والى

هذا سببه المصلحة المذكورة في السبب في تركها

فالمقدرة السابعة في المسئلة فيقول ثامنا

الامر بالمسعيين الامر بالسبب هذا في الحقيقة خارج عن البحث

فحكم بفسخه وقيل بظهور التفرع على اجتماع الامر القوي على العقل

بوجوب المقدرة وجوب اجتماع الامر انتهى من ذلك ليجزى لو لم يكن مانع اخر

فما لا يكون لكلا بخاصة فمقتضاها ان يكون الخاص بجرم كان الاكوان الخاصة واجبة من ثابته

وثابنا

واما المراتب من الوجوب فموجبه اظهر فما كون النزاع في الاحتفاظ والعقاب على ترك ذي المقدرة عند ترك المقدرة وبغيره نظر تنج

في المقدرة

المراتب

المراتب

المراتب

في المراتب

وقد بان ان لازم ما ذكرناه في فرض محتمل عدم جواز اجتماع الامر والنهي وان قلنا بعدم وجوب المقدرة شرعا وذلك لان تعاقب الامر والعقاب لا يخفى
محتمل الوقوف في الوجوب الخارج عن الامر العقل وحكمه بانها ان المقدرة لا اجل محتمل ذي المقدرة اتفاقا في جهة من التكرار لوجوب المقدرة
شهادته لا بد من ان الامر لا يخفى على الامر المقدرة ان كان وجوب المقدرة شرعا الا بالامر المنع المباح فكذلك الامر لا يخفى على الامر المنع المباح ليس من اذكر
من الدليل ان يكون الامر المنع مأمورا به لا عقلا ولا شرعا فلا بد ان يكون الا بالامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
فلان العقول بين متعادم جواز اجتماع الامر والنهي فيكون هذا اثمته بين العقول لان يقول هذا القابل ان القابل في وجه المقدرة يقول ان القابل
على وجه القابل في وجهها وعلى وجوب مقدرة لها وهو الامر ونعم من ذلك غير مقيد بما ظننا به في وجهها في وجه الامر المنع المباح الذي يتعلق به
المقدرة لا يخفى ان يكون المطلوب للمقدرة من حيث هي بل للمقدرة الموجودة في وجه الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
بالمأمور به المقدرة لا يكون مثلهما بالتسوية الى جهة من الامرين وهذا من غير عدم جواز الاجتماع فينبغي ان يكون الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
المقدرة بوجودها في وجه الامر المنع المباح لا امره في وجهها بل لا امره في وجهها بل لا امره في وجهها بل لا امره في وجهها بل لا امره في وجهها بل لا امره في وجهها
ثم ان عمل ان يترك القول بان الامر المنع المباح من ان احداهما لا يترك السبيل وهو الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
وليس مطلوبنا ان يكون الامر المنع المباح من ان احداهما لا يترك السبيل وهو الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
المسبب عن مقتدر المكلف بل لا فاسطة والمقدرة بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
هذا ان كان الحكم الطبيعي غير موجود فلا فاسطة لتعلق الامر به اصله لا بد من مقتدره في وجهه وان كان موجودا فلا فاسطة لان الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
الامر به امره بالامر المنع المباح في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
من تعلق المكلف بالامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
الحسن الفهم فلا بد من تلك المذاهب المتنوعة في الاحكام بالامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح فاما الامر المنع المباح
تعلق احداهما بالتسوية مع ذلك قال ان مقتدره لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
استصحاب الحكم الطبيعي من الحكمين تناقض لان يقول بعدم وجود الحكم الطبيعي في الخارج لا بد من مقتدره في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
استصحاب الحكم من ذلك لا يستلزم كون مقتدره في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
والاقتناع عليها في كلام غير الحكم محل اشكال لا ندره في تجربه في الفهم يمكن اعتبار ذلك لا الاشارة في كلامه وان لم يكن من ذلك بان مذهبه عدم وجود
الحكم الطبيعي وفي ان قلنا بوجوده بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
المشبهة لاجماع علمان مقتدره في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
وفي ان لزوم نبذ الوجوب في تلك الصلوات ليست كمنها مقتدرا وجب فيها التنبه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
الواقعية ولم تكن المقدرة فيها مساندة من ذي المقدرة فلا جرم هو على الوجوب الكلي من باب المقدرة لان التنبه واجب في المقدرة الواجب في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
ان لزوم نبذ الوجوب في المقدرة غير لزوم نبذ الوجوب من باب المقدرة والذي نقول به هو الثاني ولا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
قائم على عدم لزوم نبذ الوجوب في المقدرة من حيث انها مقتدرة حتى على القول بوجوبها الا ان يكون تلك المقدرة لها جهة وجوب غير كاي وجوب
وتلك الجهة خارجة عنها من غير الامر في غرض التوجه في وجوبها لفضل اذا ورد به امر ولا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
مقتدرة تعلقها من مستقل بوجهها في غرض التوجه في وجوبها لفضل اذا ورد به امر ولا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
الامر مستقلا الا ان يكون لها جهة وجوب غير وجهها خارجة عن محل النزاع كما مر ومثل ان قلنا بوجوده بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
فلا وفي ان الاشياء قائمة على مقتدره لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
بل مراده ان مقتدره في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
الوجوب بالاعتقاد ذكره بعض من خالف مقتدره في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
والذي بعض المحققين وقال لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
الحجة الضمنية في هذا القول هي العقل وبعض المحققين موجود في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
كالجرح الضيق وهذا قطع بان الامر لا يستند فيه قوة الى الاحكام في المولى بل كان من اجتهاد لا يصبها الى المولى ولا يصبها الى غيره فلا يصبها الى غيره
فيه ومثل ان لو لم يكن له سلطان في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
الوجوب بد بان الحكم المواجه من الوجوب لا يصبها الى المولى بل كان من اجتهاد لا يصبها الى المولى ولا يصبها الى غيره فلا يصبها الى غيره فلا يصبها الى غيره
النادر بان يصب في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
في تاسيس الاصل في المسئلة والاصل عدم الوجوب بكل احتمال لا في السئلة المتقدمة اما اذا اردت ان لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها
ان الوجوب يصب في وجهه بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها بل لا فاسطة هو السبيل في وجهها

المقدمة

كان بينه وبين المكلف في المسئلة مقدمة لكل مسئلة فيجب علينا ان ندفع باننا ان مراده ذلك لكن في العلم ومقتضى لما قلناه **والجواب** ضد
الفتوة ومقتضى في القسم الثاني من المسئلة بين فتبه فقال ان كان المسئلة في العلم كما قلنا وانما لا بعد القول بان الامر بالمسئلة عين الامر بالمسئلة
بكن ضد غيره كما في التعلق بل ليس الامر بالمسئلة عين الامر بالمسئلة **فان** عرضنا ان كان الاستدلال في هذا القسم ليس بحقيقة وانما ليس فعل المكلف بهذا
الخط فقلنا عرف فسادوه وان الاستدلال حقيقة في القسمين وان كان عرضنا ذلك التكليف غير صحيح فقلنا عرف فسادوه ايها **ثم** صاحب
لم يعد الخطا وان الامر بالمسئلة تنزل في الامر بالمسئلة ان امكن عرضه قالوا لا النزاع في وجوب التسبيل قبل الجحد انما يتعلق الامر بالمسئلة نادور فالاستدلال
بجساراء عناننا تنظر في غير مروره الفاضل الذي كوربان النزاع ليس قبل الجحد لان الامر بكلمة منسقة ظاهرا بالانواع وهي مستندة الافراد
فان قلنا ان الامر بالمسئلة في القول بان متعلق التكليف هو الافراد ولا خلاف في ثابته اعظم من ذلك انتهى **والجواب** ان صاحبنا ان قالوا
الحكا القسبي في الخارج فمراد به هذا الجواب مع المناقض لك ذلك ناسا بقا والافلا في علمه مني من الامر ان اذ بعد وجود علم الحكا لا يكون الحكم
والفرد من باب التسبيل المسئلة **واما المقام الثالث** فاعلم ان صاحبنا قال ان الامر بالمسئلة مستلزم للامر بالمسئلة عين وعبر واستدل عليه بانه
ليس ذلك خلاف يعرف ضد الخلاف بل على ان الامر بالمسئلة مستلزم للامر به وان المسئلة يمكن وجوده بدون التسبيل فتعلق الامر به وبغيره وان
امكن ولهم منه مخالفتا لكن القول بذلك في الاستدلال **والجواب** الاول ان الخلاف بينه وبينه وعنده خلاف غير ثابت وبما علمنا

[illegible]

لو استغاثوا بالمجاهدة على بعد عن مكان اختطافها بالمحوسبين وحمل التزليع مطلقا لئلا يماوروه

وجوده ولا يوجب تحقق مرادة فعل الضد بعدم الازالة الضد الاخر في هو مقتضيه لان ازالة الضد ضد فيجوز ازالته احدهما يتحقق
الضاد عن الآخر وهو عدم ارادته فيستند ترك الضد الاخر لما اختلف قبل ان يوجب فعل الضد الذي هو مانع فلا يكون فعل الضد مقتضى
لترك الاخر وانما لا يوجب كون ارادة الضد كذا هو مانع شرط الوجود ذلك الضد كذا هو مانع ولا يوجب بقى في وجوده شرط مقتضى على
المشرط طبعاً ولا يوجب في وجوده ذلك الا ارادة سبب فغداً ارادة الضد الاخر فلو لم يكن ترك الضد الاخر مستنداً الى انعدام ارادته
من تحقق ارادة ذلك هو مانع بل استلزم وجود مانع في واحد لا في الاخر وانما ان لا يكون شرط مقتضاهما على الطبع وانما ان لا يلزم من ارادة
احدهما الضد انقضاء الآخر وانما ان لا يعدم المتناول عنه وجود الضد الاخر عند انقضاء بعضه بل علة انقضاءه وهي مقتضاهما ولكل من
سلطاناً لا دليل على استناد الزيادة الى انقضاء القوة المتفوقة على الضاد لكن لا دليل على كون مقتضى الوجود مانع فثبت كون
الضد مقتضى ترك الاخر لاحتمال الاستناد الى فقد المتفوق وانما الاحتمال بطل الاستدلال وحسن في مقام انكار المقدمة والمنع بكيفية
بأن مقتضى ضلله لا يثبت كالتحقق ثم اعلم ان ههنا كلامين واردين على المشهور **احد** هو انهم قالوا في القولين لا يكون الجمع خالياً
فصل **و** في غير يمكن ان يجرى احد غيره على المركز والسكران والاجتماع والاشراق فلا يكون فعل ضداً من ذلك الذي لا يتصل بل صار من غير
خال عن كل فعل ايضاً كالقول الثالث لان بقاء الفعل الاضطراري خارج عن تحمل الكلام ان الكلام في الاول والثاني المتعلقين بفعل
و ثانياً انهم قالوا في القول الثالث لا يلزم بين ترك احد الضدين مع فعل الاخر فلا يكون الفعل مقتضى للترك **و** في انهم ادعوا ان
ان ترك احد الضدين تركاً واحداً لا ينفك عن فعل الاخر فيستند اليه ذلك لترك مقتضى الاخر انما يشر ان كان كما على الاولين وانما الغيبة وانما
على القول الثالث فان من وجد السكران الطويل غير المختل بالحركة وان لم يترك منه اثر وفعل اضطراري بعد الانجاء الاول على ذلك القول
لكن لا يخرج عن تركه انما يضره وهو ما ذكره فلو كان من ذلك الكسبي الا لا اختياراً في ذلك لا سقوطاً في ذلك لان بين ترك احد الضد
وفعل الاخر لم يقع هذا الجواب المبني على القول الثالث لان بقاء الظاهر من كلام الكسبي بامانة الفعل الاضطراري وجوباً للعزم عن
عظم كلامه **فالاحسن** يرد في الجواب بقاء ان اراد من الفعل في كلامه ما هو لفظ منه فالجواب في الجواب القوم وان اراد من مقتضى الاخر
فالجواب عن كل الاقوال هو الجواب الذي ذكرناه على القولين الاولين فترك المظالم حتى لا يشبهه لا ريب ان من ادنا من عدم مقتضى
فعل الضد ترك الاخر انما هو وضع الجواب لكونه في فعل الضد مقتضى لترك الاخر انما هو ان كان رجل شاة الخولة مع امرأة حسنة
عمر عليه وعلى غير الشبهة ولين مانع من الموافقة لا خوف وكان خوفه وتقويه بحيث يضعف ساعته فاعنه ويتقوى لشهوه الفتنة
وبريد الموافقة انما فاعنه بلغ ضعفه الخوف لا اله في مرتبة لو كانت التعليل ساعته بعد ذلك في الخوف بالمرة وان تكل في انما لو خرج من
يتقوى خوفه من الله سبحانه ويغلب عليه ويضعف شهوته ولا يتوجه بعد الخرج اختياراً واضطراراً فهذا الخرج مما يتوقف عليه ترك الاخر لان الضد
عنه وجوباً لفضل هذا في ترك الضد المحموم ويتصوره في العينة ترك الضد الواجب **اعلم** ان الله اطاب انكار المقدمة من الطرفين وقال كل
من الطرفين وقال كل من الطرفين من المفارقات الاتفاقة لترك **واسئل** عن ترك الضد الواجب ان ترك الضد لو كان مقتضى لفعل الضد
لكان فعل الضد مقتضى لترك الاخر بطريقاً ولو كان فعل الضد مقتضى لترك الاخر فيكون ترك الضد مقتضى لفعل الاخر حالاً اما
المانع فبان لو كان ترك الضد الذي سبب الاضطرار لا يملك ولا يملك فعل الاخر لا مكان ارتفاع الضدين مقتضى فكون فعل الضد الذي هو سبب
وعلمه مستلزم لترك الاخر لا يمنع اجتماع الضدين ولا يكون مقتضى للترك **وما** بطلان التلازم فلا يكون فعل الضد مقتضى لترك الاخر لاجل القوة
الحاصلة من مقتضى ترك الضد لفعل الاخر في ذلك وهو الحال فلا بد من القول بعدم مقتضى ترك الضد لفعل الاخر وطاع الجواب في الجواب
الاول **وتدبر** في ترك الضد بعد كون شبيهة في مقابلته ليداهن ان يكون فعل الضد مانعاً لفعل الاخر من البداهة وكون وجود الشيء موقفاً على انقضاء
المانع عنه ترك الضد كذا هو مانع من الضرورة بان مثلاً الاولوية اما السببية لعلب او مجرد الاستلزام والاختصاصه للقطع بانقضاء اثر ذلك
قابل للاولوية فان كان الاول **وقد** في ذلك مخالفته لطلب من انكار المقدمة من الطرفين لان السببية يتوقف على وجوده وجود المسبب
عده عدمه فاللازم من سببية فعل الضد للترك ان يتحقق التوقف على تحقق فعل الضد وكذا انعدام التوقف وبدلاً بالوجود موقوف على
فعل الضد بترك من الاول مقتضى لفعل الضد لترك الاخر من ثلثنا انكار القول بعلية فعل الضد بترك التوقف من الطرفين وان
يستلزم تحوّل التوقف من الطرفين في التوقف من الطرفين مما خلف المذهب الخصم **فالحق** ان ترك احد الضدين لما كان من شرط
فعل الضد لا ينافي انقضاء المانع الشيء الذي هو من شرط وجوده لزوم من وجوده شرطاً عنه فعل الضد ويجوز شرطاً عنه ترك الضد
الاخر نظر الى منافع الضدين ولكن ليس لا يوجب بل من عدم فعل الضد عند ترك الاخر حتى يكون فعل الضد سبباً وعللاً لترك
بجانب بل من وجود فعل الضد وجود ترك الاخر من عدمه لا مكان ارتفاع الضدين على اننا اثبتنا انقضاء مقتضى لفعل الضد
ترك الاخر في ترك الكسوف الاولوية فاسد وان كان مثلاً الاولوية بغير الاستلزام والاختصاصه فاللازم من هذا ان لا يمتنع عن مناسبه
للمقدمة والمناسبات هو الاختصاصه والاستلزام **ففي** ان لازم ذلك ان لا يكون الشرط والمخرج وانقضاء المانع مقتضى لما ثبت من ان الشرط
والخارج لا يلزم من وجودها وجود المشرط والكل وان انقضاء المانع لا يلزم منه وجود الشيء وبطلان ذلك واضح بالضرورة مع انه لو كان
الاستلزام موجباً للمقدمة لزم كون الشرط والمخرج وانقضاء المانع كل ما سبباً وان يحصل مقتضاه الاستلزام ان يكون عدم الشرط وعدم

وعدہ انشاء

علاوة على ذلك إذا كان الضد والمأمور به موصوفين بوضعيتين أو مختلفين كما يشهد به استدلالهم وكون تراجمهم أعم من اللفظ ثم الحثان تركنا الضد مقدّمه
لفعل الضد الخزان من الخلل اجتماع الشيء مع ما ينافيه دون العكس سواء قلنا ببقاء الاكوان نتائج

[illegible][illegible]

فی مویں
میں شہر لاہور

[illegible]

الشيخ
في الزمان
والعلم
في الخلق
الشيخ

فہم انسا لرو
اکثر و ضما
مستقل

مغفوة في الموضوع
في باب العقوبة

حلیہ
مناقب

11-11-11

مجلس عمومی

في النسخة
من مؤلف الغاب
المصنف مؤلف

مطابق معنی ہے

في المفاهيم

ما كان فيهم من
مخالف لسلطانهم
فما كان فيهم من

مكتبة
مجمع
الشيخ
الشيخ
الشيخ

في معنى مفهوم الوصف مطلقا اذا استبعد من الكلام عليه الصفات عدتها مطلقا او اوقعا قولنا ونظرا لثمة وتأسيس الاصل في تطبيقه في الشرط او ما عمل الشرائع فيقتل ان يكون مطلقا البتة حتى يتأكد الحكم او خصوص المسوق وان لم يكن صفرا او لصفته الحق او مطلقا او موضوعا وان كان جملة وهو الاظهر من دخول لصفته الحق في جملة ومفردة وخوف السائمة وكذا في مفهوم ما هو مطلق الحكم ثم ان علم ارادة المعنوم او عدم بقية ثباته واجبة او لا فالوقوف حكم العرف نعم هذا اشعا ديا لهلبة لكنه لا يبلغ رتبة الحجية وليس الخصم بما يعول عليه ثم انهم في رفع التناقض للمعقولين قول المشرك بعد جملة الوصف في الجملة

في المفاهيـم

[illegible]

تجلی فیض الہی

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

انما عمل التواضع يوم التربع من مدخل من وانما هذا من مدخل من هذا الكلام سواء حصل التربع من هذا الطريق او من غيره
بذلك هذا الطريق وهذا العمل الفاضل من هذا العمل كذا في الترتيب على العمل به فيكون بيان مبتدئ العمل ومنها بعد العمل كذا في الترتيب
كلها من هذا الباب انهم العرف فلو قالوا العمل كذا في الترتيب على العمل به فيكون بيان مبتدئ العمل ومنها بعد العمل كذا في الترتيب
ويجوز عمل هذا العمل من اليد بان يتواضع فيقول ع انما لا اشتهر مع الخاضعة في عدم التواضع الى المرافقة بل المتواضع من فضل لا يتردد
غسل هذا العمل من اليد بان يتواضع فيقول ع انما لا اشتهر مع الخاضعة في عدم التواضع الى المرافقة بل المتواضع من فضل لا يتردد
خارج مقيد الاطلاق لانه لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
المعظم من جهة منها ولما لم يشر الى ذلك في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الغاية في قولنا لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
بعدنا في قوله تعالى هو الذي لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الاذا كان العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
على العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
المعروف في الاثبات في الكلام فحينئذ ان يكون الاثبات موصوفة اما باستقلالها في الموصوفين او كونهما جزءا للموصوفين
بالقطع في موصوفيهما لاستقلالهما في موصوفيهما اما باستقلالها في الموصوفين او كونهما جزءا للموصوفين
فانما هو اما التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
عرف ان التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الاسبق من التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
والاقتضاء بيان التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
ومنها الى التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الكلام بعد التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
التي هي تارة كونه في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الى التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الاخر في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الاخر في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
ذلك الاخر في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
في مفهوم العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الصحة في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
يكون به العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
مفهوم العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الناظر في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
من عملنا وانما في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
او مع غيره او في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
افق من العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الوصف في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الثالث في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
من حيث التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
الناظر في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
يكون في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
المدح في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
التواضع في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع ان لا يشترط في التواضع
مع قطع النظر عن ان هذا التواضع لا يحصل بل يكون في العمل كذا في التواضع ان لا يشترط في التواضع

مجلس

مفهوم العنكب

منہ تحقیق انہ
میں سے محال التوا
میں سے محال
میں سے محال

علا التسخير والاعلا وجوبه بحيث لولا التسخير لزم الانبثاق من حيث الحكم لبقاء الجواز المستقام في الامر بتجاءم في كون التزاع في الدلالة للفظة والعقلية اوها
وجوبه وهل هو فيما كان التسخير والتسخير نتيج

من قضاء حبل الكل بما هو لا جلال من خصوصية ذلك المحل الذي بهما قوام ذلك المحل لم تنفذ من قبله قديمة او كذا انفق انما هو
الخصوصية الاخرى التي لا يجتمع تحقق ذلك المحل لطلوعها كالتقوى والاحسان وبخلافها او اما ما يليه الاين والاشارة التي لا يتحقق احدها لطلوع الا
بها وهي بعض المعلوم لولا ذلك تحقيقها في تحقيقها في الخارج ولا يحتاج الى ان يبدونها كما في المحرر في وجوبه مع الجملة لباقي في المثال المذكور رغم
خصيصها الاجناس المكمل تدا متفت فانفتحت الاجناس في بعض تلك الخصوصية الشخصية كالجسم النافع المحرر او اما ما حصل ان الخاص للمحل الجسم
لم ينفع لم يتم بمحل ذلك في ضمنه واما اذا انفتحت الخاص المتعلق بالعام الذي لا يمكن قيام العالم الا به وانما انفتحت في ذلك العام من فرائض
العام انما لا يحد وجوب التزاع والمنشع منه فقد ظهر بذلك التمسك باصل التمسك لان المستحق عطلوع لا ينفع او ظهر ان التزاع في العام
الخاص لم يطعن وان الاجناس ما رجع محل الكلام فالحق انفعال العام بانفعال الخاص في محل الكلام بجميع انفعالاته فان قلت يستلزم انفعال
بقوله ما لا بد لك لا بد لك وبخلافه او لا ينفذ طوعا بعدا لا ينفع الاخص وان كلفه وعسوا الاجناس ما لا بد لك
شيء من وثا بنان هذا المحرر في قوله لا بد لك بانفعال الخاص والعسوا الاستعرا في الاستعرا في الخارج وان كان محررا عقليا واما ان
التدليل اعم من المتعلق فاستقام تلك الاخبار والامر بان لا يتم في ضمن فصل اخر بعد عدم امكان الانبثاق في ضمن الفصل المأمور ولا ولا
ان الامر الانبثاق في الخارج من انفعال العام وبقاء فعل العام في ضمن الفصل الاول قد انفع بانفعالاته انفعال الفصل ولكن الشارع امر بايجاد العام في
فصل اخر كما امر انفعالات الفصل الاخر لا يتم الموجب بانفعال العام لا بد لك على المدعى وانما ان التدليل اخص من المدعى انحل التزاع اعم من
فيه لا بد لك بانفعال الخاص من كماله بانفعال المستحق عقليا اعم من تادير من الامر لا وثلك الادلة لا تثبت لاصوره وجود الامر
يعدم الحق لافضل المسئلة العقلية في هذا وما ماسا اناسنا كل ذلك غايته في البنا يتعارض التدليل للفظ المذكور مع التدليل العقلي
الذي لا بد من بيان التزاع في كل واحد منهم كقول المسئلة المذكورة في رعايتها لزم بتبعية المعنى المذكور على القول بالبقاء وعدم
على القول بطلان العام عند بطلان الخاص في قوله لا بد لك لزم بطلان العام في عموم والحكمي اما ان يفرق في متعلق الوجوب وانفس الوجوب
او فيها اما ان لا بد بانفعال الصلوة بوجه الجمع خاصة مطلقا لصلوة عام واذا انفعالات الصلوة وهي صلوة يوم الجمعة مطلقا للصلاة في
ذلك لا يستلزم تبعية القضية للادعاء اذا تروا في الباب بقاء الصلوة المطلقة بعد انفعالاتها خصوصية ذلك لا يستلزم ويجوز مطلقا للصلاة
اذا البقاء لا بد من الوجوب اما ان لا بد بانفعال الوجوب في الجملة وجوبها في وجوب مطلقا للصلاة الذي هو في ضمنه عام ولا انفع
الوجوب الخاص من انعام اعم من انفعالاته في وجوبه لطلوعها لاصور بقاءها لا بد من تعلقه بشي فان قلت هو متعلق بمطلقا للصلاة قلنا
لعله متعلق بالصلاة ووجهه والحاصل ان بقاء الوجوب حيث هو منصوص واما الثالث ففيه ما في الاولين فتدري بان ذلك اخص من الوجوب تبعية
العقبات للادعاء العامة التبعية في حكمها انفعالاتها لا بد من انفعالاتها في المستوعب للوجوب من من يقول ببقاء من وجوبه لبقاء العام بعد انفعالاتها
انما يقول به حيث وجد العام في ضمن الخاص ثم قد انفعالاتها في التزاع المستوعب لزم في تحقيق من الامر انما هو حاصل من كيف يحكم بان انفعالاتها
للادعاء معللا بان انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام ومنها انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
وهو مبني على القولين ومنه الوجوب المتقدم في الفرع السابق لو تمكن من انفعالاتها انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
ومنها وجوب الوجوب اذا تعقد الفصل لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
مكان لا رجحان من وجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
لذا فصل المسئلة لولم يندفع طبع صلوة الظهر لولا ان كان لا رجحان من وجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
يكفي من مبني في المكان المذكور لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
بل لان وجوب ذلك لفرع هو لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
بالنسبة الى الفرع المذكور وكما انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
ولكن قلنا اننا لکن هذه في العمالات ليست بالكرهية للصطلح الموجبة للمقتضى بل هي مقتضى البقاء انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
العام ان نفعها واجبة وانها لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
لا يوجب نفع العام انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
وان كان في غير العام وان قلنا باعتبار الرجحان وان الكراهية في الصطلح وان لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
الى الفرع لا بد من وجوبها بالنسبة الى الكراهية في ضمنه لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
ان يقال في القول لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
الامر ان اشارت مع رجحان الكل لم ينفعنا لصلواته لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
ولا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
بالاعتناء بالنسبة الى التزاع المذكور على التمسك بالعام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها
محل التزاع لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها لاجل اوجوب نفع العام لا بد من انفعالاتها

فروع

تحقيق في
القضاء
للادعاء

في التزاع

وبقي له

في التزاع
بالنفع

[illegible]

بعضه
الحکیم
فی اسرار
بانتفاش

فأمر الامير
بالنقاء شرط
المقد

وَقَدْ عَلِمْنَا أَن تِلْكَ الْأُمُورُ

في الألف والنون

في انفسنا التكلف
لاننا نعلم ان المأمورين
ممكنون في كل شيء
العمل في الخارج
في الابواب

والثانی

٤١

وعمل التراجيح التامة لا يجوز تميز كانت مقدرة للوجود انهم لم لا دقيا لم يكن الامر جاعلا للاصل مع الحق لا الصالح الامكان نتائج

كون الفرض على الاطلاق ان كان تكليف حقيقيا بان لم يثبت كماله بان الفاعل كان تكليفه ابتداء وان قلنا بالقسوة ولم نقل بوجوب
الغرض والاشياء ولا يميز التكاليف بالصلو في النسبة الى هذا الشخص لغرضه من الامتثال لا بغيره المتقدمة من قلنا باخصاف تلك الامتثال
فانه لم يثبت باصل الفعل حقه يكون التكليف حقيقيا وليس معناه على تركه ولا على تركه العزم والوقوف على هذا القول حتى يكون ابتداء شيئا
او فاجتهين ولم يوطن نفسه على العمل حقه يكون قوطها مشورا مع انه في القائلين بالقسوة انقل على كونه مكلفا بالصلوة بحيث لو كان قد
انتهى ثم مات كان مثله فكيف يكون التكليف قوطها والاصل انهم اتفقوا على ان الثاني بالسلامة في الوجبات الموسعة بالصلوة لا يكون
يجوز في الخارج واقفوا على انه مكلف باصل الصلوة وان مات في الاشياء فجاءه بحيث لو ان الموت كان مثله واقفوا على عدم الامر
على من مات في الاشياء فجاءه على هذا القول ولازم هذا خروج تكليف هذا الشخص على هذا القول عن الامتثال لا بغيره لا يمكن القول بعد التكليف
بالصلوة لانه خلاف الاتفاق مع انه لا يثبت حقه خاص فعلا لان الداعي الى الامور من المأمورين والوقوف ولا يثبت ثلثا التكليف بدون
الطاعة احداهما سفيلا بصل من الغافل وعلى التقديرين اما بصل المأمورين من المأمورين ولا بالحكم بعد علم يعلم الصدق لا بصل المأمورين من المأمورين ولا
تصلا للفعل والنوطين ولم يقع الفرض ولم يكن عقابا به كان ذلك التكليف عينا وقبولا فحصل التكليف بحكم العقل في الامتثال لا بغيره في المثال
ان هذا التكليف بالنسبة الى هذا الشخص على هذا القول المذكور لا يدخل في شيء من الامور الان جارية عن هذا الشخص مكلف بالصلوة
بالتكليف لا يتلوا في الثاني التعليل في بيان ان اصله الكائن في الشيء التي يتبعها المذكور يقتضي لزوم الاتيان في وقت خاص ياتي
ذلك الوقت ذلك الشيء كالمصروف وقد يقتضي لزوم الاتيان به من وقت مدخله زمانا اصلا كصلوة الزلزلة المتقدمة بها امتدادا الفرض لا يقتضي
المصلحة بانها متقدمة زمانا خاصا من وقتها وقد يقتضي لزوم الاتيان بغيره زمانا خاصا من قبله فمقداره عن الشيء كصلوة الظهر الواجب من الدوام
التعريب ولا ريب ان اوجاع المكلف اشياء الوقت بانه لم يبق من عمره الا مقدار العمل وجب عليه الشجيرة في الصلوات الاخرى وبصل الواجب مضيفا بالصلوة
وان جاز في التعريب مثله زمانا طويلا وذلك لبقاء العقل فمكونا ما لا يخرج لا يكون في الواقع مكلفا بالوجوب لموسع الزمان المتأخر من
العمل ان التكليف لا يمتد وليس العقل والجماع مستلح للآخر الوقت لان تلك القسوة معقولة للفرض ومعناها في المصلحة الكائن في وجوب ذلك
الزمان لا يمكن تميز العمل وان يبق من الوقت المتقدمة زمانا طويلا فانه من ذلك المراتب احدهما ان اتم الصلوة للدوام في الشيء لا على وجه العمل
موسعة وبعد العلم بعدم البقاء في اخر الوقت في الوجوب لموسع الذي هو منطوق الاية الشريفة في جعله بقوطا التكليف راسا وجعل الوقت
مستقفا من بين تلك تعيين الاخر مع ان الاصل البرائة وثابته انك فثبت التكليف بالصلوة المستفاد من الاية الشريفة مثلاً بالنسبة الى الامر
الحقيقة كما في الطبع والى استلزام سادس كما في الخاص والنسبة الى هذا الكمال في الاشياء فجاءه الاتيان في وقتها وهذا مستلزم
المخاطبة الالية الشريفة في اكثر من معنى بل يلزم ذلك كله خطأ بان الشرع وجبه اندفاع الاولان بناء على العقل على ما ذكرنا من الوجوب مضيفا
والنداء الثاني بان لفظ اتم الصلوة لم يستعمل الا في معنى الحقيقة المخاطبة في اداة نفس الفعل حسنة لما في الوقت واما وجوبه مضيفا بالصلوة
لهذا الشخص فمن اجل خارج اذ اظهر ذلك فقول ان لذلك الشخص المكان بالسادة التي في الاشارة في فعله قبل العمل كلفين واقف هو كونه
مكلفا بالصلوة في زمان موقتة يعني انه مكلف بالصلوة مضيفا وظاهرا وهو لزوم عدم اعتقاده واعتقاده وجوب الصلوة عليه وموسعة الماخ
الوقت لظنة السلامة وعدم وجوب الغرض عليه بناء على المذهب لغرض من ما تكليفه الظاهر حقيقة لانه لا يشترط بتقديره لا نزع الموسعة
عمل بقتضا وزعم وجوب الغرض على بقتضائه واما تكليفه في الواقع فهو استلزام سادس كما في الخاص والنسبة الى هذا الكمال في الاشياء فجاءه الاتيان في وقتها وهذا مستلزم
ولا جمل فقرة الشريعة لا يفتقر الى علمه فان قلت التكليف في الواقع مع عدم الامتثال وعقد العقاب مستفاد من الاية الشريفة في جعله بقوطا التكليف راسا وجعل الوقت
لان علم بوجود الشرط من غير العلم بوجوبه لا يكون تكليف ولا ساقط هذا اشتراطه مع العلم بان التكليف في الواقع مكلفا بالوجوب لموسع الزمان المتأخر من
والعقل في المنع عنه هو الاجرة الاولى لانه جاز ما غرضه من قبله من قبله الاول خلا من شيء من المأمورين وحاصل الجواب في هذا الشخص ليس مكلفا
بالصلوة اصلا فهو خلاف الاتفاق من لم يثبت بانها في وقتها الاخر خلاف بناء العقل مع انه لو لم يكن مكلفا لم يكن عدم حصول الامتثال
لوا في الفعل قبل موعده والحال انه مثله فطحا واما مكلف بالصلوة واصفا وظاهرا في زمان انقضاء الوقت الحاضر وشرا في مستلزم كقوت
الغرض والمقصود ان الغرض من الامر لا يثبت في الاشياء وهو سفيلا بصل من الحكيم واما مكلف بها على ما هو واقعا في زمان الموت لا يثبت
للاغرض بالجهل في الغرض من ان المكلف لا يعلم بالموت وبطلان السلامة ويقطع بها فكل بغيره بعد الانه من وقت الموت مرحلة التكليف الظاهر غلط
اتام مكلف بانها بالصلوة في الواقع الى الموت في زمانه كونه في الواقع مكلفا في زمان الموت لكن تكليفه لا يجل عدم حصول شرط وهو عمل المكلف بعد
الفكر الى الموت في الظاهر مكلفا في الامور في الحد من غير الاجل اعتقا بالسلامة واما كون تكليفه تطبيقا بالنسبة الى الظاهر والواقع معا
مستلزم من جبره بعد جعل المتعلق قبله لا كماله الى عدم وجوب التكليف حقيقة راسا ظاهرا وظاهرا ولا من عدم حصول الامتثال لموسعة الوقت
مع ان حصول الامتثال فطحا في ذلك خلافا لاتفاقا به في العمل ان امتثال التكليف في الاقسام الاربعة المتقدمة جاز في الواجب للحكم في زمانه
في المقدار المذكور اشكال الشبهة في العلم الثاني في ان اقسام الامتثال المتقدمة جاز في الواجب للحكم في زمانه
العلم مع عقابا على ان لا يثبت بان في الطلبية الغير الالية لا يثبت بالمتعلق التكليف في الطلبية بالمتعبد لا بالناظر في فالذي

في الاشياء مع عقاب
بالتكليف

في فساد التكليف

الشرط

في اقسام التكليف
في الواجب

فان كان

فريق العمل
المؤيد

الشيخ

عمل تراهم بجنة التكليف في الواقع بنفس الفعل المقفول شرط وجوبه فالحق مع المنافع دون اضرار التكليف بالحال في المصالح في ان العبد يشايع

[illegible]

فہم

لا يقتصر على يكون النخلة الرابع، وإنما يسافر القوم إلى كل من
المدن التي جعلها دليلاً في هذا الموضع الاستراتيجي.

فمن هو المثلث
في القضاء

الحمد لله

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

بالتسليم
أجمعنا بيننا وبينكم
من الأمانات على أنفسنا
في الدار والنفس معكم
الصلوة في غير هذا المكان
كان الأمر المحسوس

لاحتجاج المأمورين
والمنهني عند خوف
العلم الأول في
الامر الذي
الامر في سببها

الأطراف الكلف بين نفس الألف التي يسبقها والوجه المكمل المتقابلة يخرج وعلا فهو عاج عن هذا النزاع ميتن على مثلها أن الامتاع بالاختيار اختياراً لا بالضرورة
حقاً لكننا اذا افحصنا الكلف بين المأمور الذي يتراو بين نفس الألف التي وكان سبيل الجمع هو لا يتصور يمكن المكلف من الامتناع الخطأين ولكن فيكون التمتع صفة بالامتناع
اماً وجوب المال الذي لا مانعاً او قسراً من التمتع به على مقتضى قوله تعالى وعلى التمتع بهم كل اذا اكملتموه وجعلوا لاسوقاً لا افرق بينهما وعندهم ان الخطأين لا يقول
المستعان بعد طباعها جميعاً الألف التي الرابع الاموال الجارية والديون والهي اضرحة وتنتهي كل من لا يعرف ما عسى وتحتجبه تسامح

[illegible]

الحمد لله

في انقطاع الايام
والنواهي من الطبايع
المختلفة

خط من صخرة هذا الجبل لغة هو مجاز بعيد لا ينفصل عنه امر بالمجازان موحي وهو كراهة المضطحة وانما ان انتهى مستعمل في طلب التوكيد لكن الداعي لطلب التوكيد في قوله القاب فالذي يوجب

فصل اول

[illegible][illegible]

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

طاهر العبد

وهو خصوصاً الصابون الذي يتركب من الماء والصابون، وهو المصنوع من الزيت والزيتون
المعول بقلوب الحكيما لظهوره في

فانظر

مِلَّةٌ

[illegible]

ما لطبايع
ما عسبا علقها
ما لعلها ما اراوا
ما حجبنا قال تعجب

فِي رَجَبِ الْاَوَّلِ

فنا بیس

مجلس شورای اسلامی

وطعها بما أسلمنا ذلك لكن يكون الشبرخ بين التاميرة المبرقة عنقوتن فيا عروا من ويجر ويكوي مثل ما نحن فيه وخامسا بان الهوى اذا كان عن المخرجين اليه ماشا لا يضر الصلوة
فاما مطلق فان لم يكن في الصلوة نحو مستان لم كراهة التصديان لم يكن صلاها واحدا كراهة الصلوة الا ان لم يكن في موضع اليناش والما مقبدا يكون في موضع الصلوة فيجب
مستان للمخاض الاجز من الحذف ومن سناج

افقن ان المادۃ
اقول ثانيا

وَيَكُونُ الْقَبْلُ
مِنْ قَبْلِ النَّوَابِ

من باب وجوب القدر

فی النواہ

فمنها ما مضى
العباس ما مضى

في ان النفاهي
المتعلقة بالعب
متعلقة بانفسها

المحقق النضج
الكواثر العباد
المكان فاعلم
عقل من متبدا
لاضافت

منها العبادات
والنهي وقصص
الحكماء والامم

فہم الکائنات
بانتیما الفضا
فہم

محکم دلائل سے مزین
آسان و سادہ انداز میں
پیش کردہ اسلامی احکام
اور مسائل

بالعزيمه

هفتاد و پنج

منہجی الاجلہ
الاعمال فی الفاضل
میں سے

المقاييد

وأما من حيث الوقوع وترتيب الشرع فالمدار على أصل الأدلة الشرعية وعدة أماكن العطف لا بد من الوقوع الشرع وأما الأهم من الأمور التي يختلف حسب العرف والمقامات فلا حظنا في

[illegible]

ایضاً

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

نتیجہ

فإنه بعد ما لم يلقه في البيت
والقول الشاعري

المناظرة الخطايا وبقاها الكفر
ناتج الذنوب عن غير بقاء الكفر
الاطلاق كلمات

عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من أحب الله
وأهل بيته أحب الله وأهل بيته

ان يكون احد
المنافاة مخطا بالامضاء او
بعدم المنافاة عدم المنافاة فقط
لا يخطا الا ان القبول
لا يخطا من حسب

من سحر و قمار

والفساد في العلمات
والعامة

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
عَلَى قُضْبٍ
أَتَمُّ

قصد التقرب للكلام
فيه هو الكلام في اشياء
من الخارج
فان قصد التقرب
لما في الخارج
فان قصد التقرب
لما في الخارج

کتابخانه عمومی

ان سقط الامس
فصل الفريد
من موعود على

صَلَّى الْفَرَسَ بِرَبِّهِ

کلیئرین
ہل و سٹین
لیبل شائع
یاقوتی فاعل کلین
تجارتی ایجنسی ورن
مفت

في معنى الصخر والفسا

لا بد وما **الثالث** تناقضه عكس ما يجب القبول من النوافل مما ذكر في انما يقطع احد الاربع ولا يقطع كل منها كالأمر من معاً
وما **الرابع** فلا تناقضه صحيح لعدم عكس في تعريفه الصحيح بل في تعريفه الفاسد مقابلها فانها لا تنقض شيئاً من الاربع اذ لا يقتضيها
اصلاً فلا تخلف عمل الاشارة الفعلي الاحد الاربع فمعين الاخر من الشئ وهو ما من شأنه اسقاط قد يصلح العمل والعقد ولا تنقض منه بطر
عكساً ان ههنا بينهما **الاول** على النزاع بين الفقهاء والمتكلمين في صحة العبادة في بيان معنى لفظ العبادة في اصطلاحهم فكل اصطلاح العبادة في البناء
على معنى لا يكتفي بما هو بل بما هو المشترق في لفظ العبادة ام النزاع ليس في معنى اللفظ بل في النزاع في الموضوع المستطبل بل امر عوي
احتمال **الاول** ان يكون النزاع في معنى لفظ العبادة **والثاني** ان يكون الطرفان متفقين على ان العبادة هي ترتيب لا يمكن المتكلمين
بأن العبادة موافقة الامثال المشترقة لان الحسن الفصح بالاعتبار مع مدخله العلم والمجمل ولا بد من ذلك التصويب فلا يكون حكماً واقعياً الا
ما اعتقدوا في خلافهم غير حتمية يمكن مطابقة اعتقاد الكل بما هو واقعاً في العلم حتى يمكن الاستدراك بعد كشف مخالفته ان يرفع التكليف
لواقع فلا يخرج للعبادة الا موافقة الادب لعل اسقاط القضاء اثر العبادة اذ لا يتصور في الادب فعله ان يكون الامر المطابق للقضاء في اشتراك
انما تاد لا ينفى حتى يستدل به بل لا ريب في امر جدي مستقل والفقهاء يقولون ان الحسن والفصح ثابتان او بالوجود والاعتبار من غير
العلم والمجمل لا يكون لنا تكليف في امر ظاهر وانما ذلك الكلف بما يظهر وتكشف مخالفته الواقع ثم عليه استدلال الواقعي اثر العبادة وصحتها
مسقط القضاء وراسخ في النزاع في المسئلة اعتباراً بغير الاشياء وعد هذا **الثالث** ان يربط الحكم من موافقة الامثال كون البناء مقبولاً
لفقهاء من اسقاط القضاء وعدم لزوم المقتضية في صدق العبادة فيكون نزاع حقيقة في اللفظ اية فالتكليف على ان العبادة مقبولة
هو موافقة على وجوده بغيره كمال للعبادة زيادة عن اسقاط القضاء والفقهاء على ان العبادة بكيفية صلته بما هو كون الفعل مستقلاً
للقضاء وان لم يكن مع كماله وجب لمقتضى **الرابع** ان الطائفتين متفقان على ان العبادة ترتيباً لا يمكن المتكلمين بقول ان الامر خصوصاً
وامر الاثر للبناء بدون حصول الامثال الموقوف على قصد الفرض لا اشتراط صحة العبادة بقصد القرينة والفقهاء يقولون ان العبادة مجرد مسقط
للقضاء لا حصول الاطاعة نظر الى عدم اشتراط صحة العبادة بقصد القرينة فبرجع النزاع الى اشتراط قصد القرينة في صحة العبادة وهذا
على الاستدراك دون الفقهاء اذ اظهر ذلك **والثمة** التي ذكرها في التصديق في الطهارة انما تنص على الاحتياطين والذين في الاجزاء انما الثالث
النزاع في ان التجهيل يطلق على الموقوف على مسقط القضاء وان لم يكن مقبولة فلا معنى لجعل المسئلة نظير الطهارة مع كشف الفساد ثم تاد
هذه المسئلة فيكون ان تكون مقبولة كما اذا كانت مع التصديق والحسن ويمكن ان تكون غير مقبولة فالمقبولة وما لم يجمع مع كل من القولين فلا
يظهر ثم للنزاع وكذا على الاحتمال الرابع بل على الثالث يصح عند الفقهاء على صلوة مسقط للقضاء وغير مقبولة دون التصديق عند المتكلمين ثم
جاءوا التصديق عند الفقهاء ما احتجوا ثم وكذا على الرابع يصح عند الفقهاء على صلوة خالصة من قصد القرينة مسقط للقضاء عدم اشتراط العلم
في الصحة على ما فزع من التصديق عند المتكلمين فيكون صحيح الفقهاء اية ثم مع اهم جعلوه اخص ثم **واعلم** ان على الاحتمالات الثلاثة **الاول**
محل النزاع في مسئلة بيان العبادة في العبادة التي مع الفقهاء واما على الاجزاء في محرم المتكلم ولكن الكلام في ان النزاع في معنى الاحتمالات
ان الحق قد يكون الاجز حلاً للنزاع اذ لا ريب في ان عدم اشتراط قصد القرينة في صحة العبادة وقد علمنا الاكثر على الاشتراط وان لم يكن
عدم صحة الفرض الذي ذكرها وان لم يكن انعكاس التسمية اية بل من اعتبر الفعل لفقهاء مطبق من اهم جعلوه اخص ثم وكذا الثالث للمحدثين الذين
يقولون ولا يكل جهته رجحان ووجهه نظر كل ما لا صاحب في النزاع في معنى لفظ العبادة والقضاء من العبادة نزاع المتكلم في اللفظ والوجه
معنا ايضا لكن الحق كون النزاع الحق **الاول** لاستلزام الثاني كون المتكلمين قائلين بان حسن الاشياء وتبينها بالوجهي الاعتبارية مع مدخله العلم
والمجمل وهو في ذاته بعد اذ لا ينفى المقتضية المذكورة في بحث ثابت حسن الاشياء وتبينها كمالاً بين المتكلمين فكيف يكون قول كل واحد من
للك الاثبات سبباً **الثاني** هل النزاع في معنى صحة العبادة في العبادة بالحق الاخر وفي العبادة بالحق الاخر وعلى الاجزاء في صحة العبادة
لفقهاء ما اسقط التدارك بينهما **الاول** فلا قضاء مصطلحاً لما جهته مع انه ظاهر الحق **الاول** في **الاول** ظاهر كلامنا لا احتياطاً ولا ريب
ون لا نكحل التوازي الواقع لا بقصد القرينة صحيحاً بالحق الصلح عند الفقهاء لان الكلام في جهته عبادة فذلك العبادة يصح عليها الفضا مسقط للتدارك
مع ولا امتثالاً لا يصح عند المتكلمين فيكون التبيين عموماً وجب من اجماعهم جعلوا العبادة اخص ثم فذكرنا **الثالث** ان التصديق
على مثل الكلام الذي في موافقة في الكلام على الوجه المخصوص عن قصد القرينة صحيح مع ان السبب من التصديق هنا ليس لجهة العمل بل لجهة العلم
عرتبنا الاثر لاسقاط التدارك فلو كان التصديق موضوعاً لطاق العبادة الصحيحة حتى غير لعدة للعبادة لتبادر من التصديق اذ اعمل على الكلام في ذلك الحق
لصحة العبادة بغيره فلا يبادر للاجتهاد الثالث والمعاملة فمعين ان يكون النزاع فيما اعد للعبادة وقول الفقهاء بان التصديق في البناء معناه اسقاط
لعبادتها فيما اعتدوا لا المطلق منه ومن غير **الثالث** الامتثال في ظاهره ولا في حقيقة الامر انما اضطررنا الى اطراف الاختصاص كما يقتضيه
مع نظر الظهارة المباشرة والظاهر الاضطراري كما قلنا في مسئلة الطهارة لا يصح عليها التصديق بعد انكشف مخالفتها للواقع والواقعي الاختصاص
كالصلوة مع يمين الطهارة المباشرة يصح عليها الصحيح فصار على الواقعي الاضطراري كما قلنا مع يمين الطهارة الترابية وجهاً مقتضياً ما ذكرنا
سابقاً من ان الارض من قطعها اسقط القضاء مما من شأنه اسقاط القضاء عدم الصلح على ذلك ولا يربط شأن ذلك الفعل الاضطراري اسقاطاً للقضاء
يمكن عمله ان يكون الشئ بذكر الاضطرار وما زاد الاضطرار بحيث اذا زال الاضطرار وجب لاتيان بالمسلم فلا يكون مسقط للقضاء ويمكن ان يكون

٣
 ابن التراج
 بن الفهماء
 المتكبر في بيان
 معنى لفظ
 الصدا
 ٧

فمن أجل النزاع
في صحتنا العبادية
في العبادات بمغنى
الامتثال للأغنى

[illegible]

المحرم

فريقاً اقتصادياً
المتاح

المطابق

کتابخانه

اولها سد الجزاء الموجه مع تعلق المتي بالجزء مع تعيين الحكم كذا تقرر في الدعوى في الصلوة او بعد من تعيينه كقولهم لا تقرأ الدعوى غير بعد قولهم انما الصلوة فالكلام منه
من جهة العقل اما مضى المسئلة السابقة ومن جهة اللفظ ان المرفع بهما الاستدلال بل فيهم التقييد بقوله في القصة من الاولين من الثلاثة وفي المتي من شرطه بوضوح
تلك الاقسام ويخرج منه تلك الاحكام الا ان القسم لا يخرجا اذا كان مفقودا من شرطه معاملة فلا يفيهم انفسا عرفا نتاج

مسئلة كقولهم لا تقرأ الصلوة ولا تسببه فيها ثم التسبب اما عوم مطلق كما مر او عوم من جهة كقولهم لا تسبوا ولا تسبوا المصنوع ثم المتي
متعلق بالشرط لنفسه او بغيره كقولهم لا تسبوا المصنوع او لوصفها كقولهم لا تسبوا المصنوع او لوصفها كقولهم لا تسبوا المصنوع او لوصفها كقولهم لا تسبوا المصنوع او لوصفها
فبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور

المتصور لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور

المتصور لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور

المتصور لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور

المتصور لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور
وبذلك لا في تعريفها لوصفها للادعوى ثم في مثال الاول فهو عبارة عن الكيفية والكيفية ذات الشيء بحيث يكون ذلك ككيفية موجب الغير المتصور

من قولهم
ولا يكون غير ذلك
الكيفية

انما على الفاعل
الشيء

فيها المعاملة
التي هي خارجة

الادعوى

فلا والله انكم يا مصطفی الله انما والى العالمين قلنا يا محمد ان الله قد جعل

الكلية العامة للدراسات الإسلامية

بالمعروف والمعتاد

157

مجلس الشورى

فَعَلِمَ إِلَىٰ نَهِجٍ
عَلَىٰ الْفَسَادِ وَالْإِثْمِ لَا يُبَالِي

اللہ انعام عطا فرمائے

[illegible]

[illegible]

الحال الاستدلال بحتمان يكون للدلالة اللغوية لا الشرعية لما في ان الامر بالشيء لا يكون الاصلحة موجبة منه وكذا التي عنه فاذا انقلبتا بعبارة
او معاملة فاما ان يمشاوى المصلحة فهو مستلزم ولا يوجب الامر بالشيء مع الاستلزام ان اقر المصلحين بالاباحة او بوجوب مصلحة الامر فهو مستلزم
للعبرة بالشيء كما لا يمتنع من مصلحة الامر او بوجوب مصلحة التي من المتعين بعد القطع بوجوب التي فلا بد من عدم الامر وهو لازم للمستلزم
وهو بعد ايلتزامه الدليل بالجملة يقولان ذلك مستقيم في العبادة في احوال طلبة قلنا فيها بالاعتناء واما الاعمال فانها اذا المصلحة كانا فيها
تعلق احدهما بالحكم الوضعي والاخر بالحكم التكليفي والامتناع عقدا بين مقتضى المصلحة وعدم الانبائ او لا وان لو اقر به ولم يثبت بمصلحة الامر كان
مقتضى الامر

[illegible][illegible]

والثاني لا يجرها البحر ثبات وان قلنا انه موضوع للاستعراق المجموع فهو داخل كل رجل وكل رجل فيمثل كل المصدايق ولا يلزم عدم الانعكاس من حيث
المصد لكن هذا القابل بعرض بيان ان الجارح عام على الحقول المتماثلة ولا يتعكس المتعريف من حيث المعلوم وان انعكس صلا والاشاك لا يثبت للرجال

على الحقول

وَفَضَّلَهَا

اولاً
انما
والم
اولاد
على
سفر
اولاد
خبر
اولاد

في انزاعا صغیرا تحصى

فان لغا ضنعت
مختص

مجلس العلماء
بمكة المكرمة

المفتي

الخطبة

[illegible]

صَلَحَ فِي الْجَمْعِ بِالْإِمْرَامِ بَطْلَقَ عَلَى الْعَمْدِ الْخَارِجِ الدَّهْنِي حَبْلُ الْجَمْعِ وَحَبْلُ الْمَرْدِ وَالْإِسْتِغْرَاقُ الْجَمْعُ وَالْإِسْتِغْرَاقُ هُوَ جَمْعُهَا
 بِهَذَا الْخَارِجِ وَالْإِسْتِغْرَاقُ لَوْ جُودَ عَلَيْهِ الْخَارِجُ وَحَقِيقَتُهُ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ أَتَقَالُ لَوْ جُودَ عَلَيْهِ الْحَقِيقَةُ وَكَوْنُ حَقِيقَتِهِ فِي الْعَمْدِ الْخَارِجِ جَمْعٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ
 ظَاهِرٌ مِنْهُ أَنَّ جَمْعَهُمْ جَمْعٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَوْ جُودَ عَلَيْهِ الْحَقِيقَةُ وَكَوْنُ حَقِيقَتِهِ فِي الْعَمْدِ الْخَارِجِ جَمْعٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ
 حُضَانٌ كَمَا فِي الْأَعْلَانِ وَالْمَقَامَاتِ نَتَاجُ

دور ظهره ذكر ان ما هو خارج من القابل العقل هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 من غير ان اراد من القابل العقل هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 على الخاضع على القابل العقل هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 متفق الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 حصول الحق من غير قاطع بل به في ما بالخاضع ان كان متفق الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 بالحق لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 المثال به محصر بقوله ان الله بكل شئ عليم يكون المثال من باب الباطن والاعتقاد العقل بالعدم واذا كان الاستغراق في المحصول اقل من اولى الحقيقة
 وبغير ان المراد بقوله العقل هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 بانا حقيقة هو انما هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 الاصل الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 الموضوع لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 ان الخاضع انما هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 بالعقل انما هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 يكون الفرض من غير منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 وان كان من خلاف الاستغراق لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 ان الخاضع انما هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 مضان انما هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 كان لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 المستعمل انما هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 فهو صحيح ضابطه بطلان الجمع على الالام وبغير العمد الخارجي كما في قوله لا يبعد منع ذلك الا في
 من اربابنا لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 اعمد ههنا لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 قوله لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 المعنى كقولك فلان كمال العقل هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 المراد من الحكم الحكم على العقل هو لا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 بما انما هو لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 في الاستغراق في الجملة لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 الاصح نحوه وهو كونه حقيقة في العمد الخارجي بغير تلك الشاغل في قولنا لا يبعد منع ذلك الا في
 لعدم الاستغراق فانه لو لم يكن قوله هو لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 الى الفرض في جملة انما هو لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 كما انما هو لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 فانه يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 عدم الفرض على العمد من غير منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 هذا هو مشروط بغير منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 ما يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 الجموع لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 ولا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 في العمد من غير منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في
 ضابطه هو لا يبعد منع ذلك الا في فلو زاد المستعمل من العقل فمن القوم فاحصر مسلم ولكن قوله العقل لا يبعد منع ذلك الا في

في الجمع على الالام

في الجمع على الالام

三 三 三

فی الحال

شاميه

فی نفس فی نفس

في اللغة والفكر

السلب والتكذيب
العقائد والاصول
الحكام اياه العرب للثبات
وعدم مضا السلب
تدريج

فی فضل الحجی

عبدالمجید صاحب

منها ما كان لا يتبين فانه اريد به التمكن الذي هو المضمون من جملته علامته ان التمكن لا يتبين في شيء لا في معناه اولا ولا في غيره فلا يكون
حقيقته ولا يجازي ما لا يجازي في ذلك اسد على في الحرب فاعلم معنا هو معنى المادة الخارج عن كل الواقع فظهر مما ذكرنا انه لا معنى للاشياء
التي هي بالتشبيه الى التوبين بين التمكن والتسليم لوجود التمكن فيها ضارضا وطرا لمجم التمكن كما لم يكن فيكون يستعمل في الاستغراق على وجه الله تعالى
فان المراد من كل البتبع على عدم التمكن لكونه لا يرد في المعنى بل في المعنى بالشيء كما مر في المفردات وفي مجمع واحد معين وفي مجمع
معين وفي جنس المجمع كقولك هو لا مرد على الاستثناء وقولك لا شيء الا في الحصان لا في الكلب فحققت على عجزا في الاستغراق في جنس
الشيء مع حله على التوصل الى حقيقة اللفظ ولا باستعمال اللفظ في حقيقة بل بقول من باب الحكمة وكذا الجاني على العمل على المجمع لا في
اللفظ بل في معنى المجمع على وجهه وهو على كل ما ينبغي عند تقديره على تعيين البعض لا في حقيقة في الاستغراق وكذا التقيد على عجزا في
اللفظ المعين انما المجمع المعين ان اريد به المضمون بل واستعمل اريد به مخرج معين لكان ذلك قيد المطلق فان كان متوافقا مع حقيقة وان كان
عزوم فان كان متصلا فهو حقيقة ولا في غير مجازنا الاشكال فيكون حقيقة في اي من المعنيين الاخيرين الجان في المادة موضوعه لمجمل المجمع كما ان
مادة الفرد موضوعه لمجمل الفرد والتوبين حقيقة في التمكن كما في المفرد والهيئة التركيبية تصب عند الاطلاق او في الممتدة بحيث لو استعمل
واريد به مجمل المجمع يمكن استعماله في معناه الحقيقة فيكون اية حقيقة يحتمل ان لا يستعمل المصطلح فيكون عجزا او حقيقة في المقبول الذي هو المصطلح الجان في اللفظ
الذي هو ضارضا بل في اختلاف في اقل ما يطلق عليه مصطلح المجمع بقوله ثلثون رجل اثنان في رجل بين ذلك الخفاء في قوله اقل المجمع الكثرة احد عشر
ما فوق ذلك بالاعمال في اقل المجمع العلة ثلثون واكثر عشرة وعلى الكلام انما هو مصطلح المجمع كما قلنا مقابل المفرد والمثلث في المجمع في معنى العلم
معناه المفرد في حقيقة في الاشياء بل في المجمع في معناه عجزا فانه حقيقة في اكثر من اثنين بل ما بين والحق في عمل الكلام العقل الاول للتبادر والحق
التالي لكونه رجليين مع ان يفي ما اكرم رجلا الا وصفا بكونه بين قالة الدارجا ان فيها رجليين لا رجلا ولان العقل لكونه رجليين بعد قولك
اكرم رجلا الاول الاصل بان رجا الاطلاق اريد به ثلثون شخصا في الاشياء وقد اطلق واريد به بخصوص ما فوقه احدى خصوص الاشياء
والعلة المشددين بالخصوصيتين في الاشياء لا يشترط استعماله في المجمع العلة المشددة ما معلوم بالعدم وشكوكا في الحال يتوقفا على الاصل وعلوه
الاستثناء في رتبة حده وعلى التقادير لثلاث لا يمكن الحكم بالاشياء المشكوكا في رتبة حله لا يمكن الاشياء العظيمة بالخصوصيتين بل لا
عدم متنا الوضع فبين ان يكون احدهما حقيقة والاخر مجازا ولا يوجب الحقيقة في الثلاثة وما فوقها فبين ان يكون الاخر مجازا ولا قابل يكون
حقيقة في خصوص الاشياء مجازا في الثلاثة واحتجوا للعقل الثاني بالاشياء الشريفة انما معكم مستغنى في الموضع في هذين والشاهد خبركم في
ولا في معناه لا يجهل بان للفظ استعماله المفرد وفيه عمل الكلام هو المجمع ولم يبرح في تقديره ان المراد موسى هذين مع فزعون مع
الاستعمال على فرض التسليم انهم من الحقيقة والجواز مع ان الاصل في الاستعمال ان كان حقيقة بعد التسليم لكن الادلة الاجمالية وردت عليه
وبالاشياء الكثرية فان كان للاخوة والمراد ما فوق الاصل في الاجتماع على جملته ومنه لا ان الاصل في استعماله في الثلاثة فضاء على الاصل
المعنى الاثنان حكما فان قلت ان كان حقيقة فيما فوق الواحد لكان اطلاقه هنا على الاخرين اية حقيقة ولا تقبيد الا يتصور ما مطلوب
واما ان اريد بالثلاثة فضاء لقوم الابد الشريفة في المجمع في غيرهم فلا بد من تقيد المصطلح بالاجماع وهو خلاف الاصل قلنا اريد بالتقيد لا يستلزم
اللفظ موضوعا لما ذكرنا ولا يثبت بذلك الوضع فلعلم في الواقع موضوع للثلاثة فضاء على الامر بين الحق والتقدير وقد تقدم على الجواز وثابنا
ان الاستعمال من الحقيقة والجواز وقال الثاني ان الادلة المتقدمة وردت على صحة الحقيقة في الاستعمال بعد تسليمها فان قلت ان المجمع قد استعمل في
الخصوصيتين كقوله لا رجا بل معناه حقيقة ومعناه مجازا ومن المفرد في حاله ان الاستعمال اللفظ المعتمد فلا بد هنا من جعل اللفظ على معناه الحقيقة
وهو هنا غير معلوم بخصوصه لكنه على التقادير يكون العلة بالثلاثة المذكورة في الادلة فلا يعمل العمل على معناه الحقيقة لا بد من العمل هنا على
المشتركة في الجملة لا يشرط الحصول العمل على معناه الحقيقة في الجملة وانه الغالب فيها كان اللفظ مستعمل في غير بينه ما قد مضى من كون اللفظ
لفظا مشتركا لفظا لمجم اي صفا موضوع للفظ المشترك قلنا انما الجواز من العلة وقد علمنا انك افادنا واما عن العمل الحقيقة فوان العمل
الاصلا ان كان من غاي التيقن الصريح فلا دليل على ان كان من بابا لوصفها لوصف غيرها صلا بل هو فيها كان الموضوع له سمها من غيره وان كان
من بابا انما عدم القرب بينه وبين الجواز فانه لغيره هنا موجودة لا حجة في قلنا العلة المشددة والجواز لكن على الاخر يكون التفسير صار في رتبة الاول
للفرد ولما الكلام مع الخفاء حيث ظهر من رتبة في عنوانه ورد في الحقيقة في كل ما يبرح المعنى الباسية واختلفوا في معنى الكلام البسيرة فقبل انه
اذهب في قوله وان جعل العلة ثلثون واكثر عشرة ولا معين لبعض المراتب المتقوية هذا المجمع في كل المجمع حكما وايضا لا الاستعمال الباسية او في
الاستعمال في رتبة واثابنا ان لا يربط في طبيعة فرد الكلام وهو يتحقق بالثلاثة فلم يجر على العلة في الثاني ان العمل على المجمع لو لم
فانما هو حيث لم يكن ترتيبه على تعيين بعض المراتب وهي هنا ترتيبه على اربعة المراتب وهو في طبيعة فرد وقيل ان رتبة اربعة المراتب لا يربط
كثرة واقل عشرة اية الكلام كثر في قوله عجزا بل ان العمل على اقل المراتب لم يوجب الاستعمال بالاثبات والمبيعة ومنه لا ان العمل
الكثرة على ما قاله احد عشر ثابنا انما الفرق بين جمع الكثرة والعلة وما هذا الخلاف لما في الدليل بان المراتب لا فرق بين المجمع وذلك
لانا الخفاء انما ان يقولوا بذلك فيجمع العلة والكثرة في موضوعهما في الكلام مطروقة في صفة وجودها من الاعداد من الثلاثة في العلة وفيها
كل من المجمع حقيقة فيما فوق الاشياء كما في ثلثون رجلا واربع رجلا وعلى التقديرين كلامه بل انما للتبادر وعدم حصر الكثرة رجلا الا اذا كثر ثلثة

فہرست اشعار

عقود البعائ

金

في ترك الألفاظ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان الكلام حائما هو من حيث العباد والمحل لا القواطع والتشكيك بخلاف فاسق اذا احتمل الخالفه الجواب للسؤال هنا سريعه لكن في اطلاقه الاطلاق نظرم لا بأس فيه
اجتماع علوم حسنه وهو علم من الامام والسائل بالواجب ذكره الامام بالواجب ذكره والواجب ذكره والواجب ذكره والواجب ذكره والواجب ذكره
لعمري العرب او بين العلم على الشايخ لاعتقال سنا وان الجواب للسؤال بل لا يحصل غير او مضرا بالاجاب فحق او عدوا والتفصيل وجب شرح
وعلم كاجل الامر بالواجب ذكره

مخبر و ملاحظہ
مستند الاستفسار

۱۰۰

[illegible]

فی فیض الہی

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

بِالْوَاقِعِ الْمَخْصُوصَةِ

فیضانِ انوار
المسعودی
فیض

خج

[illegible][illegible]

فهي التفسير

والنسخة الثانية

لا تأخروا بها
علم فقه
تعليم

وَجِطَابُ الشَّعَا

فلا فاقا لك

فہرست کتب

کتابخانه
مکتبہ اسلامیہ
کراچی

الخطاب الموجه إلى

مفتی محمد شفیع رحمہ اللہ

محمد بن عبد الله

کل خطا بغیر ہے

20

20

واما الاصل فيها فهو ان الخطأ بالخاصة لا ينافيها اجتهاد التوقيف بالظن وقائمة التراجع فقد مر صحتها في حصولها عند المسامحة والاجتهاد عند التخصص
 في الخطأ بالشفاهي

واطلبها الحكم لواقعته ومن الواجب ان لا يفتقد شك في صحة اقتضاها لظواهرها بين المتخاطبين فعمل كل منهما ولا يلزم شي من
 المخدوعين في عمل كل منهما فلا دليل على لزوم الانبعاث فيقول القائل هذا خطاب لغيره لظهوره في الخطاب بما لا يظن وادع خلافه
 فانه لو لم يوجب ذلك على القائل ما اذاعه فلم يجاب بهذا الامر المطلق مع عدم اعلانه بما به بالرجوع الى غيره في الفهم فخطأ من كون الخطأ
 ثبت وجوب المجعة على الغائب على من كونه خاصا لم يثبت ذلك مثبتا للصحة على هذا القولين دون الاخرين العرف فالأمر بغيره
 وذلك بطلان الجواب الثاني في ان الشك في اطلاق الامر ان يكون مستبعدا عن الشك في بقاء الامر بعد نقله من مكانا لوقوعه في الامر بالحققة
 المشافرة الواجبة في عكس ما رافقنا المحذور فيك في ان الامر كان مطم واما ان يكون مستبعدا عن الشك في حدوث الامر وبقائه كما لو تعلق الامر
 بغير المستطع فيك في تعلق الامر بغيره في تلك الحالة لعدم تعلقه فان كان الامر وجب عليه الرجوع اليه وان كان مقبدا لم يجز له الاستطاعة
 فيك في حدوث الامر لاجل الشك في اطلاق الامر في حدوث الامر ونقله بغيره بعد القطع بصدقه ولا يثبت اطلاق الامر بل بقاءه الموجود
 اية انما هو من باب التعلقان اذا كان من القسم الاول ومن باب الالتزام اذا كان من القسم الثاني ولو لم يكن كذلك حصل التعلق في التوقيف لاهل
 العرف في الامر المتعلق بهم اذا كان من القسم الاول مع انهم يجهلون هذا حكم المطلقين وبأخذون القائل بالتقيد عند وجوب التولية للمشكك واما في
 الثاني فماخذون بالاطلاق ويجوزون التولية واحتمال رادة المقيد ما لم يجر دليل على ذلك شاهد على ان اطلاق الامر اذا كان الشك
 البقاء من باب الاطلاق والمطلقان اذا كان حدوثا او شيئا في شك في حدوث الامر فهو من باب الالتزام كما يظهر من ثارهما العرفية انما ظن
 ذلك فيقولون فاقولون ان مقتضى كون الخطأ اختصاصا بالخاصة يوجب على الاطلاق للمشكك ان الشك في الاطلاق بالنسبة اليهم بعد
 تقديمه لا ينافي انما انما هو الشك في الاطلاق لبقائه في أي من القسمين الاولين ومنه فثبت ان الامر بالنسبة الى ذلك الاطلاق من
 باب المطلقين فيكون انما هو من باب التعلقان كما كان كل من لم يعلم بغيره من اهل المجلس لحي المحذور ما دام مع وجوده يكون المطلق مشككا بالنسبة اليهم
 ويجعل على الامر بالشك ولا يثبت الوجوب المطلق فيكون الحق مجرعا كما قلنا ولا يتحقق ذلك بمسألة صالحة للتعديل بقول على القول بالتمتع بغيره انما حصل
 بغيره انما حصل القطع بالخطأ لقوله لا يشرط المذكور وهو عدم لزوم احد الحدين في ذلك وليس كذلك التمسك بغيره من غير التمسك بالثابتين الاول
 ان الماخو في العرف انما يبقته على انتم في الاخرة انما هو عدم لزوم التمسك عند الشك اما عند القطع بالخطأ فليس من انواع طريقة المتأخرين واما في
 تلك المسألة فيقول بعد لزوم لا يتبع وان حصل العلم بالخطأ لغيره لم يلزم احد الحدين في ذلك ان الماخو في الاول في عدم التمسك على قول الملم وهو لا يوافق
 بعد لزوم التمسك بل بمقتضى بعد التمسك بغيره في العرف في الاخرة في المسألة جليلة ظاهرة **المفاد الواجب** ان الخطأ بمصدا وهو لغة الغاء
 الكلام على غير وجهه بطلان اصطلاحه على الكلام الموجب في العرف لان هو الكلام في الحق للقول لا اشكال في ان الخطأ حقيقة لغوية في الجملة
 في الغاء الكلام الى الغناء لخاصة الجملة لا سيما في الفهم بالخطأ هل هو حقيقة سابقة فيما ذكر عند فقد احد القولين كما لقاه الكلام الى الغناء لخاصة
 السامع بحمل الفهم واحتمال السامع واحتماله او مقتضى عدم السامع او عدم الفهم او عدمها او لا غير المتأخرين كما للمفهوم من الغاء لخاصة الغناء
 احتمالات حسب انفسها فيقولون فاما في الاحتمال الاول فيكون مقتضى انما هو الكلام في الغناء لخاصة الكلام في الغناء لخاصة الكلام في الغناء لخاصة
 انما في كل خطاب لغيره المبتدئ بكمالات خطابها فان اردت من تلك الكلمات الالفاء الى المبتدئ بطريق رادة سماعه فيقولون ذلك خطاب لغز لك فيجب
 في الخطاب لا يشرط عدم الحقيقة اللغوية واما اذا اردت من تلك الكلمات الحذف والعز لوتها تولد وكان مصورا في فاهه فانه ملحق بذلك الكلام
 اليه لا بطريق رادة الالفاء للسمع والفهم بل بطريق الحقيقة لخاصة الخطاب فيحصل ما يشبه هذا التفسير في بعض حقيقة الخطاب
 اما الجامع للقول المذكور فينا لنبادر في اول من لفظ الخطاب اقامنا سؤالا من الشقوق والاحتمالات السامع لخاصة التفسير في عدم صحة السلب كما
 عن كون التبادر اطلاقا في ان الخطاب هل يشرط في صدقه كون الالفاء باللفظ لم يتم الاشارة ونحوها وجها من ان لو حكنا بالشرط باللفظ لم يتم
 كون الالفاء الرسول مثلا خطبا بالالفاء لولا ان كان الالفاء بطريق الكتب مع ان يرقى ان خطبا بالله ومن جهة سلب لفظ الخطأ من جهة المقتضى في
 المثال المذكور وما يتوهم به من عدم صحة السلب لاجل كون كذا كذا عن اللفظ والافتقار للحقيقة بغيره سلب لفظ الخطأ من جهة المقتضى في
 كالمقامين او باو او نحو هاتين هو موضوعنا لضعف لفظ الخطاب بغيره في المادة والطبيعية مختلفان والحق ان تلك المميزات حقيقة في الالفاء
 الغير المتأخرين لاهل السامع كلفظ الخطأ في تعدد الحقيقة الى غير الواحد في تلك الصيغة واسكال للمفهوم ان عدم صحة السلب صحة في الالفاء لخاصة
 لفظ الخطأ في تعدد انفسها من الغناء لخاصة السلب كما شاع عن كون التبادر اطلاقا في انما يكون في الحقيقة بل على التعديل فاصلا
 وضعت التبادر سلبا عن لغز ان لا يتيق بالقبول بين المادة والهيئة لتسهيل هذا للقارئ انتم مثلا للخطاب لا ريب الخطأ حقيقة
 فينا قلنا فكذلك لا للخطأ ويؤهم انصرف كلام اللغوي الى ان الخطأ بالخطأ يكون مطلقا منصرفا الى الظاهر هو ما يجمع بينه وبين السامع بغيره
 بان الامر كذلك لو لم يكن هنا صار من محل لفظ الخطأ على ظاهره لانهم قالوا ان الخطاب هو للخطأ بغيره في الغناء لخاصة الخطأ هو بغيره في الغناء لخاصة
 وذلك الظاهر الغائب ليس له انما هو قطعا لان المتأخرين عند الحكم يرجع اليهم في الغناء لخاصة كان التكلم مع غيره من المتأخرين في الغناء لخاصة بل هو ذلك
 هو الغناء لخاصة انما يمكن المراد من الغناء لخاصة الظاهر بل لا يتم من المتأخرين المذكور فكذلك المراد من الخطاب ليس معناه الظاهر بل لا يتم من الغناء لخاصة
 الخطاب بغيره في الغناء لخاصة من المتأخرين في الغناء لخاصة كالكلام في الغناء لخاصة السامع والتمتع ولو بواسطة تبليغ الغير
 كان يقول لبعضهم انما في الغناء لخاصة على كل من يسمع من غير الصدق يدعيهم فيقولون بانما عبيدكم ذلك فيمضاهما لعدم الشاورة في غيرهما هو لست ادر ولا

في الغناء لخاصة
 في الغناء لخاصة

في الغناء لخاصة
 في الغناء لخاصة

في الغناء لخاصة
 في الغناء لخاصة

وقوله ثم ألم ذلك الكتاب

فخطاب الشفا

التبليغ
والتبليغ
والتبليغ

فصل الثامن في علم
الخطاب

١١
٩
٨
٥
٤
٣
٢
١
٠

الملك فيصل الثاني

[illegible]

لا يكون ذلك كما لا يشاء
ففي الحقيقة

افان السجيرة

کتابخانه

فانضموا الى الخيصة

فمنها من أخصص

في غفران استغفار
سوى اخوان و
في هذه المسكونة
مشهور
الذي هو في الجوارح
في غفران استغفار

مجلس

من نقل القضية على المصطلح بقى كاقبول الخبر وانما اذا كان ثابتاً فاما قلنا الأصل المذكور مخالفاً عن القرائن عند الاستعانة
بكونها مخالفاً لخاصة حصول الفعل التبعي قلنا الأول من الأصلين من قبل الملامه يقدم عليه وعلى من يخالفه ما وجدنا في الأصلين من قبل الملامه
من مخالفة النقل انما حصل في ما قلنا من القضية انما اظهره ههنا وما يشق منه فاقترعنا لها القوم بركن بقاء من المتعلقين في الأصلين
من قبل الملامه الخط المصطلح وان كانت له طينة مخالفاً من اصل النقل لا يستقل عن الاستقبال ويخالفها لكن بخصوص لفظ الخصم
بالكثرة فقط على القوم ههنا من زبادي الفعل المذكور لا كغيره بالبرهان الذي انقضت به في القضية لعل نقل هذا الخبر
من حيث الحقيقة كلف المترجم حيث يطلق على العربي من فاعل الشرح والشرح ان الحاصل ما استدل هو في الاستقبال الذي انقضت به في القضية
كالشرع المثل والاستثناء والعنف والذات وتبدل البعض اما من فصل وهو ما استدل في ذلك كما نكره في هذا بعد قوله ان العلم او الحاصل
للقضية بالبرهان فقط لعل تعذراً لو كل شيء فان العقل يخرج من جوهره ما في العقل هو مستقل في ذلك اي فلو كان متغيراً لفظه لكان على
القضية بالاستقبال بل الاضمار للفظ من خصص فصل ام مفصل وجهاً من ان يكون ان الفصل ما استدل في ذلك الا انه هو دخول ذلك في القضية
لا يستقل في الفصل لعدم الوسيلة في البرهان من ان يكون ان الفصل ما استدل في ذلك الا انه هو دخول ذلك في القضية
هو دخول ذلك في الفصل لا لعدم كونه لفظاً بل هو جلياً العقابان من الفصل وهذا اي عطف وتظهر المثرة في التقابل بين الفصل
في بعض المسائل لا يتبين ان يكون ان فصل ام مفصل والحق ان فصل وان قلنا بان الفصل ما استدل في ذلك الا انه هو دخول ذلك في القضية
فمنه ذلك الفصل مستنكر في الاصطلاح هو مفصل ظاهر ضابطاً في خلافه في معنى الخصم من اكثر لزوم بقاء جميع بقرب من دلول
العام والخاص ان المراد منه ليس يخرج كون الباقى في ذلك على النصف بل زيادة معتد بها بحيث يكون في بيان العام ثم في جزائه الى الواحد والاشتر
اولاً ثلثه الى الواحد ثم في الجزاء الى واحد الا ان كان التخصيص بالاستثناء او بدله البعض في الاشتر اذا كان يتصل
عنه من شرطه والصفة والذات او بعضه في خصوصه او بعضه في كذا لا اكثر وان لم يبق بقاء جميع غيره
اقول ان الطائفة لا يكون الاخر انما هو فيها ان مدلول الجمع غير خصوصه لانظامه الموافقة للاكثر في غيرها كان مدلوله غير خصوصه في القائلين
بل في بقاء اكثر من بين بقوله ان هذا هو مقتضى المقدم الا في الحكم ان اكثر هنا لزوم بقاء اكثر من بينهم
مسئلة الاستثناء جواز اخرج اكثر مع ان الاستثناء انما انقض مضى من مطلق التخصيص واعني من وجه بل ان هذا التقدير في التناقض بين
قوله ان فيهما كان استثناء او تخصيصاً اي زيادة لاجتماعهما فلا يرض التناقض ما اقول بان التراجع في هذه المسئلة في غير الاستثناء من
المخصص او بانه وجوبه لقوله في هذه المسئلة بالتخصيص بين الاستثناء وبدل البعض غيره وان الفصل قد اخطأ في التخصيص في
بالبعد كما استأنا احد هذا الفصل من هذه الجهة الى الخطا ما وان التراجع في بحث الاستثناء والتخصيص في الاستثناء التقييد او بانه مستنك
الاكثر من في جواز الاستثناء اكثر من في الامثلة التي هي استثناء وتخصيص بان نسبة المشهور الى لزوم بقاء اكثر هو وعفلة او بان
المشهور في بحث الاستثناء الى جواز اخرج اكثر هو وعفلة وكلاهما بعيدا ويتعلق المشهور في المسئلة في جعل كل شيء في لزوم بقاء اكثر من
اخر بعدم لزوم بقاء اكثر من في هذا بحثاً في التخصيص اكثر قال في بحث الاستثناء اي في بعض من قال هنا بل في بقاء اكثر من المشهور في
بحث الاستثناء جواز اخرج اكثر لكن قال بذلك الاستثناء التقييد وان كان التراجع في بحث الاستثناء من التقييد وان كان التراجع في
الاكثر من في التقييد والتخصيص كذلك بين ذلك لم يستلجج الاستثناء في بحث الاستثناء اي في بعض من في هذه المسئلة قال
جواز اخرج اكثر في الاستثناء مع ان كان التراجع في المسئلة اعني الاستثناء وعنه لكن ذلك القابل من المشهور بين ذلك وفي هذا القول
ان يحصل عند القولين بعينه في كل واحد من الاصلين والاستثناء السهل في قوله ولا من ذلك لعل في المشهور في المسئلة لكن في بعد ذلك
الناظر في المسئلة بين العينة الى ما عرفت من المشهور القائلين جواز اخرج اكثر في الاستثناء او ما لا من عدم وضع التناقض واجباته
يجعل التناقض القابلين كما نسب اليهم وعلى احد قولهم على المشهور الخطا وهو اي في غيرا بعدوا الحسن ان كان ذلك في بحث الاستثناء
الى جواز اخرج اكثر وضع من استأنا مع ان هذا المشهور هذا لزوم بقاء اكثر في غيرا وضع واستأنا بعض اليهم هذا القول معارض بغيره في
هو او التخصيص الى الاصلين فمناظر التناقض وان منع ظهور التناقض في المشهور في غيرا وضع واستأنا بعض اليهم هذا القول معارض بغيره في
التكليف ولا الوجه ولا التراجع وانما استكم في عدم جواز تخصيص اكثر في التخصيص بل هو من التخصيص القابل للتعليق والاستنكا والشرع في التخصيص اما
يقع في الافراد فقط كان يكون التخصيص في الافراد او في الاصناف فكان يكون التخصيص في الافراد فيكون كل واحد من صنفين في التخصيص
الافراد والاصناف اثنان يكون الباقى اكثر الافراد والاصناف فلا يكون جواز محال بل من المشهور ببقاء اكثر بل من الكل وان كان يكون
انما يقع اكثر الافراد والاصناف اثنان يكون الباقى اكثر الافراد والاصناف فلا يكون جواز محال بل من المشهور ببقاء اكثر بل من الكل وان كان يكون
فصل معتبر عند المشترطين لبقاء اكثر ويكون اكثر الافراد جازاً واكثر الاصناف جازاً او العكس في كل اعتبار عند المشترطين لبقاء اكثر
بقا شريطة الجمل سواء الافراد والاصناف اللزوم عندهم بقاء اكثر الافراد لا غير او اكثر الاصناف لا غير لبقاء اكثر الافراد لو حظ العام افراداً وبقا
اكثر الاصناف لو حظ اصنافاً انما اللزوم فيها لو حظ من العام افراداً ببقاء اكثر الافراد في لو حظ صنفها احد الاشترام العكس هو بطلان قولهم
لا بد من بقاء اكثر الافراد لان المراد عندهم بقاء اكثر الافراد لا الاصناف وظهر من لغتنا ان الافراد الى العام لا بد من اتمام لو حظ العالم

ضمیمہ دہم

في الواحد منها

تمت في كل من مكة والمدينة

فريقنا الجليل

في انزل العالم المخصص حقيقة في الباء الموحدة

فِي بَيْتِ الْإِسْلَامِ
الْأَسْلَمِ وَالْإِسْلَامِ
الْأَسْلَمِ وَالْإِسْلَامِ

الكتاب في حفظ النفس
من الأذى في الدنيا والآخرة

اضافة
في الثغرة
العنف واللعن
واضالة الدين

میں نے کیا ان کے حجاب
میں نے کیا ان کے حجاب

المختص في الطب
حقيقته في الدين
الحجبان
الاسم
النوع

نقل القسطنطين
شوط

المعنى الحقيقي
للألفاظ على
غير المقصود

فِي بَيْتِ الْعَالَمِ الْمُخَصَّنِ فِي الْقُبَّةِ الْأَمْرِ

قيد التخصص في العمل بالبحر

او غفلنا التبع كقولنا اكرم العلماء وعلّمهم كلهم كما يكون لان بلدهم الى الامم اوله يكن في ضمنه كما الفخر في هذا التفصيل كقولنا اكرم العلماء وعلّمهم واطفئهم بالجمع او اكرم العلماء واطفئهم بجمعهم بالجمع لان اكرم الجمع بالجمع في تلك لا رتبة اتحاد الحكم فوقها ولذا قلنا في نتائج

في جبهة علم المختص بالمثل

وانكروا وجود هذا القسم واما اظهر ما عليه المباحث واولها ادراك خصوصياتها والافتراق من التميز بين علم المختص بالمثل الى اختصاصه بالمثل
كانت صوابية في المعنى الكلي بل من المعاني لا حقيقة وهو انما يميز بين كونها غير متمايزة وتكون على الاقل اثنان من جهة التفريق كما جعلنا من جهة التمايز كما
اوله قد وقع في ذلك لان لفظ المختص بالمثل لا يخلو عن كون موضوعه غير المتمايز الكلي والافتراق لا يقتضي تميز الاسم طرعا بل لا يكون للفرق بهذا
في الخارج فليبق في بين الاسماء والحروف المتمايزة من لفظ لا يستلزم وهذا ما هو من الحروف مع ان اهل العربية طبعوا على اعتقاد الكلي في
لا في الاشياء والعقول بان مرادهم بتلك الاستعمال لا الوصف فاسد جمل لان تقسيمها ما هو من حيث ذلك لا الوصف بل من حيث
عليه جعلهم المختص بالمثل الكلي وادلت ذلك الحروف وثبتت في البهائم وفيها لا يستعمل الا في خصوصياتها بالاجماع المركب لان الفرضين معتمدين
يعلوم مختصا بالمثل لان لفظ المختص بالمثل لو كان موضوعه لرجا واستعماله في غير ذلك قلنا يمكن تليق ذلك الدليل بان لو كانت تلك الالفاظ
موضوعية للخصائص لكان استعمالها في الكلي جائزا لوجود علاقة الكلي والجزئية مع انه لا يكون قلنا ان العلمانية وان كانت موجودة لكنها غير معتبرة
في المقام لان تلك العلمانية معتبرة فيما كان الوضع للخصائص مقتضيا لا لاجل الاول وليس اهل العربية يربون كل في مثل حقيقة الظاهر ويجوز ان في السببية
ولفظ الحقيقة حقيقة الكلي المستعملة فيها وضع لفظ تلك الكلي والاستعمال هنا مختص بالموضوعية وفوق علم في لفظه في هؤول على الخصوصية
مضافا الى انه لو كانت تلك الالفاظ حقيقة في الكلي لما كان ذلك لفظا لغيره لان لفظ الجزئية كلفها محاذات جعلها حقيقة وبمعناها
جائزا لرجح بالمرج فتم قلنا لو كانت تلك الالفاظ موضوعية للخصائص لم تقص الا في الغالب لتمايزها من الفاضل الزمان المتمايز وهو
واضح لزم عن ذلك كون تلك الالفاظ متمايزة في المعنى وهم حصرا متمايزة في الحقيقة والجزاز والمفرد والمركب والمشتبه وهذا الالفاظ الخاصة
عنها التبع لما من غير المشتبه فقط واما عند فلا مشروط بعد الوصف فيه وهو ما هنا والحق ان هذا اهل اللغة مطلقا في قولهم على الاستعمال
والى الامتياز وهذا قلنا اما الجواز الاول فيانه لا يتم اذا كان الوضع هو الله تعالى مع انه يكتفي بالملحظة الاجمالية في الوضع وهي هنا ممكنة
ايضا لا يجعل الكلي لفظا لملحظة الانفراد اجمالا ثم يضع اللفظ للخصائص من هذا الكلي واما عن المثابة فيان من وجهها عن الحصر لا يصح بالمطلق
اقول ولعل حصرا يقتضيه متمايزة في المعنى في غير تلك الالفاظ وجعلهم اياها من تحت المعنى مبني على من جمل ضمتها عا او الموضوعات
وعن الثالث واضح **ثم اصل** وضع المشتقا اياها الصفة ليس تحتها لان الوضع للخصائص فيها بالبطريق ملاحظة الوضع كل من قام بالفرق
وضع الضاربا رايه وادرك العلم المن قام به العلم وجزها من المشتقا هكذا في سلبه للغة بعد ما كان الوضع الموعود اما بطريق ملاحظة كل
من قام بالفرق وضع الضاربا رايه من غير ان يكون وضعه جامعا والموضوع لخاصا وكذا في كل واحد من المشتقات كل واحد
بوضع مستقل فبذلك لا يسبق ايضا معناه فان خلاصا لما لا بد وان المتبادر من الضاربا ليس هو الاضمار اما بطريق ملاحظة خصوص
الضارب مثلا في ملاحظة مطلق من قام به المبدأ في ملاحظة من قام به الضرب يكون الكلي الاول لغويا ملاحظة الكلي الثاني ثم وضع اللفظ للكلي الثاني
انضم من قام به الضرب هكذا في كل مشتق من لغوي من جهة واحدة ما مضى والاخر انه لا يحتاج بكون الوضع تحتها الى ملاحظة الكلي الاول
كله صافا الى ظهورها في كون وضع المشتقا تحتها وبعد ما ثبت كون الوضع فرعيا في علم ان ليس الموضوع له هو الكلي المطلق معناه
من قام به المبدأ يكون معناه ضاربا ذات ثبوت للمبدأ من دون ذلك لانما اطلق خصوصية الضرب في المتبادر من الضارب وهو من قام به الضرب لان
قام به المبدأ الكلي المحقق في ضمن الضرب بان يبدل الحقيقة على الكلي والمادة على مقتضاها في ضمن الضارب الخاص بل المتبادر ولا هو من قام به الضرب لا بد
كان الموضوع له هو الكلي لزم القواعد ثبوت مبدأ لذات الاجسام وعدها تحتها من اجزاء من الاحيان بدهي لا يحتاج الى اعلام ووضع اللفظ للكل
عنه فلا بد ان يكون الموضوع له هو الكلي الاضمار اي المصاديق المتدرجة تحت ذلك العلم المطلق الذي هو اللفظ تلك الحقيقة ثم ثبت بوضع اللفظ
باز له تلك الخصوصية اي لفظا مخصوصة من ذلك الكلي المطلق كالضاربين علم به مطلق الضرب العالم من قام به مطلقا لعل وهذا
هذا جبر الوضع في العلم والموضوع لخاصا الى خصوصيات الاضمار في العلم والاضمار في العلم المستفاد عن شأنها من جهة واحدة من جهة واحدة
بشرع كل محقق ولا حاجة الى كل وضع فان ثبوت ثمانية الموضوع من ملاحظة قد مرسته بين تلك الالفاظ اجمالا في هذا الفقد المشترك وهو
ما كان على ذلك فاعلم ان ثبوت ثمانية الموضوع من ملاحظة قد مرسته بين تلك الالفاظ اجمالا في هذا الفقد المشترك وهو
الحق في الحقيقة من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة في الحقيقة من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة
الا في الحقيقة من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة في الحقيقة من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة
هو الكلي المطلق والموضوع علم من هذا الكلي اعني من قام به الضرب فتعبر الى الملاحظة مع الموضوع لو كان كان في من قام به الضرب العلم
لخاصا فانهم بعضهم من كون الموضوع فيها عامما كالوضع لاسد ان كون الموضوع الكلي الاضمار في الوضع الذي لان يكون الموضوع له
الكلي المطلق في الموضوع من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة في الحقيقة من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة
عام والموضوع علم من هذا الكلي لان ثبوت ثمانية الموضوع من ملاحظة قد مرسته بين تلك الالفاظ اجمالا في هذا الفقد المشترك وهو
كلية الكلي الاضمار في العلم والموضوع لخاصا الى خصوصيات الاضمار في العلم والاضمار في العلم المستفاد عن شأنها من جهة واحدة من جهة واحدة
هو اذ لا يفسر لزم عدم كون استعماله ضاربا حقيقة لان خصوص تلك الحقيقة من موضوع هذا الضرب ولا يحتاج الى اعتبار استعمال اللفظ الموضوع
في غير ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة في الحقيقة من ثمانية الموضوع من قام به المبدأ الخاص في الحقيقة

في تحقيق الوصف
الحروف

في تحقيق الوصف
الحروف

في بيان
المشتقات

المشتقات

وان كانت العتبات مضمرة بان يكون الشك في العتبات نفسها فان كان المشتبه فراجع الى الاجزاء الحكم نتج

في مجزئتها المختص بالمثل

من جهة اخرى في هذا الاستدلال من حيث اللفظ والعلة المحررة في الجواز انما هي بين المنهين وبين المنهين ككون احد الفظين كليا للآخر
وزادوا في اصل الاستدلال وضع له اصله يكون استعمال الحقيقة او جازا او رويان وضع لكل امرين لا مستلزم موضع من ثباته للروايات
المستعمل به هو نفس الحكم لكن لا يمكن مجزئته الا من الفرض كما استعانوا بالجزئيات من ثبات المقدس والظاهر في التعليق ان يقر بانها كانتا
المنطق موضوعا فلما ان يكون لا يطبق في التوزيع في سلسلة المشتبهات فيكون هيمنة المشتبهات هو بالكلية موضوعا لكل ذات بحيث لا يمكن
الخاص بل من حيث التداخل في اللغات بحيث يكون هيمنة الذات في هذا المشتبهات والشارب غيرهما لا يرتفع بطلانها وانما يطبق في التوزيع بحيث
وضع الهيمنة لكل ذات بحيث لا يمكن المجزئتها من حيث هيمنة تلك الهيمنة من حيث هيمنة الاجزاء في العالم الاصولي ثم ان المتحققين من الاصوليين هو
الان لا بد ان الاستدلال على صحة الاستدلال هو من حيث هيمنة تلك الهيمنة من حيث هيمنة الاجزاء في العالم الاصولي ثم ان المتحققين من الاصوليين هو
الاصل في منطق المتعلق او المتعلق او المتعلق الاول فلا يكون مجزئا في ارجاع الاستدلال الى جميع العتبات المشتبهات والتدليل عليها من الباد من الاد
عنها مطلقا لا يخرج وان لا ينافيها لا يخرج الا اكثر من صحة واحد **المفصل** من ثباته في صحة المشتبهات كونه من جهة اخرى فقط
الجميع اعلم ان اذا كان هناك العتبات اناسيا من عتبات الحكم فقط مع اتحاد العام بالذات كقولهم العلماء داخلهم وضعهم امكن حصول الصلة لغيره
على الاخر وعلى كل واحد يكون المشتبه مما كان وضعه عاما كالموضوع له كقولهم لان رجالا بعد المثال المذكور وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع من جهة عاما كالموضوع له كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
اكرم العلماء والشعراء والظرفاء وكرموا العلماء داخلهم وضعهم امكن حصول الصلة لغيره والجميع اجمع بكل واحد من الامور المشتبه
المشتبه فيكون المثال الاكبر ان يقولوا لان العلماء داخلهم وضعهم امكن حصول الصلة لغيره والجميع اجمع بكل واحد من الامور المشتبه
الامثلة لا يمكن فرض الصلة لغيره الا بما كان وضعه عاما كالموضوع له كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
اذا كان هذا اكرم بنوهم وبنيهم في ارض الاصل والادلة في المثال وان كان وضعه عاما كالموضوع له كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
التوزيع وانما لا يمكن فيه الرجوع الى الاجزاء فقط ولا في كل واحد من الامور المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
معه زيد في الاخر وكما لو كان المشتبه في الاستدلال لا يرجع الى جميع ما سبق وكما لو كان المشتبه في موضعين جميعا وعلى كل واحد من الامور المشتبهات في الجمل
الجميع وعلى المنهج العلمي لا لا يخرج كقولهم العلماء والشعراء والظرفاء وكرموا العلماء داخلهم وضعهم امكن حصول الصلة لغيره والجميع اجمع بكل واحد من الامور المشتبه
له مع ثبات احدتها لا يمكن الا لا يخرج ومن الاخر يصحها فقط وكل واحد من الامور المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
فقط وكما لو كان له وجه قابل له في الجمل للرجوع الى الاجزاء فقط ولا في كل واحد من الامور المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
في الجمل من دونه كقولهم بنوهم وبنيهم في ارض الاصل وكما لو كان المشتبه في موضعين جميعا وعلى كل واحد من الامور المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
لا يخرج كقولهم لان في المثال وان كان المشتبه في موضعين جميعا وعلى كل واحد من الامور المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
للمرءة عاما وخصوصا وقد عرضت انه يمكن فرضها فيما كان الموضوع خاصا كالموضوع له كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
ما كان له مع ثبات عن محل الفرض في المثال **المفصل** من ثباته في صحة المشتبهات كونه من جهة اخرى فقط
الحقيقة يمكن جعل العمل بهذا الاصل من ثبات الوصف فلا يحوون اللفظ على الحقيقة الا اذا حصل الظن باذنه من ثبات السببية المطلقة فيجعل علمها
بغير دليل معتبر على عدم اذنه سواء كان اذنه مطلقا نام مشكوكا ام موهوما من ثبات السببية المقيدة فيجعل علمها في الظن على الخلاف سواء
حصل الظن باذنه ام سلبه او من ثباته على اذنه لا يحوون اللفظ على الحقيقة الا اذا حصل الظن باذنه من ثبات السببية المطلقة فيجعل علمها
كما لو قطعنا خبرا مشكوكا في كونه من ثباته فلا يحوون اللفظ على الحقيقة الا اذا حصل الظن باذنه من ثبات السببية المطلقة فيجعل علمها
لبناء على علمه ولا دليل على القول بالسببية المطلقة من مقيدة من ثباته لا يحوون اللفظ على الحقيقة الا اذا حصل الظن باذنه من ثبات السببية المطلقة فيجعل علمها
السواء ما عدا الاجزاء المشتبه ان الهيمنة التي كسبتها في الاصل لا اذنه الاستدلال والمشتبهات موضوعا للاستدلال عن الجميع والاعتبار في
فلا بد من الوقوف على التداخل **فان قيل** ان ما عدا الاجزاء قبل اذنه الاستدلال كان ظاهرا في العتبات المشتبهات او تقول ان ما عدا
الاجزاء من جهة في العتبات قبل اذنه الاستدلال فيسند بعد مجزئتها او تقول ان الاصل عدم كون الاستدلال من ثباته من جهة عاما كالموضوع له
انا التدليل على اعتبار الاستدلال اما الاضمار او بياها العقل ففعلنا لا يمنع ذلك انما على اعتبار الاستدلال في الموضوعات المستندة وعلى ان
تقول ان بناء على اعتبار ذلك الاستدلال بعد العتبات على المختص في التداخل للرجوع الى كل واحد من الامور المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
عن الثالث فبان ان الشك بما هو الحادث ثم اعلم ان اذنه الاستدلال ما قبله في موضع تلك الهيمنة في لفظ الاخر في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
وضع اخر هذا الاصل **المفصل** من ثباته في صحة المشتبهات كونه من جهة اخرى فقط
الاستدلال الى الجميع بحيث ان الهيمنة التي كسبتها في الاصل لا اذنه الاستدلال والمشتبهات موضوعا للاستدلال عن الجميع والاعتبار في
كانت مجزئا في الحقيقة الحقيقية في الاجزاء فقط وغيرها في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
المشتبهات في بعض المقدمات ان قول السببية موقوف على الحقيقة في مقام الحكم وان كان على العتبات المشتبهات في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له
العتبات ما عدا المختص في جعلها على الاجزاء على العتبات في جميع الاستدلال في الجمل الاجزاء كقولهم لان في المثال وان كان الموضوع خاصا كالموضوع له

في كسبها المشتبه

في انما جعلنا المشتبه
الحقيقة على كون
في ثبات الوصف
المشتبه

الحمد لله

في تحقيق قلوبهم العبد
يعني اللفظ لا يخص
المحل

حقولنا

بيننا وبين قومك مضافا الى ما سبق في حجة الظن نتائج

فِي جَوَازِ تَخْصِصِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ

[illegible]

فقد تخلص من العمل بها
وأنشأ العمل بها
من أجل التخلي عنها

مختص الكتاب
جنا المانع في علم
جنا الواحد

التخصيص

ولو عرفنا المطلق بالبراهين الدالة على ما هيته او على الشايع في جنسه لكان اقرب اصيل في شرطه لحل المطلق على المعنى العرفي المنشق من المطلق بوليها واستفراجه اما في المذهب الثاني

اعرف علمنا الجليل اننا نحن كسنا على التخصيص علم وفي جميع النصوص المذكورة **الفصل الثالث** في علم الناس فيها مع تقدم الخاص بقدره والخصيص
 العام للناس في الخاص المتقدم وفيه بنا سبعة اقسام المناظر الخاصة الاول في النجاسات المخصصة في علمها اعم الاحكام ومبدأ علمها بغير ما نقلناه
 عن ما شئتم وقد ثبت كذلك بان من لم يجمع بين التلبس في ثيابه على ما في النجاسات ان كان في علمه العلم به قبل العمل به ونسخه ان كان وورود وقت
 العمل بالخاص وفيه اربعة ادليل على ان من لم يجمع بينهما امكن **واختار** في الف بوجه اولها ان المخصص للعام يشترط ان يكون جديداً عليه وفيه اربعة
 ادليل على صحة التعارض العرفي بيناهما انما على الخاص تقدم اولها وهو لا خلاف فيه الا في بعض النسخ حيث جعل العام المناظر ناسخاً لخاصة فيكون
 على التخصيص تقدم العام اولها فجمع اندر وهذا العلم ان المتقدم كيف يصير صلياً او ثانياً انما المتقدم هو ذات المتبين وما وصفه المتبين في حقهم ان
 وصفه المتبين يخرج مقارن للعام فاسد لان حقوق البيان يتوقف على علم تقدم ما يحتاج اليه ليعلم كذا ذكره بعض النسخ **الفصل الرابع** في العمل
 بالناسخ راسماً فالعرف من مذهبنا لا يمتنع العمل بالخاص في بناء العام عليه وهي الاطلاق لا يمتنع في احد الاقسام وقد مر ان الحكم في الجمع العمل بالخاص
 والتبرهان عليه غير غلبه التخصيص في كل واحد من الخاص قبل حصول وقت العمل العام وانما من يقول بترجيح النسخ على التخصيص فيما فرض تقدم الخاص على العام
 فيوقف في هذا التمسك وذلك لان الذين كونا العام اختصاصاً او مفسوخاً وهو موقوف على ما شرط في الكلام في تعارض العام من وجهين ويتحقق الكلام
 فيه ان احد العامين ان كان اكثر مورد او افاضل او اكثر كثرة فيعتد بهما عادة بينه على الخاص فيعمل بمقتضى ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر
 ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر
 فيجوز في اقسام المناظر فيكون من النجاسات وتقدم احداهما على العمل بالشر ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر
 او اكثر لا يوجب اعتبار علمه فلا يفرغ في غيره على العمل بها وتزعم من التعارض ما فيه من فضل المناظر في استحسان عدد بعد حصول وقت العمل بالشر ما هو اقل افضالاً لبقاء العلم على العمل بالشر
 وقع التعارض من جميع الوجوه فان اوجهه اربعة **الفصل الرابع** في المطلق والمقيد والمجمل والمبين ضابطه من في المطلق بعضه في المطلق بعضه في المطلق
 على حصة من حيث هو لا يقيد بالوجه ولا اكثر فيعمل اسم المجمل بالادلال على الهيئة العلوية بشرط حضورها في الذهن كما في الرجل جرس في
 واسم المجمل المكون بتدوين التمسك الذي على الهيئة المظاهرة المشروطة بعد كونهما معييناً بالتبيين الذي هي كقولك هذا رجل ولا امرأه وقولنا

المجلد الثاني في المطلق والمضيد

المطلق

مطلقاً على العموم

المعرف نتائج

وجاء بحمل على الف
الشيخ في صوته
المشكوك وذلك
أخلاقاً منهم ذلك

فرمان علی المرتضیٰ

فصل في شرح ألفاظ
الشيخ الفاضل
الشيخ

بالمنزلة

فمن اجل المطلق على
الفصل السابع باب
التشقق مطلقا وفيه
فصل خاص في

باب المبدء الثاني
القول في حل المظالم
وعلى الفرقين السابقين

بسم الله الرحمن الرحيم

支那

نَكْرُجُوا نَنَاخِرُ الْبِغَاغِ وَقَدْ خَلَا وَعَدُ

[illegible]

الابلاغ حين الخطاب الابلاغ حين الحاجة وهو ما يترتب عليه حقيقة واثباتا فيما اخبر
 وقت الخطاب كان ملوما بالابلاغ بغير هذا القول اذا اخبر البان نقول ان
 تكليفه بما هو الابلاغ بهذا القول لا بان ولا اخبرنا بالدلالة
 على انه ملوم لا يصدق عنه شيء الا وان كان ملوما
 بجزء من سطره ويقال قد فقد
 كانه هذا الشخص لا يصدق
 من غير وصفه بغيره
 وقيل ان
 هو من النعمان والمثل من انظر الى الطائفة التي هي كيانها في كل وقت ولا يخلو الاصل

اصل في الأجماع

[illegible]

الفصل الخامس في الإجماع

[illegible][illegible]

القدّماء بل الشيخ فحجة الإجماع معتقده لبعض النظم كالأثر المذكور في إجماعنا على أن الإجماع لا يدرج في تلك النظم
معتقداً إلى القاطع وأما في الشيخ وأما في النسخين فالإجماع عند القدماء معتقداً أن يكون أحد ما يولّد به **أولاً** الاتفاق كاشف عن دخول شخص المعصوم
المعجب به في خلافة الوفاة لا أن يكون كاشفاً لكونه من أهل البيت بل أن يكون كاشفاً لكونه من أهل البيت ثم دخل في ذلك الحاشي مثل القول
عن نجاشته لما قال القائل وعلامة الخاسته فاجاب كل من الخائفين أن نعم بهذا الاتفاق كاشف عن دخول شخص المعصوم في المعجب به وقوله نعم نجاشته لما قال القائل
ما أثبت من أن الأثر المذكور كاشف عن ذلك

[illegible]

عن دخول الاقوال المصنوعة كالقوس عند الخشخشة وطوبى معتادة وفيها ثبات كثيرة لمكونها كما جازت لتقبل بالمرات من قبل ما حصل العلم الجمال ان
اصل الاقوال المذكورة في المصنوع وانظر الشرح وبعبارة اخرى كونها من الطوبى مضافا ما جعل صاحبها المادرك العينية من هذا الاول هو
وجعلنا ذلك لاطلاق الكاشف عن دخول شخص المصنوع كالقوس في الانفاق الكاشفة عن دخول شخص المصنوع في اوقات
الثاني فقط على اتفاق الطوبى كالكاشف عن دخول المصنوع في الاقوال المذكورة في الثاني يمكن حقيقة من الخشخشة والعبارة لا يكون حقيقة قبل

[illegible]

هو الانفاق الحاصل من بيع روق شاهد الاثارة والامان من جهته فكيف من هذا الانفاق دخول المستوفى لكل البيع عند العائنة اجماع عند الفقهاء بقاء
واما بالنظر الى ما تقدم فالشيخ هو وجوبه ساقان على الاجماع ضرورة كبحجج التسليم والحق الركوة والصق ويصدق بغيره الفقهاء فقط على الاجماع
على حلية المستوفى عند الاجماع على طريقهم فقط على اجماع سقيمة من ساعدا على اجماع الفاسد وظهور ذلك من تراصا معهم قد يكون صغرا و قد
يكون كبيرا واما الاول فكما جاع سقيمة ساعدا فلا يمنع تحقق الاجماع على طريقهم واما الثاني فلا نقول معناه على كل شيء وكل على حجة الانفاق
حيث هو الانفاق وسجي انظر الى ذلك ثم كنهه انما الكلام بالتبعية الى طريقه كنهه والعائنة وما طرقتا الشئ فاعلم ان الشئ قد يما

الفتاوى طريقهم قالوا نعم اسلكوا طريقهم انما اذا انجست الطائفة على امر عظيم فجد مخالف و عدم العلم بغيره وسوء عدم العلم بغيره اذا انجست
وخلا من ذلك الاجماع اجماع وحجة مستكباب الاجماع بقاعدة اللطف كما سيأتي بقرينة ما انتم فلا يلزم عندنا ان يكون كاشفاً فيفسد به يكون عند الاجماع
كاشفاً ولو لم يلاصق منه فاعلم اللطف فالعيبين مذهب الهند ما والشع على وشي مطول فكل الجماع عندنا اجماع عندنا الشع ولا يمكن الاجماع على
اجماع عندنا الشع فقط لا عندنا الفتاوى عندنا فمأخذ دليل وانما الاجماع عندنا المشايخ من هؤلاء انما اذا الكاشف عن صفات المصنفين وصفاً حقيقياً وواضحاً ظاهراً
الاحتمال الرابع عند الفتاوى ومن جهة الامكان انما اذا الكاشف عن صفات المصنفين وصفاً حقيقياً وواضحاً ظاهراً

تقبض وقد بدوا الاحتمال الاول على افاق جماعة كما شف عن رضا المعصوم ان حقيقة امثال دعاة غلاة من هذا الاحتمال الاول فقط على الاطلاق
الكاشف عن نحو قبض المعصوم في لامع الشك في صدقها على تقبض وكذا التشبيه بين وبين الاحتمال الثاني والثالث كما لا يخفى والنسبة بينهما وبين الاحتمال

لا تهاونكم
 بالحق
 في سائر
 صراط
 من هذا الأمر على
 من هو
 قال شارح المختصر
 بعد الجهد

عننا ثقلاً

الحمد لله

فمنه محمد بن ابراهيم بن محمد بن علي

عَنْ

عبدالله بن محمد بن
المنصور

المصنف: الشيخ الفاضل
والعالم: الشيخ الفاضل
مؤيد

فصوح كاشف بلا حيلة صغية قاعلة اللطف

فہم بنیاد قضاۃ

فِي بَيْتِ الْمَدِينَةِ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

من باب صنع
المنجى صلي الله عليه وسلم

واذا انفق الامة على فقهين مثلاً في مسألة او مسئلتين بينهما تند جامع لم لا ينفخ جواز الخرق اقول يتابع

[illegible]

الشَّيْءُ قُبْحٌ بِأَعْيُنِ
الْعَالَمِينَ

مجلس
العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

فريقنا المخلص في كل وقت

وَالنَّسَبُ عَلَيْهِ وَبَيْنَ الْقَوْلِ يَدُومُ الْفَضْلُ حُومٌ مِنْ وَجْهِ شَائِكِ

[illegible]

Handwritten signature: *John J. ...*

[illegible]

فمنا تحقيقا والادب

وہ قلمی و کلامی لطیف و جلیب

المطلوب

الشيخ
في التأليف
في التأليف

وَمِنْ أَمَّا مَسْلُوبُ
الْمَعَاظِ مِنَ

فمیں نے کہا کہ میں نے اپنے

المعالم في الأجزاء

شعبه ریاضیات
تألیف
دکتر

حقائق سنیان علیٰ التوحید

تحقيق الفقه بعد
الفحص

[illegible]

من القضاء على المجرم
المنقول

[illegible]

في الفحص الشبهائي
المتجيبين

الرفیق فی علم

مفتی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ادب و اسطرز سخن

3

ما لم يعلم فكيف
التكليف ما لا

[illegible]

[illegible]

الواعظ والفاضل
مفتي ساجد
مفتي ساجد
مفتي ساجد

[illegible]

مسائل و مسائل

فيلق الغصن والظن
الحاصل

زاد فقهه و زاد علمه و زاد جلاله و زاد شرفه و زاد قوته و زاد كبره و زاد عظمه و زاد جلاله و زاد شرفه و زاد قوته و زاد كبره و زاد عظمه

[illegible]

فإنما تحقيق قضيته
من أجل ذلك العظمى

فِي بَيْتِ الْمَلِكِ
مِنَ الْأَمْرِ الْحَمْدُ

فصل الثانی فی التعلیل الثانی

فَيُنَادِ أَهْلَ الْمَدِينَةِ
فِي الضُّرِّ

انہی کو

المجوز

امارة المسقى ولان
في ملكه
الملك
في ملكه
الملك

في بيان قسمة
الشيء بين رجلين

الدليل الثالث
من الأدلة الخمسة

العلماء

هذا مدونع بالاجماع المركب

31

۱۴۸

تلاوة

၁၆၄

لاجل

تَمَّا لَا يَدُ

والله اعلم

فمنها من القضي في
الصلوات

والظن بالحكم الفرعي ١٢

[illegible]

من القضاة
الفاضل مشين
الحسين الطن

الموضوع المستطبع في كتاب الظن

فی بیان اقسام النظم
والموضوعات المستنبطات

في بيان القضا
الثلاث صحت
مستحب في الحزن

[illegible]

انا سندبنا العلم فيها خذوا من التكليف بما لا يطاق بعد شوق اصل التكليف نتائج

[illegible]

اوان استلزم تكليف كل الناس بالعلم تناسخ.

[illegible]

الامتنان لله رب العالمين

فلا تتركوا الصلاة
على المشركين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

على
الشيء
فلا
يقتضي
الشيء
الشيء

على
الشيء
فلا
يقتضي
الشيء
الشيء

على
الشيء
فلا
يقتضي
الشيء
الشيء

فلا
يقتضي

فالذي هو السبب في قولك لا تقبلوا المشركين وما غفر فيه من قبل الاخير لما سبق ان اوردنا من اطلاق حكمه ما ذكرناه من انما لا يقبل الاكل
مما هو في الدنيا خطأ لان الله لا يقبل الا من قبلنا من تلك النجاسة تامة لا في الاكل الثالث منع كون الكائن عبارة عن صفة لا في الاكل والانتكاز
عدم الاظهار عند الاستظهار لا يترجح ذلك على وجوب الاظهار عند الاستظهار وعلى حرة الكائن فلا ذلك لظهوره في الظاهر لنا جميع ذلك
لكن منع الملائكة من وجوب الاظهار والقبول وقولك لا يترجح ذلك على قلنا حرة الفاعل عند حرة الفاعل كما في ذلك لا يستلزم الا
افادة الجمل اعم وهو خارج عن محل النزاع لان بعض الارادات السابقة زائدة هنا فتنظر وفيها امر قطعي من كتب من مؤيد لم يكن كل
معين للقطع فالجواب بعد القطع الاول اتفاق الامامية في هذا وحدها على العمل بالاختيار المودع في الكتب لا يترجح بل
لعمري ما ملو من ان اخبار غير مقطوعة ولو قيل ان السبب في ذلك ما كانا من كتب بل ذلك وانما صفة صفة من كتب
اخيلت بباطل منها كهم من كتب في علم الكتاب بحيث كان السبب في ذلك من كتب فهاهنا في حصة من كتب فهاهنا في حصة من كتب
ليس في حصة من كتب في العلم كافي الكلام ومن جملة الشبهة انهم يطعن على من ينفذ الناس في العلم بالاختيار ولم ينفذوا في العلم بالاختيار
طرح الاخبار في العلم فانهم لو طعنوا على هذا لا يترجح الا في العلم بالاختيار ولا في العلم بالاختيار ولا في العلم بالاختيار
مضرة بالاجماع وهذا الاجماع لو لم يكن كاشفاً فتنظر في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
تدبرهم ورجعهم وقد قبلوا من كتب في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
على تدبر الاخبار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
اصلاً لا بد من عدم جواز ما مع التبرير كونها غير متينة في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
الفرق بين العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
بان كل اختيارهم لم يكن موجبا للعلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
المسابع في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
والسابع في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
العاشرون في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
واحد وليس بجبر فانك عندهم من المسالك والثاني حشر الاخبار لصلابة الوردية عند مقارنتها بالخبر بالاختيار والاختيار بالاختيار
ولا يفتننا لامتثال تلك الاخبار في مقام الاستدلال حتى بقا اندر وقيل لاجل حشر النكاح والاختيار بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
والاخر في حفظ الاخبار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
والامتناع لان المسالك في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
فلا يهاول من حد لثقل تصانعت حرمه من مرتبة المذهب فلو كان متاخرا لاختلافه في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
لورد عنهم بذلك في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
الاشكال في حجة الاخبار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
المعارض غالبا ولكن لا يبعد دعوى القطع بحجبه في الجملة كقولنا في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
وكان معينا للوصف بتصرفه او بعض الانا صلا الاجماع على حجة الاخبار المودعة في كتب لا في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
طهرون كان الحجة بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
في تحييز ان كان بحسب القليل من العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
في الاجماع اما كونها حجة بقبولها في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
لوم يكن محفوفة بالقرائن القطعية على غيرها والمناخرون اعلموا في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
اجماعا على العمل بها نظير ذلك ما لو وجدنا لانا من العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
والاخر من العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
الاقتضاية على حرة العمل بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
شحا ولم حرة العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
من حمل كلام المفسر على كلام الشيخ في مقام النزاع والعكس من جعل النزاع بينهما موصوفا وصرفا بالامور من الحكم بصفاتها السببية في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
احتمالا في حشر كاسب الى الاول وهو ان جعل كلام السبب على كلام الشيخ يحفظنا السبب في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
فلا تعارض في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
وبوجه ذلك لا مستبعدا ما استدل به في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار
والقولان في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار في العلم بالاختيار

مجلس القضاء الاعلى

فصل في بيان الشايع
في الزمان

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

واستلحق عدم المطالبة بعدم لكن الحق في التسامح في السن فيما لا يحتمل الجرمية وكان دعماً للدال على الاستحقاق الجزئي.

فندبنا إلى علي بن الفضل
القاضي

آغا خان صاحب

في القوتين
وإحدى الخطين
الاجامه

عن صفى العجاو
المعاملة

فمن غلبه الفساق فليكن
لعقابه من الحكماء
وعقابه من الحكماء

والا قوی جنوں انہیں سمجھنے بلکہ مجتہد الاحتمال العقلائی وان خلا عن القسوسہ

بنی العالی والفاقی

وَمِنْ جُلَدِ الشَّامِ
الضَّبْطُ

[illegible]

كما لو كان النسخ الجلي والمطابق المشكك مورثا لاحتمال المطلوبية ثم في موارد النسخ المعاني ونحوها كما في اشتراط النص عند نسخ

في العلة

في بيان العلة

في حالات العلة

تنبهوا ولا يمدحنا قلنا بحجة الإحاطة المستلزمة بتبنيها من جهة عدمها للوصف ومعلوم على الوجه الذي لا يخفى ولو عند عدم إحداهما الوصفين
واقفنا أو عند كون عدم إحداهما الوصفين من جهة التيقن من دلالة التيقن في جهة العلة فإدراك الوصف في إحداهما الوصفين قطعنا
لعنا نصرا دلالة التيقن ولما كان عدم إحداهما الوصفين من جهة التيقن من جهة العلة فإدراك الوصفين قطعنا
بعد ما مضى عند إحداهما كالمشقة فلا ريب في جهة أحد من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
فمنه من جهة الإجماع وبناءا على ذلك لا بد من أن يكون السبب في عدم إحداهما من جهة عدم إحداهما على وجهه من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
وان فاد الوصفين في جهة أحدهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
فلا تطلق على المسامحة كقولك كذا علة كذا وكذا هذه الكثرة من المنزلة فذلك الذي ساء ويزيد في ذلك على خلاف الظاهر من هذا قولهم فلا بد من إحداهما
ولعل إطلاق العلة على الاستلزام المحكم من هذا الباب لا يخفى على من علم أن مقتضى إطلاق العلة على إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
يطلق على الظاهر على التقديرين إلا أن إضطرارنا إلى إطلاق العلة على إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
ومن قولهم أن العلة لا بد من إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
والنظر في مقتضى إطلاق العلة على إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
فأجل أن إطلاق العلة على إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
لأن نظام الحقيقة في الثاني إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
لو وجد كلام الله وأما ما ذكره لفظ العلماء في الاستلزام من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
كونه حقيقة فذلك الذي ذكره في إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
فأما قوله أن أصلنا من إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
اللتوى على وجهه من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
هو عندنا من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
علا أننا نعلم من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
العلة من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
بعضه من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
المشقة من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
في لفظ العلة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
يكشف عن ثبوت الحقيقة المشقة في هذا اللفظ مدع مع الاستعانة وكيف كان فلا بد من ثبوت الحقيقة المشقة في لفظ العلة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
بناء على المختار من أن المناط في الحكم بثبوت الحقيقة المشقة في لفظ العلة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
في إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
بالغالب قلنا أن دعوت تلك العلة في إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
ثم وإن ادعيت تلك العلة في إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
حقيقة عندنا من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
مدخله من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
بعضه من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
معتد على خلافه من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
الحكمة بالحقيقة ولا يخفى على من علم أن مقتضى إطلاق العلة على إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
الواجب من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
ما ذكره فلا يخلو من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
عن الغرض وهو كذا في كذا من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
نعم لو قام بقرينة على عدم إرادة العلة في كذا من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
ولا لا بد من أن العلة في كذا من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
مثلا ظاهره أن العلة من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
إدعى هو محل على العلة في كذا من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت
سوى يكشف عن كون إحداهما من جهة إحداهما من جهة العلة وان فاد في جهة أحدهما صاحب المذرك في بعض المقامات وفي الغرض لو ثبت

في بيان العلة

فَمَسَّكَ الْعُذْلُث

فِي تَعْيِينِ الْعَدْلَانِ
وَالْجَمْعِ الْبَلَدَيْنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي لَعْنَةِ النَّظَرِ لِلْمُنَافِقِ
وَلَعْنَةِ الْفَاحِشِ صَدَقَ
السَّيِّئُ بِأَمْرِ الْمُنَافِقِ
وَيُجِبُّ لِكُلِّ فَاحِشٍ
وَعَلَمٍ

[illegible]

افقی

الملك في الدنيا
على صراط النفاق
ملك فوق من فوق
العدا لشركه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بقيته الاسكان لمخالفة الكرامة
معتدين لان كون الشرع كاشفا انما هو قبل ورود الشرع وما بعده فلا اذ لا يقتضي جعل الامر بالحق كاشفا عن الحق المجردة السابقين كما لا يكون سببا
لذلك ان العمل به قد اقلع
سحقا للواجب العقاب
في هذه الفكرة ان العمل به

الشيء من الاشياء
فلا يراه القطع بالبحر
ولا يراه الشك في
حذر من اجتناب الضيق

والله اعلم بكن قطع بها
الاصلاح والعقد جدير
بكن القطع بما انصرت
الشئ من هذا الليل على

[illegible]

المكلفين في زمان و مكان لا اجل عا حته سبعة اشهر و القول بان ذلك حكم بالاعتقالات المتعاقبة هو من هذا الحرام و لا دليل ان مقتضى الآية هو
 المتعاقبات لانها ما بينة بامدح و مع او بان الظاهر انها في الاستصحاب كما يشهد به قولهم و ما كانوا يعلمون و لا بد ان يكونوا في مقتضى الآية
 المشقة من الاتزام بالاستحقاق و اما مع ذلك ان في ظاهره ثابت و ان كان الاول كان للتخصيص في الشك و معناه و ان كان الثاني المقتضى

[illegible]

بعد لاحظت نفسي خرج من المسجد علي ما نقل من ان المراد في التقديس انما يدل الا بال ولا يحظره الاغتيا الدلالة على تقديس عبدة الاوثان ورجو بان نأخذ
 هذه على تقدير الاجماع اما الفرق اما ان لم يظهر الاية في تقديس العاجل فلا أقل من ان العاجل الموجب لسقوط الاستدلال لان القائل الموقن هو نفي القيد
 التقديس في العاجل وهو انما رخص عاقل على جهة العطف واما ثانيا فلا ناسئ ان الاية تنفي جنس التقديس عاقل عاقل لا يترك كون ذلك المتعلق بغيره في الجملة
 ههنا ما ذكرنا في هذا الباب

بعد اثبات ادراك القيمة
بالمؤمن ان المطلق ان ينظر الى العز الشائع فهو هنا في العن غا حجاج الى اليان وفيما يستقل به العقل لا احتياج الى البيان ان ينظر الى البر لا يتر ولا يكون
ان يكون انفسا ولا انفسا
ذلك تعلقه وان شئت فارجع الى العرف خلوق المولى العبيد في اعادكم في فعله فاعبث اليكم شويحجر كما هو في ومينوعي حرم ان فعل
للمح عقاب اريد به ان يستقل بعقلهم كلفه في الوقت اوله وهنك حرمه معلقا بانزاع استوعا وطا قالوا انها مناصرة عقل انفسا
تدعي لا العقل كالملة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فقط الحقائق انما هي الا
البعث الى الجنة وقتي
من المفسرين كما نقلوه ولا يظن
سواء كان ملكا

لمنت

[illegible]

[illegible]

ويعبر بالتعجيل في التفرع على وجه الحسن فذلك في التفرع من الوصف بكنه في الحسن انتفاء جميع التفرع والتمتع بطلان كونه ايا لو يوقع مدخله في العلم والجهل لا يستلزم للتفرع والتمتع بالقدرة على بقاء العقل ومطلان كونها با لوجوه بخلاف لا يوجب بالكلية حتى مع عدم مدخله في العلم والمجمل القطع بعزل الصدق مثلاً وان اختلفت من باب اعتبار الحسن والتفرع بغير الادب الكلي وما عدا ذلك من احتمال التوقف في ترجيح عند الشك الى ظهوره في ذات الشرح ولو ثبت كالتوقف في بطلان كونها ذاتية بين مجمل لا يوجب الكمال لان التفرع واقع ما لا داعي لاختلاف حكم الناس والمنعوض ان كان يفسد الذات في حال انتفاء الشيء الواحد في الحسن والتفرع با لوجوه بينهما ولو اختلفت في مدخل العلم ولا من مثل الصدق انما التفرع في جميع خبر الحسن والتفرع انتفاءاً بلانته فان كان مادته يتبع الامر انتهى فوجب لا نر ما لا يبطان او كان احدهما دون الآخر وانتهى الامر ان لم يختلف الا في اثر المؤثر والامر بالخير امر الحسن والتفرع ما يوجب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فصل اول در بیان احوال و حال

والله اعلم

الْفَقُولُ بِالْجَنَابِ

فی نفعی نفعی

فِي سَائِرِ الْاَنْجَالِ

مجلس انتخابی

عواليكم أو الأمل

لا مگر فلا یہ ہیں متعلق

التكليف بطي في زمان

میں نے سنبھال لیا۔

محنته بان المشك في الآ

المقتضى او في فتح العاين

ليس الاستغناء

في موضع سلامة عن
الارض عن

استغفروا عما لا منكم

المشكلة نتج

1

11

9

ان

2

2

31



1

تجارت

١١١

...

天

401

۱۲

بک

د بېرته

۱۳۵۰

آنانہ

کتابخانه

سید

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

مجلس

1971-72

11/10/19

فصل فی

نقص

25

من الخلية،

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشيخ محمد بن عبد الله
الحسيني

فہرست کتاب

الدليل النجاشي
لنقطة الخطاط

قاعك لنرفع
والجمل
النص

الحمد لله

عَلَّمَ الْقُرْآنَ

فمما ينبغي ان يكون

على عدم اعتناء هؤلاء المستحقين
كأنهم لا ينفذون هذا إذا
لم يكن شيئا ولا منفردا

في
القصص
المسماة

في الشك في
الكتب

[illegible]

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

قطر الخ الاسنان

المصداق في بيان
الأسفل والآخر
الشبهات العتيقة
المصداق في بيان

الشبه المطلق في
بنو المشائين في
فجاء الأفرغ في

الواجب للواقعة

فیہما حکم التبا

[illegible][illegible]

المختلف والاحتياط وهي انما تنصرف الى ما عليه طريقنا اهل العقول قلنا **اولا** ممنعون من بناء العقلاء على الاحتياط وعلى الزيادة فلو اجتمع عند احدنا ولا ياتيه
عليه ان اكرم زيد واجترش عن عبد الله المولى بالانحياز عليه اكرم زيد وعلم العبد بان اكرام الكرم يحجب عليه احد هذا الامر كان بناء حكمه نهيا على البرائة الى ان يظهر
خصوص المكلف **وثانيا** ما استبان من بناء العقلاء على الاحتياط ان حكمه يقتضي مغلطة على عدم ورود التكاليف وهو خارج الاستصحاب اقول ان بناء مناصرة الى
عليه بناء العقلاء قلنا انما لا يصح اجتهاد اذ كان دلالته الدليل من ايجاب الاطلافا والمعمولان بنا النص خارجا الاستصحاب بالنسبة الى متحقق الحكم انما هو موقوف

كثيرا وصفوا الطهارة فقالوا لا يخرج دعوا الاصل بل يرد من طرح بنا العقله فها هو فذاع عن استحقاق الطهارة **فان قيل** انك قد نصبت غير اعتبار الاستحقاق
 ترك الطهارة التي اقويتها بناء العقله بحيث لو لام جعل القطع باعتبارها محضا عذرف هنا بعد بطلانه العقله على هذا الاستحقاق بل بناء على الاحتياط فكيف
 يقطع بحجب الاستحقاق هنا قلنا بعد ما ثبت قطعي اعتبار الاستحقاق من لا بد لتأثيرها فيكون بناءهم عليه لاجل ترك الطهارة ثبت فيها ليس بناءهم على ما لا بد
 المركب ولا قائل بالفرق بين المفارقه ثم الكلام ان هذا ان كان في المقام الاول من المقاطعات الثلثة المرتب في صك مسئلة البراءة **واما المقام الثاني**

علم الاجمالي بالعلم لكن بنو المشتبه باله نامع اجمالي بالحكم في خصوص الواقعة والعلم لا يجرى من الاشتباه اما الاشتباه منه مركب واما مفصلا واما في هذا كالتأني في عدم امكان اجتماع الاثرين للتشريع الثاني منها الانتفاء الاول على قوله التشبيه كالمعلم من جهة المدعيين للافتتاح وابقا على الثاني على كثرة التشبيه المتناهي لذهب مدعي الانتفاء الى ان الثاني كالتأني بجمع الاول في قوله التشبيه وحكم العلم الاجمالي بالتكليف في البين بعد فتح باب التمسك واما في التنازع هذا كالتأني

لأنه لا يمكن أن يكون له أصل إلا في أصله الأول وهو الله تعالى ولا يمكن أن يكون له أصل إلا في أصله الأول وهو الله تعالى ولا يمكن أن يكون له أصل إلا في أصله الأول وهو الله تعالى

ان يقول له هذا الحق بالاولوية القطعية وعز الانبياء بين هذا القول بالخط والحق المانع من الحجة وان خالفوا على اقل المستفاد من الحق المانع من الحجة
سواء كان التنازع قبل رد الشرع او بعده اما على اقل الحكم الحق المانع من الحجة فكيف عرفنا بناء العقائد حيث لا يمتنع من على اقل الضم والحق المانع من الحجة
ولو كان لا بد الاحتياط لكانا لواجب عليهم الاقتصار على الضم وتأخير ما كان في اصل الاصل وافتقارهم من استقراء ابد على عدم التقيد في مال الغير بغير
منه وسد فناء الحق الاستناد واما ما لا يمكن الا بالامساح وحيث كان ذلك من هذا على التمسك بالحق المانع من الحجة والحق المانع من الحجة

الاول منها العظم او شئ للوصف الكهوجي هذا لان السلسلة ذرية الشاقي الطاعن الذي لا يلبا فلما انزل المشكوك فيه فاما بين حرمته لما فيه من
 اربابين حرمه عليهم ومن غير حرم عليهم اما الكبري فلكم القوة العاقلة فيقول التكليف بلا بيان واما التقدي فلا لا لبيا ارخاذا والاصول فاقول
 ان الشك في الحاد كالمثل لان الله نعم جعل لكل واحدة حكما وبينا لبني هو معرفة الشاقي بغيره فاما الشك في المبين هل هو حاد في اربعة فلا يجرى الاصل
 قلنا استدل الشاقي بالحد في المشاين من فكر السامان بيان طريق العوا واما ساطق الحيوي الذي يقطع حرمته واما هذا الذي هو الشاقي في

مطوقه واما البنية الفاخره فمفرده مشكوله **فانقلنا** اننا قطع بعد شيئا خاصا من المشتبهات الفهميه ونصل الى شيئا مشتركا
الحادث ولا يصير الاصل **قلنا** او لا يمنع هذا العلم الجمالي لفظه المشتبهات وانما اصلنا لكثرة المشتبهات وحصول الامتناع في الدين فقولنا هذا
الاجله الخاصل بين المشتبهات الكثير لا يستبرأ ولا يتقارب الاصل كما في المشتبهات الجاهله **قلنا** عن قطع اجمال ويجوز معر المشتبهات الخفيه
فلا يصير الاصل **قلنا** الخوض والوجها التسبقا **فانقلنا** غايه ناسخ من الاصل المذكور وانما في الحزمه وحصول الاصل الظاهره لا لا الواقعه

[illegible]

الاعتناء ويطع عدم دفعه لثقل الحمل الاخر من السارس العنينا النافية للتكليف عند علم العلم **التابع** الايات التي رتجها في السارس
الحاملين لا ينج من امور الاكل والامور يمكن فقهه من وجهين احدهما ان ارتكاب الاستكوال يعجز الحمل القصر في تحريمه كرم حكم العقل بكونه ارتكبا
علميا وفي منع العسكر الاستمتاع باحد الجانبين ثانيا ان ارتكاب الاستكوال فينصرف في مال الغير بينا وذنو القصر في مال الغير لا
مستغلام وفي منع الكبرى **اولا** فيمنع ذلك مسلم ثانيا ان كان الاستكوال لا ينافي في حكمه عن ذنوا اهل العقول **وقائنا** استباح حكم العقل بذلك

على الخلاف
وقد ورد
الأيام

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى

فوائد السنين

في بيان الأحكام
في بيان الأحكام

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابخانه خانقاہ اسلامیہ
لاہور

لا ضيق في الثياب والمعدة
والأشياء الموجودة

عَدَّ لَكَ الْبَرَاءَةَ

۱۰۰

عبد الباقى محمد

اولوا في العلم

الكتاب بعد
في الدليل على
تقريب

مع آملين على الله تعالى

مِنْهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرٌ

والشيخ

[illegible]

فَمَا أَتَى كَانَتْ
مَصْلُوقَةً

علم جوامع المسلمين
البرية قبل

الجمعية

أصل اذنا الامر بين الوعد والكره وبين الحرة والقيود خارجة الاحتمالات الشائقة والاضطرار لا سيما في الاول لبيان اهل العقول وحكم العقل بحسن بيانها والكرامة الظاهرية فاننا نذكر أصل الاعمال الرتبة الاحكام الشرعية فيقال العقل القابل للتدبير بما اراد الله فلا يقبله العقل ولا يرد من الترتيب الكائن له أصل من الاصول العقل فان كان قطعيا فلا كلام ولا غنى عن الشكوك في الاصل فالتشكوك فينا واما من صنفوا وضعف من نوعه ووقع من حسن ما في القسم الاول فان كان في الصنف عالم بمعلوم بالتقبل وفي النوع ايقظ عليه ضعفه ووردت له موافقة في الدال على الصفا ولم يكن في النوع مخالف للصفا ولا في المعاملات ولا معارضا الحق المشكوك بانها لا يجوز ان كان في الصنف عالم بالمعلوم بالتقبل وفي النوع ايقظ عليه ضعفه ووردت له موافقة في الدال على الصفا ولم يكن في النوع مخالف للصفا ولا في المعاملات ولا معارضا الحق المشكوك بانها لا يجوز ان كان في الصنف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ففسلح القاص في تحقيق حبيب

مَدْرَسَةُ الْوَلَدِ

لعل علی طبق الغالب
فتاوی

ففيها التعليل
والدليل والبرهان
والفقا وغبها

مع الدليل لا يخفى
في تعارض الفاعل

فغ

منہاج

فلاح نسفی

فَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

فمغنی عن تحقیق

وصف امرأته

فتمین سال الفقه
و اینها

والله خبير بما كنا منكم اعداء

فَكَفَّابُ الظَّنِّ وَعَلَى
الْمُسْتَصْحَى

من غيب

او المسبب جهات ان استقصا حال العقل ليس بخلاف هذا الترتيب لعدم الترتيب بل الاستقصا العلم مطلقا ليس من اجل الترتيب المستقولا لاجماع ولا فواتهم فيها وحدها نكاح

فلما تقدم على ذلك ومنع اجماع المركب فخلل ان الموضع الثاني المحي بهما والتحقق عدم حجية الظن في الموضع الثاني للاصل الاصيل واما ان يكون محل
من محل لا يتحقق محل مطلقا لتفصيل خرق للاجماع فهو يدعي بان لو لم يكن احد من المتسكنين بالرواية فلو قايين المسائل الفرعية الاصيل في الجملة
وعلى مع القول بدور الاستقصا كونه مسئلة اصطلاحية فزعموا ان المستصحب كونه محلما لكان لا اجماع موجودا ولكن لا يلزم ان كان من العلماء من شك
بالرواية مع عدم فريضة الاصيل والفرعية في العمل بالظن ومنهم من فرق بينهما من شك بما معتقدا فزعموا مسئلة مطروحة ليس هذا اجماعا على الرواية من
جملة المسائل المختلفة وتبين هذا الموضع بالاجماع لا بد ان يكون المحي في اجماع نقلا لغيره لا بتقديره واما **الموضع الثالث** فغيره من احوال
فان المستصحب كان من الموضوعات الصريحة التي يتطرق اليها الظن تجزئة حجة الاستقصا من باب الاستبصار لا مثالا له في الموضع الثاني سابقا
مفهومه ان شككا في صبره وذكرا في انما الفجاسة في الاستقصا بقتضه البقاء على القلة المستلزم للاعتقاد بالملامات وكل ما لو علمنا به لوجب الجسم ثم شككا
في صبره بعد ذلك فلا ما الفجاسة الباقية كالعدرة الباقية فاستقصا الطوية بقتضه الفجاسة وكل ما لو علمنا به لوجب زيد وشككا في ما تراه فاستقصا
جوته وبقوله انكروا له في العمل بالظن في الامثلة **الثاني** هو ذلك مع فرض لا ارتباطا بالمسائل الاصولية تركا في العمل بالرواية والقول في
السابق المشكوك في الاصح من هذا الفصل لكونه **الثاني** في ان المستصحب كان من الموضوعات المستنبط من الظن جزم في
الاستقصا من باب المسبب **او المرحلة الاولى** في تحقيقها حجة الظن وان كان الاصل عدم الحجة وذلك لعدم وجوده لا يقتضى اليقين لا يقين
مثلا لثبوت عدم يقين القلة الا يقين الكثرة وان ذلك ترتيبا ثانيا للقلة على المشكوك في الفجاسة عجزا فانما يتحقق البقاء على القلة لغير
شأن الشارع بانه فلا بد من العمل على ترتيبا ثانيا لقلة الرواية على حجة الاستقصا بالنسبة الى تلك التلوازم الفرعية بل لا اقل الالتزام والاعتقاد وقيل ان
الظن في الفرعية جزم **فالمسألة الثانية** في الظن في الفرع الى ههنا ان كان هذا لاجماع فهو منصف لان من اقول حجة الاستقصا في الاحكام دون
وان كان هو العقل فهو لا يهيننا فيكون العقل جزم في الظن جزم في الاحكام وهو الموضوعات ويكون الظن جزم في الحكم والموضوع **قوله**
انك لا شك في ان لو لم يكن جزم خاص في موضوع خاص من يتطابقا لغيره واما الظن كان بدلا من غيره على ما علمنا سابقا ثم شك كثر فلا بد من الحكم بالظن
وترتيب اثارها حتى يعلم ان العمل به في كل من عمل بالظن لاجماع المركب في قوله لا فرق بين الخيرة الخاصة بالمفيد للظن في الموضوع الصريح الرتبة لغيره
الخيرة العامة لكان لم يكن لا يخرج من العمل بالظن الخاص من الخاص ومن العام اما ترجيح المرجوح او بل ترجيح كما من نظير **وثانيا** نقول ان المقيد المعنى
الاجماع المركب موجودا فانا لا ندعي اجماع في مسئلة الاستقصا بين الاحكام والموضوعات حتى نقول بما نقول بل نقول ان كل من شك بلا مقتضى
باعتبار الظن المسبب في الاحكام الفرعية الفرعية التي يتطرق اليها الموضوعات مسككة بالفرعية التي يتطرق اليها الموضوعات ايضا والعقل ايضا قاطع بان لا ارتباطا
والعقل بدور ما فاعلمنا كلاهما موضوعا واما **المرحلة الثانية** في تحقيقها حجة الظن في ذلك الاستقصا من باب الاستبصار للاصل
هنا حجة الظن لان العقل محي لغيره في غير المباني وعند حجة المباني واما اجماع فهو وان كان موجودا لكنه قد رانا حجة بتقديره
لاقتباله واعلم ان اعتبارا لظن باعتبار الاستقصا من باب الاستبصار في المسائل الاصولية وفما يتطرق اليها من الموضوعات الصريحة انما هو في ان لم يكن
الامر باثر اربعين الحدوث كما لو علمنا من اجماع جزم في موضوع المقيد من التلواحي اما ما اذا كان الخلق اعلم ولكن شككا في حرية البقاء ومجازة واما
اذا لا الامر بين الحدوث كالمسئلة المفرضه حيث ان العلماء اختلفوا في حرية الرجوع ووجوده وكالحجج المستقوى بالاعتقاد والتقدير فقط
باعتبار الظن والاستقصا من باب كونه من احوال الحدوث لا استقلاله **واما المرحلة الثالثة** وهي حجة الظن في الاستقصا المعنوية
من باب الاستبصار في الموضوع المستنبط كاستقصا العقل وعدم الموضع وعند القرينة واصالة البقاء على الحقيقة شيئا على انحصار الاختصاص الموضوعات
فيها اشكال من ان الظن الموضوع المستنبط من الظن بالحكم الفرعي المظاهر ومن احوال الفرعية العمل بالظن من غير اعتدال بالظن بالحكم الفرعي
الواقع المظاهر المسبب الدليل بالاسطر واما ما كان بواسطة الظن بالموضوع المستنبط فزعموا ان الدليل عليه من الخاص الى العام بحجة الظن من اجماع
والعلم من هنا مضافا الى ان العتسك بقوله لا تقتصر ملازم العتسك بوجه واما بان من وجوده فهو جزم بيان الملازمة ان العلماء من اقرروا على
احدها اعتدال السقطا في سقطة اول من لرواية بعضها بالاختصاص عند زيادة اذا شكوا في الخلق الا ان كانا في الحديث ومنه الاصل
واضح لان مرجع الشك في الشك في ان الصادق المعصوم هو الفاعل الصادر من اوامر ان يبدل لا ريب الاصل عند حصوله ان يبدل ما نقله المراسم
الاصل الثاني خبر فاضح لان الشك في زيادة من لا بد له من المعصوم هو يكون لفتا الذرعة لا او يكون ان يقتضيه لا ريبا
عند حصوله في زيادة من لا ريب من المعصوم يكون الاصل ان زيادة لا يفتح العتسك بزيادة لا تقتضيه حجة الاستقصا
ان يكون اللفظ الصادر من المعصوم انفس ذلك كما هو مقتضى الاصل الثاني من لا تقتضيه بل من حجة العتسك بزيادة العتسك بزيادة ولكن يمكن
المحوي عن ذلك بوجوه **الاول** ان اصل الزيادة مسئلة ولكن حلت عند زيادة دليل اجتهاد او راد على الاصل فيحصل من الغاية للظن بعد ان باده
الظن قطع الاحتياط من غير ما عجزه في المسئلة اعني الابعين ويجوز عن المسئلة من غير ما عجزه عن حجة الزيادة لان الجمل المضاف الى الشك ولا شك هنا
في عدم الزيادة فهو انما المراد على الظن من اصل الحدوث ان زيادة لم يوجب عدم الزيادة لا استقصا عند زيادة بعضه انما لا يستقصا الا حجة هنا بل يقتضيه الزيادة
سلبا ان الاصل ان زيادة عند الشك ولكن لا شك ان زيادة في خصوص حديث الاستقصا بل يقطع بان لو لم يكن من المعصوم لفظ في باب الاستقصا لكان هو
ما ذكره الروا **الثاني** اننا لو قلنا بان لفظ لا يقتضيه الموضوعات المستنبطة لاجلهم من غير احوال الاعتدال في نفسه لا يقتضيه في نفسه من الحديث ان
التقوى لا يقتضيه هو ما سبق هذا المورد من نظر ذلك في الاختصاص في الاستقلال على عدم حجة خبر الواحد بالاجماع الذي انبهر به سبيل الحقيقة وحجبت

في حجة الظن في الموضوعات المستنبطة بالاعتدال

على امتدادها إلى أركان اللغز ولا يمكن معها أن لا تكون أصول التعدية صفا فالأظهر ولهم العطور ^{أصله} وفق ذلك في آيات حجة الاستسما في الجملة ودعا للسلس الخوض الوافي على
بعد الشرح وعلى الأختصاص واستقره الموارد لا يخبر عن الأختصاص كقولهم كل شيء نظيف حتى تعلم أن قد وقفت على كل ما فهم حتى تعلم أن قد وكل شيء محال حتى تعرف الحرام فيه ما على
عليها على الشبهة الموصوفة خاصة في المسبق الخالصة السابقة على تعدد السمع من ذلك من النص الخاص بوجه منها الأخذ بالثالثة كقوله في رواية عن الصادق قال قلته لرجل نام وهو على شيء

فی حجب الظن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۸۰۰

ولكنه يتقصد سيقين آخر وهما بالذات من جهة فعل العلة مع كون قوله لا يقصد في حق الكبير في الكثرة والمراعاة لا يقصد السيقين السابق بالشأن اللاحق من حيث

المعتمد به ان الوضوء يعقبى وكل يعقبى لا ينقض بالشك فالوضوء لا ينقض بالشك **فان قلت** على فرض هذا الشرع من الصغر والكبر من انهما جازا قوله ولا لا فالتدبير والا يستيقن ان قد نام فلا يجزى عليه الوضوء يعقبى وكل يعقبى لا ينقض بالشك ولا ريب الا انها خلاف الاصل ولكن تركب عتيا الدليل **فان قلت** ان الدليل فالتدبير هو الدليل هو عند حرجه فانه على يعقبى من وضوءه جازا للشرط لان عدم الاستيقاظ باليوم وعدمه الا لا يبين لا ينقض الميعتين بالوضوء بعد ترتيب ذلك على الشرط بقضائه **فان قلت** يمكن جعل قوله فانه على يعقبى من وضوءه جازا للشرط

فانظر الى الامور

عالم تجدد و فلاح و اصلاح

تكونت منها طائر الرضوع وبعض من وراثة صاحبها من الرضوع كونها
العضع سباع المائدة وسدنا فمخلا الفخز في عالم الراب ١٣

في حمالا
الثمانين
الاربعين

[illegible]

۴۱۱

سید ابوالحسن علی نقی

فان

1-8

وہاں جا کر اس کی خدمت میں پہنچا

سورة القصص

فَمَا كَانَ لَكُمْ مِنَ
الْبَيْتِ مَسْجِدَ عَن
تَعْبِيرٍ لَّنْ هُنَا

اصول

مع قطع النظر عن الاستقلال والاحتياط مجموع ما ذكرناه فطعن بحجة الاستصحاب في الجملة في اثبات حجة الاستصحاب في خصوص الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية
وبهذا الصل الاصل لا اشتغال الا لا فائدة في اثبات الحجة في الجملة ولا يحصل القطع بالامتنان الا بالعمل بكل اقسام الاستصحاب اذ ليس المقام قد يتحقق في غير هذه وهو ما يرجع هنا من
اصلا لا من العمل باولاء العلم الا كما في حجة بعينها في الاستصحاب والظن بحجة كل افرادها كما انما يرجع من اصلا لا الاستصحاب بالاصول فلا ينبغي

في الاستصحاب

مسبوقا بالتحال في السابق لا في اللاحق لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
فالتحليل في الزمان لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
بالتحال في السابق لا في اللاحق لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
لا يستقيم اصلا على الثالث كمال لان المناط في العمل بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق لا في اللاحق لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
الا فكلما احتمل الثاني مع ان الزمانات انما هي لثبات الاشياء في الاحتمال لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
صحيح عند الله تعالى اما في العمل بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق لا في اللاحق لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
صلبه ولا يتقصد من اجل ذلك فانك انما هو طاهر في الحقيقة لا بأس ان يخطئ منه في الحقيقة انما هو طاهر في الحقيقة لا بأس ان يخطئ منه في الحقيقة انما هو طاهر في الحقيقة لا بأس ان يخطئ منه في الحقيقة
ان جعلنا من الاختصاص لا يخرج من شئ بل الظاهر انما هو طاهر في الحقيقة لا بأس ان يخطئ منه في الحقيقة انما هو طاهر في الحقيقة لا بأس ان يخطئ منه في الحقيقة انما هو طاهر في الحقيقة لا بأس ان يخطئ منه في الحقيقة
استيقظنا ان قد توضحنا ما بالان تحصيل وضوء حتى نستيقظ ان قد احدثت ومنها ما في معناها وهذه الزمانات وان وجدت في الموارد الخاصة لان
استقراء هاتين الزمانتين في احوالها هو ما لا يمكن ان لا يكون في كل من الزمانتين استقراءا في علمية فانما لا يجمع
تلك التوضيح ما من وجهين فانما لا يمكن ان لا يكون في كل من الزمانتين استقراءا في علمية فانما لا يجمع
الظواهر وشك في الحديث وعكس حتى يطمأنه الشواهد في الجملة في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
وكذلك انما لا يزال في صفة البرهان وعكس ذلك ما لا يجمع فيحصل الظن بانما لا يمكن ان لا يكون في كل من الزمانتين استقراءا في علمية فانما لا يجمع
اجتماعا **لوجز الشان** من الشايع الشهير والاشياء في الجملة في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
الاستصحاب في الجملة **المقام الثاني** من المقامات السابقة ذكرنا في هذا الفصل في الاستصحاب في الجملة في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
الاستصحاب في الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية فنفق الحق **لوجز الشان** من الشايع الشهير والاشياء في الجملة في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
في الجملة كما ظهر المقام الاول لا شك في ان القطع بالاشياء يقتضي تحصيل القطع بالامثال وهو ما لا يحصل الا بالعمل بجميع اقسام الاستصحاب من
التحليل والاحكام لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
اطرحنا العمل بالاستصحاب في الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية فنفق الحق **لوجز الشان** من الشايع الشهير والاشياء في الجملة في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
مرجع لا يحصل مع القطع بالامتنان وان كان في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
الحق في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق

من العمل بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق

في حجة الاستصحاب في الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية

سواء كان في الاحكام او في الامور الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية فنفق الحق **لوجز الشان** من الشايع الشهير والاشياء في الجملة في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
فهم كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
بين الوتيرة والخبر فلا بد من العمل بالاستصحاب في احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
العمل بالاستصحاب مع انما لا بد من العمل بالاستصحاب في احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
ح كالبية اذ كل من الزمانتين في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
الا من بين هذه قد يكون المرجح مع اصل الاشتغال لان العلم بالاشياء في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
والموضوع مطلق من لا بد من العمل بالاستصحاب في احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
حجة القبلية مع ان بناء العمل على الاحتياط في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
الخارجية كما في الطهارة المستحبة فانما لا بد من العمل بالاستصحاب في احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
كثير الماء الملاءمة للنجاسة ومن اشك في الكثرة المقتضية محو النقص في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
تعارض الاستصحاب مع قاعدة الاحتياط في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
مسلم ان في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
بين ما يكون مع ذلك هو القاعدة المذكورة ام غيرهما مدفع بعدد وجوب حجة الاستصحاب من باب اصل الاشتغال فانما لا بد من العمل بالاستصحاب في احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
مفاد اصل الاشتغال في التواضع لا في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
كما لو كان الاستصحاب على طبق الاشتغال او لم يكن اشتغال في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
المناصفة باصل الاشتغال في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
وبيننا اصل الاشتغال في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق
على حجة الاستصحاب وانما لا بد من العمل بالاستصحاب في احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق

في كثر من الزمانات في احتمالات احد هاتين يكون المراد محصيا بالوصف المستقبلي بالتحال في السابق

من شأنه لا مريب الحكم الكلي والاشارة الى ان عدوك من شأنه لا يستلزم في حقيقته قلم بعض كلامه ظاهر وان كان في الدنيا فاشد وامد منه توهم بعض تلك المصنوع ان ان النج
واجبا والاحتياط او هو كون الاجبا احادنا نلج

الملافة منع الخيل الا ان اطلقوا من قبال الكربة فان قلت حكمهم بعد الجحاسة في المثال المذكور لا يستحق الجحاسة استحقاق الموضوع لغيره انما يكون
قلنا هم يعملون بالاستحقاق وان لم يكن للموضوع مقام استحقاق الحكم فيكون بجحاسة الملافة بعد علمه بالغلط وحسن الشك المذكور مع ان الاستحقاق
الحكمي يقتضي الطهارة والحكم بالجحاسة مستند الى استحقاق الرطوبة الى ضمان الملافة والجحاسة وكما يكون ببقاء هذا الضمان وامان موضوعه
مضد فيه ان مقتضى استحقاق الحكم على الملافة الاستبعاد وعرضه من الوجوه فكذلك في الملافة في الموضوع والاما للوضع الثاني فيمكن ان
الحجة هنا بطريق ثالث لا في حيث الاحتياط والثاني من ثوابه بل في الملافة والثالث من ان الحكم ما لم يقرر في الملافة فيقول لا شبهة في ذلك لا الاحتياط
على جهة الاستحقاق في الموضوعات الملافة الاحكام وكذا الكلام في جهة تلك الاحتياط فان قلت تلك الاحتياط اذا كانت مستندة اليه قلنا تلك الاحتياط متناهية
بالثبوت المطلق الا على ما عجزنا فاعلمنا من ثبوت تلك الاحتياط ان واحد مناهضة لفظه عن الموضوع فيكون مجزوا وانما فعله بخصوصه فان الاجماع واقع على جهة الطعن
الخاص من التمسك باللفظ سواء كان معلوما بالقبول في الجاح والتمسك في جهة غيرهما هو في مكان الصدق طلبا لا لقطعا ولذا خصصنا النزاع في جهة
الظن بالظن الصلة لا بالمشقة ولا هاهنا الا في قولنا انما لا يتبين بقولهم نحن نعلمه لا القطع بل بالشك لا بالدلالة لا من شدة ضيق
ان مقطوع الصدق مقطوع الحجة وان كان كذلك فليدرك فان قلت لو كانت تلك الاحتياط متناهية كما تقول فمما تمسكنا به في جهة الاستحقاق بل
تمسكوا بوجوده وضيقه وعنده اطلاعهم على تلك الاحتياط وتواترها بعدة وعنده تمسكهم بها بعد الاطلاع على تواترها بعد قلنا ان نزولها في مكان
في جهة الاستحقاق من ثواب الوصف لا السبب تلك الاحتياط مشبهة بالحجة من ثواب السبب كما في خارجه عن محل نزاعهم ولذا انما تمسكوا بها ولذا في موضوعنا
ومع ذلك في جهة الاستحقاق من ثواب الاستبعاد لا في الاستبعاد لان النزاع في الثبوت انما كان مع العامة ولذا يقولون في كنه الاصول انما تمسكوا بالصفة
بالاحتياط بل عن ثواب السبب لا لخصه بل العامة والمتمسك بذلك الاحتياط القاطعة عن الامتداد في مقابل العامة ومما في الان عند
بناهم من عند التواتر فان قلت ان تلك الاحتياط معارضة مع الدلالة النافية عن العمل بها وثالثها ان العلم ان الحكم لا يبرهن الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك
الاستدلال قلنا ان العلم الذي يكون خلافا منها عند ان كان العلم من العلم الوجوه والاعمال انما هي في جهة الصدق في جهة الاستحقاق علمنا
العلم وان كان مختصا بالعلم الوجوه فمما منع كونه تكميلا لغيره من العلم بل هو العلم وهو الاستحقاق لا فاقول بعد عارض ليل الاستحقاق
مع الايات ان الاحتياط ضمن العلم انما لان الايات تمنع من العمل بكل امر غير علمي سيقول الحكم بالاحتياط انما يقدح في ذلك بقولهم لا يستحق الاحتياط فيها
العلم خاصة والخاص في العلم العام فان قلت لا يستحق معارض مع خبر الاحتياط فلو لم يكن الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك
للوجه الاصل الذي هو علمنا في جهة قلنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
الحجة في جهة الاستحقاق كما عرفنا في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
ان لم طرح خبر الاستحقاق كونه بحيث يبقى بلا مورد اولم يتبينها في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
كثير زارة بخلاف قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
الامر من العلم على قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
يقول بعد جهة فيها من ثواب الوصف ان الظن الموضوع في الصفة ليس بحجة في العلم مع عدم حجة الاستحقاق من ثواب الوصف في المسائل الاصلية
ايضا الا ان يقول بحجة الظن في كل الاحكام من الاصول والفرعية دون الموضوعات وهو كما ترى واما ان يقول بعد جهة فيها من ثواب السبب في كل
انما الاحتياط في الموضوعات فمما منع كونه تكميلا لغيره من العلم بل هو العلم وهو الاستحقاق لا فاقول بعد عارض ليل الاستحقاق
الشائع ولا يحتج ان يثبت الموضوع المرتبط بالحكم من شأنه الشائع لان ثبوت الحكم الكتابي او سطره انما يثبت الموضوع المرتبط بالحكم من شأنه الشائع ولا يحتج ان يثبت الموضوع المرتبط بالحكم من شأنه الشائع
ان لا يكون نقول ان طائفة ذلك عدم لزوم ثبوت الشائع ولا يلزم من ذلك ان لا يثبت لكان في جهة الاحتياط ان الموضوعات يثبت احكامها في العلم والفرعية
مما منع ذلك بعد ذلك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
من شأنه لانه لا يثبت لكان في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
ولا يلزم ما نحن فيه بل يثبت ذلك لغيره من العلم بل هو العلم وهو الاستحقاق لا فاقول بعد عارض ليل الاستحقاق
لا على العلم على جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
وهو المسبوق المتداوله سلكنا هذا الظن في الصدق ولكن نقول ان ذلك الحكم ان كان يقول ان مسئلة الاستحقاق مسئلة اصولية فكيف يثبت في العلم
والامور الخارجية مع ان الحكم سواء في جهة الظن في المسائل الاصولية والفرعية كما هو في جهة الاحتياط انما ان يكون قائل بالحجة لا لظن معلوم فمما منع من القبيل
وان كان يقول في مسئلة الاستحقاق انما يتنازع المستحق في الاصول والفرعية كما هو في جهة الاحتياط انما ان يكون قائل بالحجة لا لظن معلوم فمما منع من القبيل
ع حكمه فالتدريج في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
ع القبيل في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط
والاصولية لا على جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط في قولنا انما لا يتبين في النزاع والتمسك في جهة الاحتياط

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

أولها صا
فغيره
ألا في
الخص

فی جہان

في فناء المسجد بعد العلم به محكمًا ميثاقه ولو سنكوا

சென்னை, 15.05.2019

الحكمة الشريفة
فقد الفرق
الحكمة الشريفة
فقد الفرق
الحكمة الشريفة
فقد الفرق

المجلد الثالث عشر
سنة الف
الرقم ١٢٣٤
الطبعة الأولى
الطبعة الثانية

للحقارة او لاحتمال طرد وما منع او ما انقضت له بعد انقضاء النسخة او كثرها اليه اذا المار من اليقين في قوله لا ينقض اليقين بالشك الحق
وما في حكمه يحكم العقل فالمرج من النسخة ما انقضت الواقي من اليقين الواقعي في الواقع لا ينقض بالشك وانما من يحتمل اليقين الظاهر في الظاهر لا ينقض بالشك وعلى
الاعتدالين اما قوله لا ينقض على وقوعه على التقديرين اما ما به من الشك منناه والمشكوك به لا يسبيل الى الواجبات باعتبارها اما للكدن والكلية على الوجه في الظاهر بان دليل
من الشك المشكوك منه هو صحيح لكن على ان ينقض اليقين المشكوك به بما يقو به وان كان في اقتضاها المشكوك به من لوكا بالشك في المقتضى ولكن هناك ينقض اذا الشك في الاقتضا
نسخة

[illegible]

فما المقصود
في اقسام الشك

وَالْمُتَّقِينَ
الْمُشْكُورِينَ
الْمُفْضِلِينَ
الْمُؤْتَمِنِينَ
الْمُؤْتَمِنِينَ

فريقا من اهل
فريقا من اهل

فما بيننا وبينكم
فما بيننا وبينكم

三

[illegible]

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالمطلب

الحمد لله

فی الحال
نہم شک

وَالشَّالِكَا

من الشك السار

فی بیان الکی
الغرض

فم الحان
وفي تحقيق
الشك

بوجع ولاحر امان
علينا يا شفيق
الذمير

خلا دون ذلك ما يكون الشك في الحادث او لعدم الدليل على اعميته وكذا في ثبات حكم المركب ثم بعد فقهه باستحقاق حكم بفعل المركب عقليا كان التركيب ام خارجيا
اما الاول فلا شغل الخميني بها فضلا عن مستحق ما الثاني فلكونه مستحقا عنها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
لم يجر الاستحقاق في ذلك للادع وان استلزم حدنا جرحه حد ملزوم وان لا يكون امتداد الوجود جرحه الامستحقاب سوا كان المزمع عقليا ام عاديا ام شرعا فاما
العقله وكون مرجع الشك في المشتك في الماشية وقد جرحنا في غيره فاشا فلو صا ثورا مائة لا يعلم ان لم يعلم ان لم يعلم ان لم يعلم بان الماشية ما قبل الاثر

فإن قيل ان العلم
بما لا يشك في كونه
بالأصل في الحادث

محتاقا بهذا فاشا حشره في الحادث ثم ان من هذا المبرر وهو ان العلم بالاشك في الحادث ومع ذلك فهو مقتضى انقراض
الاستحقاقين وذكرنا في الاول ان هذا الاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
جميع اشكال الشك في الحادث فمقتضى ان هذا الاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الاستحقاق من الموقوف والتوجه الى المرجح او جرحه لان كان التلويح هناك في بعض مقام الشك في الحادث والاشكاف هنا في بعض الاشياء فمقتضى انقراض
لان عدم جرحه بالاستحقاق اذا كان الشك في الحادث اما لاجل عدم انقراض دليل الاستحقاق الى تلك الصلوات واما لاجل ورود العلم الاجمالي وكل من لا يجر
جائزا في جميع اقسام الشك في الحادث ولا يمتنع للفرع في بعض الاحوال في آخره يمكن التلويح عن هذا الاشكال بان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها
عنونا باستقلاله في الشك في العلم على ذلك التمسك بالاستحقاق في الحادث وبعد ما تبيننا كتبهم وحيث انهم لا يعلمون بالاستحقاق في الشك في
الحادث في الموضوع المستند وان اعتقد احد الاصلين بمقتضى جرح المرجح احد المتعارضين اذا كانا بنفسهما محذور وهذا يكشف عن عدم اعتبار
بنفسه الموضوع المستند عند الشك في الحادث والاكثار لان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
اذا كانا جرحين بنفسهما الاثر لهم جرح واحد فيكون مثلا على الاثر عند انقراض اذا كان مع احد همارج لا يعتبر بنفسه كالعلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها
التمهيد فيكون ولا يصح كونها كذا في الحادث في الموضوع المستند وبذلك الى ذلك ان الحق الطائفي في العلم ما كان يعمل بالاستحقاق
في الموضوع المستند ولا يجر بسبيل بقر احد الاصلين المتعارضين في الموضوع المستند استقنا الى ان الشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها
ما اشرنا اليه من عدم اعتبارهم من حيث الاستحقاق في الموضوع المستند اذا شك في الحادث والوجه في عدم الاعتبار عن انقراض كذا في الموضوع
المستند ان الشك في الحادث والوجه في عدم الاعتبار عن انقراض كذا في الموضوع المستند استقنا الى ان الشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها
في الموضوع المستند لكن في غير مقتضى الشك في الحادث وحصوله في غير مقتضى الشك في الحادث بعد التبع وحيث انهم لا يعلمون بالاستحقاق في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها
عند الشك في الحادث اذا كانت الحوادث متماثلة في النوع كالمطعم المتعاقبة في العبادات المتعاقبة في علم الاجام بانقراض الطائفي في بعضها فيحقق ناقصا لاجل
فان بناء العقلاء هنا انهم كالمعلم لا يعلمون مقتضى الاستحقاق بل البناء على اعتبار العلم الاجمالي في كان بناءهم ليس على العمل بالاصل داخل في مقتضى العلم
المعلوم في السفر بل يكون بقاءه انكسها وغيرها من باب الاحتياط والمباد بالمتقربين في قولنا في النوع فلا يكونان الرجلين من منزل المتقربين لا
يؤمنان بناء العقلاء وان لم يكن موجوب في هذا الموضوع لكن الاحتياط في البناء على العلم الاجمالي في كان بناءهم ليس على العمل بالاصل داخل في مقتضى العلم

لان الاشياء

فإن قيل لو ثبت ان العلم
بالأصل في الحادث
فإن قيل لو ثبت ان العلم
بالأصل في الحادث

فإن قيل لو ثبت ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الاول العلم الاجمالي حاصل في العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
في الواقع فلا يتصور في الاصل وهو دليل على ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
لاجل ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الثاني ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الاول ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
وثالث ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
منه وان لا يجر عن ظاهره فيسقط الاستسكان لانقول ان لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الحذر وانما يقتضيه وضع اليد من المقتضى الثاني ورفع اليد عن المقتضى الثاني لان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
المقتضى الثاني من المقتضى الثاني لان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الاول من الثاني وما نحن فيه من قبل الثاني لان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
مثلا اجتذبت الحجة في ذلك ان كان الاحكام فلا يجوز ان لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
فاعلم ان الاستحقاق في الشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
المانع ان العلم الاجمالي هو جرح معتبر عندنا في القول واما ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
لان علمنا علمنا ببقاء الشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
ثالثا ان العلم بالاشك في الحادث لا يشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول
الاجمالي في البعض هو جرح ام لا واما البعض الاخر فيعتبر في الاستحقاق والعلم الاجمالي معان جميع المراجع فان وجدوا لانا لوقفنا في الخبر ونما سمعنا
التي هي قبل الاصل في بعض الاشياء والمؤيد وان لم يوجد مرجع او وجد على الخلف وفي بعض الاشياء لا يعلم الاصل وان وجد مرجع ونما علمنا على ذلك
الدليلين وفي بعض الاشياء لا يوجد مرجع الا على الخلف وفي بعض الاشياء لا يعلم الاصل وان وجد مرجع ونما علمنا على ذلك
لان العلم بهذا الاصل مطلق كان في الموضوعات المشبهة بالحق في بناء العقلاء ليس علمنا على العلم الاجمالي وايضا مقتضى ان الشك في كونه مستحقا عندها اصل ان لم يستلزم لان الحادث حد وثاقه حد المزمع كالزوجه والاول

مثلا اعني العلم الاجمالي ان كان في الاحكام فهو متنا البناء العقل لعمامة ولا ولا اشتراك الغاي مع الخاص ودون عدم انحصار ولا اشتراك في المثلث
بالاجمال مع كون كسبته اعصم في خطاب الفاعل ثم لا يتفقون من ذلك وان كانت المشيئة غير محدودة كما قلنا سابقا وان كان في الموضوع كما لا يحكم معنا
ولا سبيل لما نشأ من كسبه بل هو عكس لا ولا نشأ العقلاء في بعض المواضع على اعني الامس لا العلم الاجمالي ولا في خارج الاجتماع المركب
لان كل من قال بجبر الاستحقاق جبر في معنى وجعل الفاعل راضيا في الجملة فلا يمتنع السلب الكلي ولا سبيل لاننا لا نشأ القطع ببناء العقلاء في بعض
المقامات قال لعدم اعني الاستحقاق فيها اعني كسبها وبالجمله السلب الكلي غير صحيح في بعض المقامات يعني الامس بل اذن احد الاحتمالين الاخرين والحق هو
الاجمعي منهما لانك لو اوجبنا طريقتا انما بالعلوي وحده لم يتحقق بالاصل في بعض المواضع وطرحونا العلم الاجمالي فلان كان ما يشبه الامس مركبا
الاخرى لو ان كان في ثلثين لشخصين وحصل لهما الصنع بخاسته احد الثوبين لعل كل منهما باستحقاقها ثوبه وكان يعمل كل من الشخصين باخذ الثوب
فيها لو كان لكل منهما حوصنا في يد واحد لخصوا بها لولا ان لا يخصصون بالعلم الاجمالي وطرحوا في الثوبين والخصم المخصصين ان كان كان
لشخص واحد لم يتحقق بالاصلاح لخصوا في العلم الاجمالي المتفاوت متفاضل احدهما كما لا يرد وقد يملكون بالاصل العلم الاجمالي مع ما في كثير من المواضع
منه فكل واحد من هذه كذا في العلم الاجمالي المتفاوت متفاضل احدهما كما لا يرد وقد يملكون بالاصل العلم الاجمالي مع ما في كثير من المواضع

[illegible]

مذہب فی جہان الانس و الجن
مذہب فی اثبات و نفي
مذہب فی اللفظ و عمل

المجلس الثامن

13/04/2014

تاج المجلدات

تعمیم

فمنها من اجتمع
فانزل الحاش وعمل

۳۵
فصل فی بیان احوال و مشاغل
و احوال و مشاغل و احوال و مشاغل

في حقل الاستصلاح
في الموضوع الاستراتيجي

المقتضى لما في ذلك من عدم وجوده في نفسه من غير أن يكون له في نفسه شيء من الخلق في الحقيقة فيكون له في الحقيقة وجوده
مستلزم من الاستحقاق الذي له من غير أن يكون له في نفسه شيء من الخلق في الحقيقة فيكون له في الحقيقة وجوده
ذلك لا يقتضي ما لا يستلزم له الكليات ولا الاختصاصات في نفسه من غير أن يكون له في نفسه شيء من الخلق في الحقيقة فيكون له في الحقيقة وجوده

الاستصحاب أم لا بل بطلان الحق أن كان من الكيفيات المتعبرة علماً بالضرورة والأخلاق والعقود من كونه من أرباب المستبينة المطلقة والمقيدة فظهر فيها عارض الاستصحاب
فظهر منه وجوب الاتصاف بالاستصحاب في الأصول. وكيف كان فاعلم أن الاستصحاب في الأصول هو الشرط في إثبات الأصول كما صاعده الوضع وعكس النقل
وهذا الوضع

الاحتمالات المشغولة بالنسبة الى ذلك اللفظ وهذا المعنى خفي فعمله ان يكون ذلك اللفظ مستعملا في غير هذا المعنى في ذلك الاصطلاح ونحوه ان يكون

دليل الحقيقة لا يقتضي الحكم بالحقيقة الخاصة بل هو علامة الحقيقة في الجملة نعم من الحقيقة الخاصة من الاستدلال فان قيل علمكم بالحقيقة

فَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَالنَّصِيحَةُ لِلْمَعْلُومِ

سید الشہداء علی بن ابی طالب علیہ السلام

فمن جاءكم منكم
بالتسليم عليكم
فلا تأكلوا من ثمره

بالاصليين ويطرحنا
في تحصيل
النزاع

مجلس

انفوج

۱۰۰

اشرف الموضع

الموقعية كما كان الحشيش للصحافة والحقير لأن الموضوع ان كان هو لاجزاء الجسميه في بقية قطاع وان كان هو لصفا النوعية في افق
 لا يتبدل الاصل بالاستفاد احوال المقارن الثاني من المقامات وسانا هو موقفه الحقوقيه اعتبارا الاستفاد في تلك المراكز وان كان كل

ففي التحقيق في اعتبارنا
والمنصب

موضع من تلك المواضع حكينا بجران الاستصحاب فيه فهو حجة البينة لعموم الأدلة من الأخبا وبناء العقائد وصدق الانصراف الى غيرها لا مطلقا وكما
فيه بعدم جريان الاستصحابا من تلك المواضع فلا يكون الاستصحاب فيه حجة لان المحضر في الجريان فان قلت ان بناء اهل العقول على العمل
بالاستصحابا يثبت الاخر على عدم الجريان فانه يخرجون عن الكلب توافق المعنى فادبناون من مطالما كان فيه على الكلب ليس لان الادلة استصحابا
منذا يكشف عن جريان الاستصحابا هذا عن اعتباره قلنا اولان عدم تساويهم من هذا المثل ليس لاجل الاستصحاب بل لاجل تغير الطبع عنه وبهذا ذلك
ذلك انهم لا يثبتون ان ثوب الملاءمة لهذا المثل والحقوق الغاسل بالوئاسين فتم وثابتا بالاعتقاد لغيره صارت مودافان بناهم بعد ذلك الحجة
العرضية عن تلك الدودة على عدم الاجتناب عنها مع ان الاستصحابا المذكور موجود ههنا بالبرهان الثاني بناهم على الاجتناب عن حشر عقلي الذي
ويكون فيفاسمع ان الاستصحابا موجود ههنا **الجزء الثالث** انه هل لنا دليل اجتهاد يقضي موافقة الطبيعة المتأخرة المتأثرة للطبيعة المتقدمة
من حيث الحكم او دليل اجتهاد يقضي مخالفتها بالاجها حكما في الطبيعة المتأخرة واجرا عمكم سائر افرادها على تلك الطبيعة المتأخرة لان الحق في الادلة
الاجتهاد على موافقة الطبيعة المتأخرة للطبيعة المتقدمة لغيره حكما غير موجود وكذا دليل اجتهاد على مخالفتها للطبيعة المتأخرة وفي حقيقة دليل
اجتهاد على مخالفتها لسائر افراد الطبيعة المتأثرة اشكال لاننا لا نرى السبب صرح بوجوه كيف يكون اجها مع ان المتفق من الحق والبرهان
العقلية باستصحابا فياست الكلب الواقع في الملة فلو كان الحكم بطارة الملة الحاصل من الكلب اجها عا لم يقع فيه خلاف من هذين الفاضلين فان الظاهر
انما اخذ في الحجة استنباطا حكما بجران الاستصحابا لان يكون حكما بجران الاستصحابا من حيث القاعدة وكان فقيها العباد ولا يجمع الى كماله فحين
موجود بان في كل من قال بعدم حجة الاستصحابا ههنا قال بالحق الطبيعة المتأثرة بسائر افراد تلك الطبيعة فم لو كان الدليل على حكم الطبيعة المتأثرة
لغطاغات او مطلقا شاملا لجميع افرادها في الواقع حتى لا يثبت في الملة من المتقبلين طبيعة اخرى كان ذلك دليلا اجتهادا على مخالفتها للطبيعة المتأثرة بسائر
افراد تلك الطبيعة كقول كل حرام او الحرام او حرام في الملة من المتقبلين في الملة فانه لا يصح في الملة الحاصل من الكلب فلا يجمع ان يجمع
عام ولا متواطيا لنبية الطبيعة المتأخرة في طبيعة اخرى فلو دليل اجتهاد كقولنا في الملة فانه لا يصح في الملة الحاصل من الكلب فلا يجمع ان يجمع

فوق و غیر متزلزل
از انصاف و عدل

في الدليل القاطع الذي يثبت انضمام الرابع **المقام الرابع** هل هذا الصلح مع البشر حكم الطبيعة أم إنشائي بعد عدم جريان الاستصحاب
 وعدم وجوب دليل اجتماع الأصل والخروج بالأصل الذي يبرهن به من حيث الحكم أو وقوعه في الطهارة والنجاسة وهو أصالة الطهارة أصح
 القاطع الكلية للقائه من الشرح المتفق من عموم الأخبار في حكم جهالة الملح والحل والخشبة في جعلها عند الضرر المذكور أي عدم الدليل في الاستصحاب
 وعجزه وأما من حيث الحكم التكليفي فالأصل هل يجوز أن كان المنفصل إليه ذبح مع كالدقة الخاصة من العذرة أو التلويح وعجزه لما مر من أن الأصل في الشيء
 الظاهر إذا لم يصرح بان كان المنفصل إليه من غير ذبح الأرواح فالأصل لا يباح له في بحث أصل الأمانة فهو جلال وظاهر الأصلين ثم أعلم أن رعايته منهم
 أن الأحكام تدور على الأسماء وظاهر الكلام في أنه لا يجمع لأن لا يصرح به الكلب أو سمع غما وبالعكس يصير هذا مثله لما قاله في الخراج كما حكى أن كلما
 سمع التلويح حرام وقد نفى هذا الإشكال صاحب المدارك فحكى عن أبي محمد أنه قال إن لم يقل ما قلنا من أن الأحكام مذكورة في الأسماء

تاریخ

سبحان الله تعالى وجل وقد افاض الله على هذا الامام صاحب الميراث على علمه وحجته انما هو ان قال ان لم يعقل من يقول بغيره والاحكام هذا ان لا يسمع العقل بغير هذا احكاما ليس على الله تعالى العكس لوسعي كل منهما بما سمى الاخر وهذا انما لا يجزى به الوجه التعليم والطبع المستقيم ولكن لما لم يقم من هذا الكلام بغير ما يظهر منه في الاثر بل لا بد من ان الاحكام هذا ان لا يسمع او يتبدل ان كان ذلك للتبدل لا لشيء سببها من يتبدل الشيء كالكلب الذي صار ملحاً فانه بالملح مع ذلك حظه في اتخاذ اللحم الحقيقى والعنبة من حيث التسمية لما من باب العلم او من باب الاصل وهذا المانع ما اوردوه فتاخب المدارك **المقام الثاني** من في نقاض الاستصحاب فان علم ان الاستصحاب المتعارفين ما حكم بان واما موضوعهما واما مختلفان وعلى التقديرين اوجوبهما او عدمهما او مختلفان في الحكم بان او في امان امان ان يكون المتعارض بينهما لا لنفسه بل لاخر خارجي كما اذا علم بان احداً لم يحسن من نجاسة الكلب طهارة الخلق قد نفى وشك في ان المنسوخ بهما واما ان يكون لنفسهما كما اذا علم بطلانه فانه شك في بقاء الطهارة فنفسنا في ثبوتها معلوم **الخامسة** فحصل ان القطع اما بان ارتفاع نجاسة الثوب او طهارته اما فتعارض استحصال طهارة الماء مع استحصال نجاسة الثوب كما اذا غسل ثوباً يتجسس بقى الشك في زوال النجاسة ثم نثر ذلك الثوب على الارض فظاهر في قطع اما بان زوال نجاسة الثوب بالطهارة الارض فتعارض الاستصحاب بان يبق من جهة نفسه بما لا اخر خارجي وكما اذا ورد ذكر على الغليل المتجسس ثم رجا حتى صا ان يزد من كونهما شيئاً ان لا يرد من ارتفاع احد الاربعين اما طهارة الارض او نجاسة المورد فتعارض استحصال طهارة الماء او الوارد مع استحصال نجاسة الماء المورد فان المتعارضين من جهة نفس الاستصحاب هذا العلم الاخر يهتم على تبيين احدهما ان يكون الشك في بقاء المستصحب سبباً عن الشك في نفيه فانه يثبت عدمه المستصحب عن الشك في بقاء كماله بل لا يكون فان الشك في بقاء طهارة الماء ونجاسة المتجسس الماء الاول مسبباً عن الشك في بقاء المستصحب يوجب ارتفاع نجاسة المتجسس عدمها حتى ينجى فكذلك الشك في بقاء نجاسة الثوب المتجسس عدمها حتى ينجى فكذلك الشك في بقاء نجاسة الثوب المتجسس نقصان طهارة الارض المنسوخ عليه في المثال الثاني مسبباً عن الشك في نفيه نجاسة الثوب طهارة الارض فانه يثبت ان يكون الشك في بقاء كل من المستصحبين مسبباً عن الشك في بقاء الآخر فياقتضيه كماله الثاني لثبوت الشك فيه مسبباً فياقتضيه كماله من الطهارة والنجاسة لاخر اذ اعترض في ذلك فاعلم ان الكلام انما هو في العلم الاول وهو الاستصحاب ان الحكم ان الوجوب المتعارضان من جهة نفسها مع كون الشك فيها مسبباً عن الشك في ما يقتضيه حيث يكون المثالان من جهة واحدة كالمثالين المذكورين بل يجرى مجرى بطلان جميعها ولا بد من وقت او بطلان جميعها او يثبت بينهما او يؤخذ بالراجح

فی خاص

منها ولم نزلنا هنا الا بالاعمال بكماله فقال له بعض افاضل المشايخ في حكم في المثال نجاسة الثوب طهارة الارض لان العمل بالدين لازم ولا بد
من الحكم ببقاء نجاسة الثوب بنجاسة الارض اذ لا دليل على ان الملاقاة للنجس بالاصل غير اربعة فان كبره في ذلك كماله في نجس نجس لم يثبت وانما الملاقاة
للنجس لا يثبت بالاصل نعم يوجد قول بالوقف اربعة كما عن صاحب الزاين في حكم يسلم على المستحقين بين الدين احدهما موضوعي والاخر حكمي وفي
الحقيقة هذا القول لازم كل من يقول بالوقف في تعارض الموضوعي والحكمي والحق عندنا العمل بالراجح من الاصلين بالرجحان الذي في حكم بنجاسة الارض
في المثال المفروض وبطهارة النجس في الماء على المثال الاخر لرجحان استحقاق بقاء نجاسة الثوب على استحقاق طهارة الارض كونه جازيا طهارة الحكم اذ هو
موجب لصحة التوبة بكماله ونجاسة الارض لا يمنع العمل بالنجاسة بل من الحكم بنجاسة الارض اربعة اذا نشأ الثوب المذكور وعليها وكان استحقاق طهارة
الماء ارجح من استحقاق بقاء نجاسة النجس في الدليل المذكور وبطلان العمل بالاختلاف امور **الاول** الاخبار المقتضية بعد جواز نقض اليقين بالشك فانا
في الثوب نجس المستقل الذي نشأ على الارض قاطع بالنجاسة فالدليل ان استحقاقها بالشك ولا شك ان مقتضى ليس يقين اليقين السابق لا يتقاضيه
فمن اجل حكمه وبطلان المارد بمقتضى الحكم اربعة بل معبر من جملته بنجاسة ملازمة بنفسه لا يختص بظهر نجاسة الارض في الثوب بل في غيره لا يختص بالارض
جرى ان استحقاق طهارة الارض اذ قبل نشأ ثوب المعلوم نجاسته بالاستحقاق طهارة الارض مقطوعة فلا استحقاق وبعد لنشأ طهارة الارض لا يتقاضيه
بالنجس الشرعي فلا استحقاق اربعة وكذا الكلام في الماء المستطوع طهارة الارض بما به مقتضى النجاسة والحاصل ان التعارض هنا بذكر وبعد لنا امل لا يفتقر
الثاني استمرار طهارة اهل العقول على ذلك لا ترى انهم لو علموا بنجاسة شيء سابقا ثم شكوا في ارتفاعه لعسا وما لا في ذلك الشيء ولا يعلمون ما لا
بان يثبتوا ان الشيء نجس ملازمة طاهر من هنا يظهر اننا لو سلمنا ان مقتضى الاحتياط العمل بكلا الاصلين فلا اقل من كون بناهم مرجحا لما يقدمون على
الثاني ان مقتضى الاتفاق في ما ذكرناه من الغاطين بالاستحقاق فلم نر هنا غاملا بالاصلين معا والحاصل ان استحقاق المزيل مقدم عندنا على استحقاق
المزيل بمعنى ما شك في فاقته بل لا يخبر ان كان الشك في القيام بالارتفاع مستحيبا عن الشك في ناقصه احدى المعينين الاخر كما شرعوا في مزيل
على الاخر للموجوب المذكور ورد على من عمل بالاصلين معاً حكم بنجاسة الثوب المنشق وبطهارة الارض لولان حكم بطهارة غسالة الثوب بايعنا
للاصل ورجح العمل عليه الفصل في اقسام الغسالة في حكم بنجاسته غسالة الثوب بنجاسته وبطهارة غسالة الارض بالاصل فلم يقل بهذا الفصل احد مشايخ
الغسالة لثنا القليل خرق للاجماع المركب **فان قيل** هذا النجاس بالاصلين من مذهب طهارة الغسالة المطلقة غسالة الماء علم نجاستها كما يسمع من راجح كبره
المقتضى خرق الاجماع قلنا نعم لكن لازم كلامه هنا القليل في ثواب الغسالة الذي كان قائل بنجاسته غسالة الماء علم نجاسته لثنا ان هذا القليل على
بطهارة غسالة الثوب المزبور من ثواب الاستحقاق بالاصلين بخلاف الاتفاق في المنازعة بين ثواب لغسالة دفعه وبطلان ذلك لان لا يخرج من الجواز الارض
الملا في هذا الثوب بالارض الطاهرة في جميع الاحكام الخطا لثنا الاستحقاق في الجواز على التام انا الحكم فافهم واما السلي فلان مقتضى استحقاق
بقاء الامر بصلوه ان لا يبعد على هذه الارض ولا يجرى بها علم بالاصلين مع ان شرع بجواز التجو عليها والتيمم بها ثم اقل ان الحكم بطهارة هذا الارض
لمنع كبره في قول كل ملاق للنجس نجس لو كان نجسا بالاصل فاسدا ذهني لا يحتاج في الحكم بنجاسته هذه الارض لغير استحقاق نجاسته الثوب لان الاحتياط
لما استحقاب النجاسة كما ثبتت بنجاسته الثوب كمال بنيت نجاسته ملازمة اذ غدا لا يخبر عدم جواز نقض اليقين بالشك في مقتضى الاحتياط في من الشك في من
واللاحق في شيء من الاحكام ومن جملته نجاسته الملاقاة ثم اعلم ان الشك في مقام المستحق المزيل قد تقدم على الشك في بقاء المزيل كما اذا شككنا في طهارة
بعد ما علمنا طهارة ترسا بقا فعل منه بالاستحقاق ثم ردنا ظاهره بنجس في ذلك الماء فان الاستحقاق الاول من قبل مقدم على الثاني فيعتبر زمانا في
لا يتقدم احدهما على الاخر بل يتقاربان كما اذا شككنا في طهارة الماء المفروض وبطلان غسالة المزيل في الشك في بقاء طهارة الماء الذي غسالة
بمع الشك في ارتفاع نجاسته المعصورة واحدة وان سبب احد الشك من الاخر فعمل العامل بالاصلين معا بعم كل امرئ بالنسبة الى مقتضى ما
هو مقتضى كلامه ان يحضره القسم الاخر بان يقول في الاول من القسمين بتقدم المزيل وبطلانها معا في القسم الثاني ان قال بالنسبة من علمنا
وان خصص العمل بالاصلين بالقسم الثاني في رتبة العمل العقل اربعة فانهم لا يفرقون بين القسمين في تقدم المزيل وثانها
ان خلاف الاحتياط اربعة اذ لو لم تكن تلك الاحتياط اهل العرف لقد هو الرتب على المزال في كل من القسمين بفعل الاحتياط ولعل المستفاد ان المستفاد من
الاخبار لزوم ابقاء ما كان علمنا كان على حسب استعداده للبقاء وان استعد النجاسة في المثال المفروض الى حد يتقاضي طهارة الارض بخلاف
استعد طهارة فان اقصاهما للبقاء الى ان يرد عليه مانع اقصى واما ثانياً فانه خلاف الاجماع المركب في من قدم المزيل على المزال في القسم الاول
قد علم في الثاني اربعة ومن عمل بالاصلين في الثاني على ما في الاول اربعة فتدبروا معان على الاكثرين اربعة في القسم الثاني على ما ذكرناه وخامسا
ان العمل بالاصلين في الثاني في المزيل في الاول حكم باناه العقل السليم الا ترى انه لو كلف احد من اهل العرف من جانب سببه باخذ الاستحقاق المزيل
في القسم الاول مع سكوته عن القسم الثاني لم يحق في الحكم بل نامل ونزل ثم اعلم ان هذا العامل بالاصلين في مثال الثوب المنشق على الارض في غير
عدم التعارض بين هذين الاصلين كما مرشدا اليه من غير كبر فيقول الملاقاة باي نجس كان بان يقول ان خاتمة ما يقتضيه صا لنجاسته الثوب هو الحكم في
الثوب لا في رتبة ما يقتضيه صا طهارة الارض الملا في الثوب هو الحكم بطهارة الارض لا في التعارض بينهما فانه شرع في النزاع فلا معنى لهذا المفروض
من التعارضين وان فرض التعارض بينهما كما يقتضيه عرفان كلامه بان يقول ان استحقاق الارض بمقتضى ترتيب جميع احكام الطهارة حتى طهارة الملاقاة فلا استحقاق
بنجاسته الثوب وترتيب احكام النجاسته حتى نجاسته الارض الملا في رتبة التعارض بين الاصلين ح تصبر من ثواب تعارض الدنيا بين الدنيا لا بد من الرجوع
الى المرجح لا من ثواب تعارض العالمين من وجهه حتى يتصور بعد ما في الاخرين ولا يها بشي منها وما مائة الاحتياك وكذا هذا الثاني في المثال

يدرونها أو سطرها للعدل الحاكم بطلان ترجيح المرجوح على الرجح أو الشك بينه أو لو لم يحصل له الظن بعد الغرض محلا لأصولا لثباته وفي جريان فتواه وتقليد
الفتاواه وجواز قضائه وصكوكه وجهاً كان في وجوبها جهاً للترجيح في مسألة الترخي أو تقليد أو جوازها بغيرها أو وجوبها أصل من شرط لا جهاً المطلق معزلة عن
مادة وهيئة ولولها ولولا تقليد المصل للملح لا إذا كان المدرك في بابها فلا بد من لا جهاً للأصل وتكفي معرفة مقتضى الحاجة في الاستنباط ولولا القوة دسماً
للعلم والتقليد ومعرفة علم الكلام بفقد ما يتوقف عليه حصول الاعتقاد بالحكم الشرعي ولو لم يكن بنحو مرجعية كماله وفي اشتراط لا جهاً أو كفاً في التقليد وجهاً

بأخباره ومقتضى
علمه في تناقض
مقتضى

معلومنا فلا بد من في الإجماع المركبات يكون من الطرفين **الثالث** الأخبار كما تشككنا في تقديم الزيل بنسبها هنا بغير خوف سابق فان
الشك في بقاء الموضوع قبل الشك في بقاء الحكم كان قطعنا بالكرية ثم شككنا فيها ثم بعد ذلك اردنا نظرية تتجسس بغير قواها لبقاء الموضوع
سلبه عن المعارض لبقول النظرية بالتجسس بقطع بالنجاسة وبعد بقطع بارتفاع النجاسة بالزيل الشرعي فلا استصحاب في جانب الحكم حقيقة وان كان
الشك في بقاء الموضوع مجامعاً للشك في الحكم فالشك بالاختصاص على عوداً سبق من انما اولا عتقت على العرف لبقاء الموضوع على الحكم
الرابع طريقه اهل العقول على تقديم الموضوع في ثباتها تكون دلالة على نفس جبهة الاستصحاب فكيف تكون من جهاً لاحدا الاستصحاب على الاخر
اي الموضوع على الحكم **المسألة** على اكثر من وجه في الظاهر في الإجماع من الغامضين بالاستصحاب ومخالفة البعض أيضاً **المسألة** الأولى في الظاهر
للحجة ولو لم يكن دليلاً مستقلاً فانا قد ذهبنا سابقاً الى تقديم استصحاب الزيل وهذا المعنى موجود هنا مع امر اخر وهو ان كل من على بالاستصحاب الموضوع
هنا لم يثبت على بالاستصحاب الزيل بخلاف العكس فالمعلوم ان الاستصحاب الموضوع من غير على استصحاب الزيل تحت الزيل بستان جبهة الموضوع بطريق
اول فان قلت **الإجماع** الذي نقله الشيخ على في معارض مع الإجماع الذي نقله صاحب الزيل في تقديم استصحاب النجاسة على استصحاب الظاهر
مع كون الاستصحاب الموضوع بغير مخالفة الاستصحاب النجاسة فقال واما لو انفصل ما في الموضوع ثم انصل بالمادة المذكورة المشكوك فيها فالاختصاص
البقاء على النجاسة لاستصحابها التسليم من المعارض وان احتمل الظاهرة في الجبهة بغير عكس جبهة الزيل في مكان وجوده للمعارض من جهاً للملا
الظاهر مثله لان الظاهر كون الاستصحاب الاول جهاً عليه ثم كلاً مرة وبغيره من حكم بعدم قبول المظهر بطلان وان كانت المادة المشكوك
الأكبر مسبوقة فيها وان استصحاب النجاسة مقدم على استصحاب الظاهرة مع كون الاستصحاب الموضوع على استصحاب الكرية مخالفاً للمادة انما قد اشترى
عليك مختاراً لا يشك في كون مختاره في أصله مسألة معارض الاستصحاب الموضوع مع الاستصحاب الحكمي هو طرحها والرجحان الفواحد برشد
لذلك كلاً مرة في الرأى في النجاسة ماء المخاض يخرج ما لا فائدة في النجاسة حين اتصاله بالمادة فقال وفي مخالفة مع المخاض بالملفات حين اتصاله
بالمادة مع الشك في ثباتها على اعتبارها فيها خاصة او مع ما في المخاض جهاً بل قبل قولان وبغيره لقطع باطلها في لوط وطولها والشك بغيره عن
الكرية لاستصحابها في الظاهر والمادة على الكرية وهو في الأصلين البراءة وكلامه ظاهر حتى يعلم ان قد رد لوط وطولها بعد تبين بغيره ما لم يكن
مخالفاً اليها فلا بد من ذلك لغرضها من الجانبين فيجوز الاصلان سليمين عن المعارض انتهى كلاً مرة وفي مقام معلوم ان قولهم لوط وطولها بعد
تبين بغيره المخاض ان على استصحاب الظاهرة واستصحاب القلة قد بقا رضاء وبتساوقاً في أصل البراءة وعموم كل علم ظاهر سليمين عن المعارض
ان الاستصحاب الحكمي والموضوع عند متساوياً باعتبار الرتبة واذع من مختاره فتقولان لان الاختصاص بين الجاهلين لان السبيل لجان العلم
استدركه بدنه على تقديم استصحاب النجاسة على الظاهرة اذا انفادنا وكان من ههنا لساناً في الموضوع الحكمي في تقديم استصحاب النجاسة على
الكرية بنظر المان الاجماع من احد المتساويين رتبة موجوداً في الخارج في ثباتها مسكناً تناقض الاجماع لكن الاجماع الذي حكاه الشيخ في قوله
بن ذهاب المنطوق والاشارة ان المعارض بما يكون مسلماً ان ادعى استصحاب الاجماع على تقديم مطلق الاستصحاب الحكمي على الموضوع لم يظهر منه ذلك بل
ادعى الاجماع على تقديم استصحاب النجاسة على الموضوع في مقام **قلت** اصل علم اهل العقول بتقديم الاستصحاب الموضوع ليس من ثواب تقديم الموضوع
من حيث هو على الحكم بل من بغيره الحكم الملازم للموضوع على الحكمي المعارض امثالاً لوقوعه في شكوك النجاسة المسبوق بها في موضع شكوك
مسبوقة فانما يحكم بطلان الماء كما يحتمل ان يكون لاجل تقديم الاستصحاب الموضوع اما الكرية على الحكمي النجاسة كذا يحتمل ان يكون لاجل تقديم الاستصحاب
الحكمي المقادير للموضوع على استصحاب الظاهرة الماء على استصحاب النجاسة فلا بد من تبين جهة علم من معين **قلت** اولاً ان لفاد من بين الاستصحاب
الحكميين في هذا المثال من قبل معارض الزيل والمزال قد عرفت سابقاً ان استصحاب الزيل عند المفرد مقدم على استصحاب المزال ومقتضى ذلك ان
هنا استصحاب النجاسة على استصحاب الظاهرة لا انعكس ذلك كما شفعنا ان نظره في التقديم انما هو على استصحاب الكرية وثانياً ان الفرض في الاستصحاب
استصحاب حكمي ملازم للموضوع بل يشتمل على استصحاب حكمي مخالف للموضوع كما لو وقع علة في بناء مشكوك الكرية مع سبقه باطله ففقد استصحاب
القلة في النجاسة الماء ومقتضى استصحاب الظاهرة عند النجاسة ومعلوم ان بناءهم هنا على تقديم الموضوع في النجاسة تقديمها بالاستصحاب
الموضوع على استصحاب الحكمي لضعف الظاهرة وثالثاً ان المصنف يعلم ان نظره في التقديم في تلك المواضع على استصحاب الموضوع كالحكم المقادير معه
ثم اعلم ان لتعارض بين الموضوع والحكمي قد يكون مسبباً عن نفسه ما قد حكمه وقد يكون مسبباً عن الخارج فيكون الشك في الخراف كما
لو شك في بقاءه في بطلانها في بطلانها بعد القطع بارتفاع احد المتعديين لقطع ببقائه وهذا الفرض قابل لكن لو وجد بناء اهل العقول على العمل
بالاصليين وطرح العلم الاجمالي في الاستصحاب الموضوع او جوبهين كانا ام عديتين نام مختلفتين مع كون المعارض مسبباً عن بعض الاستصحاب
فالحكمي بهما من تقديم الزيل على المزال وامثلة كثيرة كما لو شك في بقاءه في بطلانها فان استصحاب جوبه معارض باستصحاب عدم افعال الخبر
من الاضال الخالية اما الاثبات العقلية والممكنة فهو من لوازم وجوده الخارجي بحيث لا تصح ان يكون محجبه للاستصحاب الجاهل الاضال الخالية
فيها الاستصحاب معارض استصحاب جوبه وكما لو دار الامر بين الاشكال والحققة والجواز فاصل عدم تعدد الوضع المتضمن للنجاسة معارض مع اصل
عدم ملاحظة المناسبة المتضمن للاشكال فيكون من وجوبه من مسافر الى مكان معين فليكن الوصول الى المنزل في ليلته او ليلته في ليلته في ليلته
ما يربطه من المكان فشككنا في انه هل خرج عن المكان ذلك وصل اليه ليلته لافاضال لبقائه ارادة المسافر الى ذلك المكان المتضمنة للخروج عن هذا المنزل
واليلته معارض مع اصل عدم الخروج هذا اذا كان احد المتعديين لا لغيره لما اذا لم يكن كذلك فلا بد من الوقف هذا اذا كان لتعارض بين الموضوع

في تقديم
الزيل

الرجاء اما الاجل يحتمل شرابط الزاوي ويحتمل انسيا النظم ويحتمل ان يقطع اولن حيا لقطعتا اذا تصادفت وشكوك الاختيارين والاعتناء كما مر في
جواز الكفاء بصريح النص وتضعفه وجهان تقدمنا ومعرفة علم الأصول لا يمتنع ان يكونا على ضرب من ذلك المقصود وتكفي الملكة المشرك في العربية ولا يمتنع التقليل للاجل
ومعرفة علم المنطق اجتهادا ولو لم يكن كذلك لمتكفل اجتهاد جميع الدليل من سبقه ومعرفة فروع الاجماع ولو لم يكن كذلك لمتكفل اجتهاد جميع الدليل من سبقه ومعرفة فروع الاجماع ولو لم يكن كذلك لمتكفل اجتهاد جميع الدليل من سبقه
من الشرابط كما يستتبع عن الشرابط تدبر على فهم ايات الاحكام وهي التي اكدت ان استنتاج الاحكام منها مطابقة وقضنا ان العلم انهم بشر لان يكون لسان الاجابة
لا يتباطا الانوار

مسببا عن نفسه ما اذا اشيع امر خارجي فكل من الاصلين اذا كان العمل بها لتخصيصه والافاقا لوقت ما يقع الان يوجد وجه واحد
الاستغناء بين وجه كان المرجح بنفسه ما على الدليل بالاستقلال فهو المتبع من غير ملاحظة الاصل والافاقا لوقت ما يقع الان يوجد وجه واحد
ما ذكرنا ان الزيل يقدم على الزائل في جميع الاحوال وان كان كل منهما من ملاحقا لوقت من حيث القاعدة **المقام السادس** في انه هل يجوز
بطل العمل بالاستغناء ام لا بل هو جرح في قبل العجز وعلى من هو الوجوب هل يكون وجوبه بشرط ما يقع ان الزيل يقدم على الزائل في جميع الاحوال وان كان كل منهما من ملاحقا لوقت من حيث القاعدة
بالاستغناء لا على تزل العجز ويكون وجوبه بنفسه والكلام هنا يقع في فروع الاصل في المشبهة بالحكمة فاعلم ان الاصل الاول هو وجوب
العمل بالاستغناء قبل العجز لا نعمل بما وراء العلم والاصل في كل امر غير على هو عدم جواز العمل بالامع اليقين بالخوار وهو هنا يكون بعد
عن الدليل الاجتهاد من حيث الحكم المتكافئ لما من حيث الحكم الوضع فالاصح عدم جبهة الاستصحاب قبل العجز ايها الاصل الاول

ولان كل من يجوز العمل قال بعدم الجبهة ونحن اذا قلنا ان الاصل عدم الجواز ثبت عدم الجبهة بالاجماع المركب دافع عن الاصل فاعلم انه لا يجوز
العمل بالاصل اعني الاستغناء في الاحكام الشرعية قبل العجز للاصل المذكور وللإجماع الفاطمي لانك اذا علمت بالاستغناء قبل العجز فاعلم ان العمل
ببطلان الادلة العقلية حاصل البراءة والا باحتياط قبل العجز فاعلم ان العمل بالاصل المذكور وللإجماع الفاطمي لانك اذا علمت بالاستغناء قبل العجز فاعلم ان العمل
العقائرية ويجوز ان يكون الاستغناء هذا حكم صرف ولا لولولة القطعية لان اذا لم يجز العمل بالادلة الاجتهادية قبل العجز فاعلم ان العمل
اولى قطعاً فان قلنا ان اول وجه الاستغناء كالاختصاص مطلقاً بالنسبة الى قبل العجز بعد قلنا او لا انها واردة في مقام بيان حكم احكام هو
جبهة من الاستغناء لا سيما شرابط العمل به فلا اطلاق لها باعتبار ثبوتها سلبا الاطلاق لكنه معتد بما مر من الادلة الاجتهادية العظيمة الموضع
الثاني في الموضوعات المستنبطة والحق ان العمل بالاستغناء فيها ايضا يحتاج الى العجز للاصل المذكور وظهور الاتفاق ولا لولولة العظيمة

اذ العمل بقول الحق الذي هو دليل اجتهادي في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
العمل في العجز مستلزم للعقائرية لكثرة الفوارق التي يحتاج فيها الى الاستغناء بحيث تقطع بيننا بعضنا للواقع وما قوم اطلاق
الاختصاص فلا يمتنع ان يفرقنا لادلة على جبهة من الاستغناء في اللغات فكيف على جبهة قبل العجز **فان قلت** ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
العمل بالاستغناء في اللغات قلنا نعم لكن ليس لمتنفيين لان لزوم الحقا لغير القطعية لان الواو عليهم لعل لا مورد او فرياد ما يمتنع اعتبار
طريقه اهل العقول بعد ورود الدليل على خلافه من جهة طريقه فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
الاكثر قائم على لزوم العجز لولولة القطع على لزوم العجز المستنبط من الاولوية **الموضع الثالث** في الموضوعات الصرفة ولا ريب ان الاصل
الاولى فيها ان لا يعمل بالاستغناء فيها الا بعد العجز ثانياً ولا دليل على خلافه لان اطلاق الاختصاص منه مائة والاجماع المحقق غير معلوم

الاجماع المقبول للتدريج بعض ما خرى المناظرين وان كان موجوداً لكن ليس بجرح وان قلنا بان المسئلة فرياد لا الظن منه غير حاصل
على من حصول الظن المسئلة اصولية لا تعمل فيها بالظن واما بناء العقلاء فهو مسل لكن فيما كان الاستغناء مؤثراً للاختصاص كما استصحنا الحجة
او كان احكاما عقلاء في حيزه ذلك لم يثبت بناءه فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
نور حيث قال قلت هل على ان شكك في ان ارضاً شيئاً ان نظره قائم لا ولكنك انما تريد ان تنهبا الشك الذي وقع في نفسك قلنا
انما يستثنى منها عدم لزوم العجز او رد الفاضل مطلق فلا يمتنع التسك به على نفي لزوم العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
العجز في ليل الى رمضان مضافاً الى ان الرواية ظنية والمسئلة علمية اصولية لان جعل مسئلة الاستغناء فرياد مائة او في الجملة او جعل

ان في اصولية جبهة فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
نفسه شرعياً وقيل بالاجواز بناء على عدم وجود العلم الايجابي بالشيء في الاحكام المشبهة التي لم يعل منها ايضاً في الاستغناء في المشبهة بالاجماع
ما علم في غير موضع بقاءه وقيل بعدم الجواز لان العلم الاجمالي بوجود الشيء بين تلك المشبهات حاصل ببسطة الاستغناء لكون الشك في الجملة
والحق في اجزاء الاستغناء مطلقاً على علم الاجمالي بين المشبهات او كان علم الاجمالي بين المشبهات هو كان علم الاجمالي في المشبهات وهو كان علم الاجمالي في المشبهات
بالاجمال مطلقاً في جبهة المشبهات ام لا ونحن اذا اثبتنا اجوازاً عند عدم العلم الاجمالي في المشبهات لان الاصل الاول في المشبهات هو العلم الاجمالي في المشبهات

العمل بالاستغناء الاب بطل وهو مفقود هنا اما الاختصاص فلا يتصرفنا الى ابقاء الاحكام لولا صلة البنا من جانبهم لا مطلقاً للاحكام واما بناء
فمنه وجوب داخراً لا ترى انهم لو علموا جبهة الجرح في شرع عيسى ولم يعملوا ان النبي كرهه بقاء لم لا يعملوا باصل البراءة وفقاً للشرع **فان قلت** ان بناءهم
لوسم جرح عدم ابقاءه فاعلم ان النسبة الى شخص لم يتدبروا بالدين السابق كالموجود في زماننا انما من تدبر بالدين السابق في زماننا وتكون
عليه حكمه كما لم يوجد بن اول بشر النبي فلا شك في كون بناءه على اعتبار الاستغناء قطعاً واذا ثبت جبهة الاستغناء لم يثبت لنا ابقاءه بالاجماع المركب
قلنا ذلك لكن يمنع الاجماع المركب سلباً الاجماع ايضاً لكنه مقول بجهلهم لاننا ثبت عدم الجبهة لاشياءنا من هو موجود في هذا الزمان
بناءه لغيره وقيل الباقي بالاجماع المركب عكس ما تقول بعد تعارضنا واما قطعنا بجمع الى الاصل الاول **فان قلت** صفة اجتهادنا

وهي جبهة اجتهاد اصل البراءة ناجم عن العلم المركب فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز فاعلم ان العمل بالاستغناء في اللغات يحتاج الى العجز
الاجتهاد من هي بناء العقلاء فالمرجح وجوده وان كان المراد بالمعارضة في المسئلة الفرعية كمال العمل بعينه لتقديم اليها الاشياء
فالاجماع المركب مسلم ولكن على ان يفهم بعد كون الخصم من الاصل لغيره ايضاً **قلنا** بيننا الحقا لغيره القطعية وهي مرة قلنا بلزم

في وجه الاستغناء

في وجه الاستغناء

في وجه الاستغناء

مفضل لا تمري
على قلبك
في القلب

ضابطہ

عَلَى رُفْعِ الْيَدَيْنِ

فی سبب فطرتی و فطری

وعليه وفي كونه من الجنين والوجوه والاختصاصات على وجه لا يوجب وجوب تقدم المسائل المتعم بها التوكيداً وبشرط مقتضى أصل الشغل كونه شرطاً للصحة الشرعية
وعدم كفاية الموافقة لاقتباهاً إلا أن يكون في المقام إطلاقاً كما يصح به بناء العقلاء وقاعدة من غير أن يحكم بالحكم الكائن من دون مدخلية العلم والجهل الموجبة على
حديث عام رغم لو علم بعدم المطابقة أو شك فيها والوقت باق وجباً لا إعادة قاصرة ومقتضى الاستصحاب ابقاء الأمر

والاكتفاء بغيره إلى الفرد وهو مقتضى معنى اللغو إلى الملكية الخاصة الخاصة في الحكم الشرعي اعتقاداً بأن كان أم علمها فبشأن ملكه على أصل
ابصاره هو مقتضى لفظها بين الكل وهذا الفرد الخاص مناد وهو مقتضى الملكية الشرعية العينية فبشأن ملكه على الأصول والعقوبات لا الاعتقاد بأن
من الشبهة وهو مقتضى لفظها بين الكل وهذا الفرد الخاص من وجوه مقتضى التبادر كونه حقيقة في الملكية الخاصة على الشبهة الشرعية بل مقتضى
الاجتهاد عن ملكه المقتضى فالقول للطبيب الخاص أنه يجتهد وله رتبة الاجتهاد نعم في الحقيقة وهذا التقييد خارج عن محل الفرض والكل
في المطلق الخارج عن التقييد بل القاعدة المقتضى أنه هنا بل يمكن تحريم عدم صحة السلب عن خصوص الملكية الشرعية الشرعية وبشكل يتجوز من مقتضى
تقديم الاجتهاد على تلك الملكية الخاصة والاعتقاد بالانقسام وجوداً وبأنه لو كان حقيقة في الملكية الخاصة لم تكن النكاحية قوله هي الاجتهاد في
وحصل النقض في قوله هي الاجتهاد في أصول المقادير بعد التخليع لأصعب سلب الاجتهاد عن مطلق الملكية في علم حصل فالحق أن يقال
الاجتهاد في اصطلاح الأصوليين حقيقة في الملكية الخاصة ولهذا الاعتبار مع سلب عن الملكية المطلقة فحققت التسليم في الاجتهاد أساساً على
ذلك وفي اصطلاح مطلقاً على حقيقة بغيره في الملكية المطلقة والاشهاد على عدم صحة السلب في مقتضى قطع النظر عن اصطلاح أهل
الأصول فلا تناقض في وجوده حقيقة السلب هذه في المقام الثالث من الملكية الخاصة لا استنباط الحكم الشرعي فتكون ملكه عليه وقد تكون
ملكه عليه وقد يكون ملكه عليه من الملكية المنفردة إليها الاجتهاد هي الظنية فقط أم بشأن العلية النظرية وأما الضرر وهذا المثل للاجتهاد في
الطاقة في خارج قطعاً النكاح المنفردة له هو مطلق الملكية عليه لعدم صحة سلب الاجتهاد عن ملكه على أصله في بعض المسائل
الشرعية وليس له ملكه عليه أصلاً إلا في ما هو من الملكية ملكه يحصل الحكم الظاهري أم الظاهر أم الواقع أم الإجماع فان كان المراد الظاهر
اشكل الأمر بعدم التفرقة بين الاجتهاد والفقه انبثاقاً على جعل الفقه عبارة عن العلم بالحكم الظاهر أو ملكه الحكم الظاهر ولو كان المراد
الحكم اشكل الأمر في الفرد الظاهر منه لما قلناه فان بناه على تباين الفقه مع ما مع الاجتهاد وان كان المراد الواقع اشكل لعدم صدق الاجتهاد
والتجديد على ما لم ملكه استنباطاً بعقل الأحكام الظاهرة فقط كنزاً واستغنى في مسألة أصل البراءة وأصلاً لا فائدة بحيث كان له ملكه
أبناء القاعدة في مظهرها إلا أن يجاب بأخبار الشوا الاجتهاد والتزام عدم صدق الاجتهاد على ما ذكره بل يصح سلباً اصطلاحاً عن مثل ذلك الشخص
مضافاً إلى أنه لا ينعكس ملكه الاجتهاد في الأحكام الظاهرة على الباطل بل ربما عن ملكه الظن بالحكم الواقعي أم في أصح المراتب بالملك مطلقاً
الملك يحصل الظن بالحكم الواقعي حيث مثل من لم ملكه فم عينا بل القوم فاستغنى ومعه فم يحصل الظن من دون شك بكونه ما يستغنى في الغن
بحيث يستنبط الحكم الواقعي طناً بظهور واجتهاد وقد تارة المراد من الملكية بالعلم الاجتهاد الظاهر لا بغيره سلباً لاجتهاد عن ملكه مثل ذلك
الفتن الأول يحصل ما ذكرنا لاجتهاد عند الأصوليين ملكه يقتضيه ما على مقتضى الاعتقاد بالحكم الشرعي أم في مقتضى النظر ببقية
الاشكال في شيء وهو أن للاجتهاد بغيرها ملكاً وبغيرها ملكاً وبغيرها ملكاً كل شيء يقتضيه فان ملكه اليقظة الأصل للمساءلة ما حوزة من حالها
الشيء هو البناء والحال لا ينعكس من الاجتهاد باستغنى الواسع كما ينبغي وهو حصول الملك في حال من ملكه بغيره على ما على
استنباط الحكم ومقتضى قاعدة أخذ ملكه شيء من حاله شيء ان يكون الاجتهاد الملكي عبارة عن ملكه استغنى الواسع مقتضى الاعتقاد
والظن بالملك الاستنباط فان لا يستلزم الثاني ويكون الثاني عبارة عن استنباط الحكم الشرعي فاما تفرقه في الحال فيقتضي أن يستغنى
العقبة ترسخ مقتضى الظن بالحكم الشرعي **وفيه** لا أن مقتضى العقبة غير محتاج إلى أنه لا ينبغي مقتضى استغنى الواسع من استغنى الواسع
وان لم يكن ما روي في الغن لا يفرق من الاستغنى في مقتضى الظن بالحكم الشرعي بل الظن من استغنى الواسع من ملكه هو بعد المارسة في الغن وثانياً أمر
مستلزم للعدول على مقتضى ذلك التعريف لا بالان يكون الشخص مقتضى أو لا يوجب مقتضى لربية الاجتهاد مع الاعتقاد لا يكون الاعتقاد لاجتهاد
محتاجاً لثباته لا يفرق في الاجتهاد مقتضى الظن بغير العلم بالظن بعد صحة السلب رابعاً ان لظن من هذا التعريف لا بد من حصول الظن بعد الاستغنى
وان لم يحصل الظن مدخلية في معنى الاجتهاد وليس كذلك الاجتهاد هو استغنى الواسع مقتضى الظن حصوله وعند عدم الحصول على الأصول
الوحيات العقابية لكن مقتضى استغنى هذا ان الاجتهاد في ما قد أساساً بقاء من المراد من الملكية هو ملكه مقتضى الظن بالحكم وخاصة السلب
الظن من هذا التعريف لا يفرق من كون الشخص عند استغنى الواسع فاصلاً مقتضى الظن وليس كذلك ان لو لم يقل لا بد من مقتضى
العلم أو لا فلا فائدة من القول بكونه فاصلاً مقتضى الاعتقاد هذا ولعلنا ان يقول مقتضى العقبة محتاج إلى أن المراد من استغنى الواسع مطلقاً بل العلم
واعمال النظر في المسئلة الشرعية مقتضى الظن وكون الشخص عاوا فبالمقتضى لا دخل بغيره ولا جتهاد فلو لم يدرج مقتضى العقبة في مقتضى استغنى الواسع
العلمي **وفيه** نظر فيمكن الجواب أن التعريف من المراد من ملكه العقبة من الاستعداد وقابلية تمييز العلم بالحكم الظاهر لا الفقه الفطري في
الدراسة فغيرها فلهذا هو ان الاجتهاد استغنى العقبة وسعة مقتضى الاجتهاد بالحكم الشرعي أم في الواقع فم ذكرنا لاجتهاد على أصله
لفظ مشترك بين المكونين في شيء وهو أن مقتضى العقبة لا يدخل في التعريف بالحكم الظاهر فاما المراد من ملكه العقبة وحال العلم بالحكم الظاهر فان كان
الشافعي لم يفرق عن الانكاس في شيء من ملكه اجتهاد بعض المسائل الشرعية على القول بالواقع وعدم الجبر في التعريف لا بد من مقتضى ملكه العقبة
على هذا القول لا ملكه العقبة إنما هو ملكه العلم بالحكم الظاهر وذلك انما هو مقتضى الشخص على هذا القول ان كان له ملكه اجتهاد كل المسائل الشرعية ان
ملكه العلم بالحكم الظاهر إنما هو مقتضى الجبر وعلى من هذا القول لا يكون حجة الا اذا كان له ملكه الاجتهاد في كل المفرد من ملكه الاجتهاد
في المعنى يخرج عن التعريف الخالفاً قلنا ان الاجتهاد موضوع مطلق الملكية ولا بد من التباين بين الملكية والحال وان لم يفرق بين مقتضى العقبة لم يفرق

في بناء مقتضى الملكية
واقسامها في الاجتهاد

في بناء الملك

في بناء العقبة

وعلمنا اصل المصباح العقائد واحد عند جميع المسلمين والباقي محظوظ والعبره على ان كل صديق به لزم الاجتماع التقنين ثم انهم مع
التقصير القصور عند راس كل فقه بما لا يطابقنا الكلام في تحقيق المقاصر هنا ولا دليل على عدم امكانه الا ان يتسلك بمقتول الاجماع وبلا اشارة بشرية
الذين جاهدوا فيها لهندتهم سبلنا ويعوم ما دل على تعديب الكفار وفي الكل كلام ومن هنا بطل قول الجناح بعدم الاثم والعقوبات التي يستعمل بحكم العقل

فمن لم يعمل شيئا
بما فيه نفع

وجوب المناقض فيما لم يطلع عليه قلنا اولا اننا احتمل وجوب المناقض وجوده في المطالبات في ان يمتثل ان يكون فيما لم يستفهم معارضها اجتماعه فيه
وثانها انه لا يلزم ان يحصل العلم بقصد المناقض وليس ذلك ما حوز في مفهوم الاجتهاد بل الظن كان ولا يمتثل الاحتمال الموهوم فاننا لم نجعل
الذين من مدرك كل مسئلة وظننا بوجوبه في صوب بيان يحصل للظن بانفعلاء المناقض وثالثا اننا فرضنا لكل من المتبع الثام في اطلاع الاقوال و
الاختصاص في كل ابواب الفقه بحيث يمكنه العلم بقصد المناقض مع عدم كونه مطلقا ولا تعبانا ما ذكرنا من انما يمنع من جواز العمل بذلك الاجتهاد لا من مكانه
الممكن ومنه ان لا نشاق مقام جواز العمل بل انما انما هو المنع من جهة ذلك الاجتهاد لا من مكانه فان كانا مكانا من جهة العلم بالمقام الثاني في
جواز العمل المجتهد باجتهاده ومنه مقامات ستة **الاول** في اننا انا حصل العلم بالتجربة بالمسئلة المعينة لدليل قطعي لم علمنا على العمل للاجتماع ولبناء
العقلاء حيث يطرعون العمل فيقولون لا دليل على صحة العقيدة العاقله بذلك فان طرح المعلوم واخذ مقطوع بعدم مما يحكم العقل بقضا ولا دلة
الاشارة مع المشاهدين في التكليف فلان المسافر لو علم ببطلان الشبهة لا يثبت ان الشخص مكلف بتجديد الاحكام الواضحة علما والعلل الظن من ان كل البتة
وكان ذلك تكليف للمشافرة بعد عثور الشخص في الواقع لا يفتقر لتقليد كما في المسافر مصفا في مقتضى الاشارة الشريفة فاستلوا اهل الدكر ان كنه الاعمال
فاننا لم نفهمنا الفقه لزم ان السؤال ان علمنا صفا في الواقع لا يفتقر لتقليد كما في المسافر مصفا في مقتضى الاشارة الشريفة فاستلوا اهل الدكر ان كنه الاعمال
العمل في ذلك الشخص لم يلزم بالمطابقة على جواز العمل بقصد من ذلك بالاولوية القطعية فان الاول خرج الاجتهاد الثاني في اننا اذا حصل الظن
للتجربة من العمل لم يلزم لا بد من التقليد من الاجتهاد اما ممكن حكم التجديد المبرور بعينه انما اختار من الاجتهاد في المسائل والنقل لزم ذلك عليه
انما لا يمنع من جهة كل مسئلة من المسائل الفقهية بين الاجتهاد والتقليد بل يمنع في المسئلة الاصولية انما اختار من علمه من لزوم الاجتهاد
في المسائل ام التقليد ام حكمه البعض فبما ان الاجتهاد اذا كان التجزئة مسئلة في الاخلاق ويجوز التقليد اذا كان التجزئة مسبوقة بالتقليد فبما ان
التجزة مسبوقة بشي من الاشياء لو كان التجزئة في الاولوية بجهتها في العلم بالاطلاق وتجزئة في الاحتمال لكن الاجتهاد المطلق ينبغي الاجماع واما لزوم التقليد
فقد يستدل عليه بان الاصل من العمل بظنه على ما في العلم خارج ظل المطلق بانفاق وفيه الباقى تحت الاصل ويجوز ان الاصل كما ينبغي جواز العمل
لكونه علميا واذ ان العلم كذا ينبغي جواز التقليد كونه علميا واذ ان العلم فقط الاصل من العمل فاما ان كان بقاءه لتكليف ضروريا واما
العلم مستند خارج عمل المطلق بظنه وتقليدنا في اياه من تحت الاصل بظنه التجزئة مستحكا فان لم يلزم عليه العمل اما بظنه او بالتقليد لبقاء التكليف
صحة وروية وسد باب العلم ولا قد يمتنع في البين حتى يقر ببلد واحد التجزئة من غير خروج عمل المطلق بظنه من تحت الاصل انما يجب اذا كان جواز التقليد
اياه مقتضى عاوان الشك جواز عمله بظنه وليس كذلك فلا بد من الحكم بالتجربة فظهر ما ذكرنا من جواز التقليد التجزئة لكن القول بزم التقليد بظنه لا بزم
الشريفة فاستلوا اهل الدكر ان كنه لا يمتنع في التجزئة من العلم فبما ان الاجتهاد اذا كان التجزئة مسئلة في الاخلاق ويجوز التقليد اذا كان التجزئة مسبوقة بالتقليد فبما ان
العلم لا يمتنع في الاجتهاد انما يظهر ان قلنا بمتبع العلم عن المظاهر والى في الاشارة بالاحكام الواقعية في بعض المسائل مثل ما قام عليه الاجماع في
هذا البعض يلزم عليه تقليد المطلق وفيما عدا بالاجماع المركب **مقالة** في اننا في هذه المسئلة المذكورة في بعض النصوص بالامتناع قلنا هو من الاشارة والمسئلة
اصولية لا يثبت فيها الاحكام صفا في الواقع لا يفتقر لتقليد كما في المسافر مصفا في مقتضى الاشارة الشريفة فاستلوا اهل الدكر ان كنه الاعمال
سابقا في المسئلة الفقهية كان وعمل المجتهد مثلا فان **قلنا** لو كان التجزئة مسبوقة بالاطلاق صا الاستصحاب بالعلم في تناقض الاستصحاب
قلنا استصحاب التقليد لا يمتنع في موردنا واعلم بقدوم **مقالة** الاشارة الشريفة في معناها بظنه التجزئة ان ذكرنا سابقا قلنا **اولا** انما نحن من خارج
عن مدلول العلم التجزئة لان اوله من عرف شيئا من الاحكام لا من ظن بل من ان يكون من الاحكام وكان ما في ظن التجزئة لا في قطعه وثانها ان النسبة
بين الاشارة الشريفة والرواية تجري من وجهين فبما عرف بعض من الاحكام دون بعض كانهما من غير ان يكون من الترتيب وتفرقة فان من عرف كل الاحكام
فان ذلك لا يمتنع في الرواية في **مقالة** في مادة الاجتماع الترتيب مطلقا في الشريعة في **مقالة** في مادة الاجتماع الترتيب مطلقا في الشريعة في **مقالة** في مادة الاجتماع الترتيب
بان من عرف احكامنا فافرضها جميعا وانما يعرفها بعضها فافرضها بعضها وانما يعرفها بعضها فافرضها بعضها وانما يعرفها بعضها فافرضها بعضها وانما يعرفها بعضها فافرضها بعضها
وان كان مشهورا والشهر لا يضر عن كونه واحدا واما استصحابنا بالاجتهاد المقام الاول فانما كان من باب المناقيد **مقالة** مقتضى استصحاب العلم
وبقاء التكليف عدم جواز التكليف فيما لا يطابق جواز عمله بظنه اذ بعد تلك المقدما الثلث يقول انه لا بد له من العلم بظنه او بوجهه الحاصل
من تقليد غيره فان لو صفا بالتقليد لزم ترجيح الرجوع او غيراه بغيره وبين العلم بالظن ان البتة بين الرجوع والرجوع فبين عمل بظنه قلنا ان
المقدما الثلث مسئلة لكن يقول عليه تقليد المطلق ولا يلزم من رجوع عن الدين ولم يبق الضرورة على خلافه واما ترجيح الرجوع فذم في
اللازم على المكلف لاخذ بالراجح عند الموقر لا بالراجح عند المكلف باحتقاده فقد يكون الموهوم عند المكلف راجحا عند الموقر وبجانب
الاخذ بالموهوم عند الاخرى انه لو حصل من حديث صحيح وهم يحكم من النصاب ظن بخلافه وجب الاخذ بالموهوم باحتقاده فانه راجح عند السامع
وان كان راجحا عند السامع فالتكليف لاخذ بالراجح عند السامع وان كان راجحا عند المكلف ونظر المكلف في راجحه فبما ان الاشارة الشريفة في الرجوع
عن والارجح التقليد هنا ويمكن رد الاشارة الى كبرها الاجمال لان الفكر قد اطلق على معان اخرى فيقول نعم فاستلوا اهل الدكر ان كنه الاعمال
قولهم انما انزلنا الدكر المار به القرآن فاذا كان المستعمل به متعديا فنقول لا بزم الشريعة بجملة الاحكام ان يكون المراد من الدكر في القرآن
استلوا اهل القرآن في المار به من غير ان يكون المراد من الدكر في القرآن لا بزم الشريعة بجملة الاحكام ان يكون المراد من الدكر في القرآن
المراد اهل الدكر عليهم السلام واما تقليدنا في راجحه فبما ان الاشارة الى كبرها الاجمال لان الفكر قد اطلق على معان اخرى فيقول نعم فاستلوا اهل الدكر ان كنه الاعمال

فمن لم يعمل شيئا
بما فيه نفع

وانه تعالى لما علم بان راي كل مجتهد صحيح كذا جعل احكاما على طبقه وقابل بان لا يعجز احكاما في كل وقت وان المصطفى احد المظهرين وهذا المذهب
اصحابنا الا الشيعي في العدة فيمنع المظهر فاسطوا لعلهم يحول على صفة التصديق الاجتهاد والاعمال على القياس فيمنع المجتهد في الصورتين بعبارة صاحب الامام اعظم التبع
لغيره في تعدد مذهب كل حطابا في الشائع ووجدتها لا تناف على بعد ما جئنا على الاراء واصابة الكون في ٤ على ان المصطفى احد في تعدد الاحكام
الظاهرية وهذه الاقسام

الاصول الثاني الاستصحاب في المطلق المذكور متغيرا وفي الباقي بالاجماع المركب **فان قلت** الاستصحاب الفارض في المسوق بالتقليد
موجود مع انك قد مررت **قلنا** هذا المذكور فادرج للشبهة **الثالثة** الدليل العقلي لا يقدح في ما ظن بعد وجود دليل اجتهادي على الحكم الواقعي
وبطلان ما استدل به المطلق لاختلاف زايه مع المطلق في المسئلة الاصولية مثلا الموجب لاختلافه مع المسئلة الفقهية انما ان يكون تكليفه
ح تصديق العلم وتكليفه بالايقان والاحتياط فهو معنى بالاجماع او الاجتهاد فهو المظهر لا يزداد في النسبة الى التقليد من وجهين احدهما ان
ظاهر العلم يعجز عن عمل هذا الاجتهاد والاعمال بالاصول الفقهية لان من يدعي القطع بوجود الاجماع المركب فلا قول من الظن ولعل قد تضمنه المثلان
المفروضان المجتزئ من موقوف في المسئلة من حيث الحكم الواقعي ولا ظن له كذا من جهة اخرى فان بعد تمامية دليل المطلق فري المطلق عندنا هو
والعلم بالاصل عندنا لا يكون التقليد من هاتين الناحيتين مرجوحا والعقل يحكم بغير ترجيح المروج على الرجح والتسوية بينهما فمبطل التقليد
والجتهاد ثبت لزوم علمه لغيره مضافا الى وجود الاجماع المركب المقطع **المقال الرابع** في ان اذا كان المجتهد قوة الاجتهاد بعقل لا كما
فاجتهد في غير ذلك العلم بالاصول الفقهية لكن ليس له ان يعضل بعض الاحكام الاخر صلا من ذلك العلم بما استنبطه من الاحكام الفقهية لان
فقول هذا مجتهد مجتهد من وجهين احدهما ان يكون للشخص قوة الاجتهاد ويقتضيه الظن بالحكم الواقعي لكن اتفق مصادم الادلة والرجوع الى ادلة الفقهاء
واسنخ الاجل الاحكام الظاهرة من دون ظن بالواقع وثانيهما ان يكون له رتبة الاجتهاد في الاحكام الظاهرة لا غير لما رست في الاصول الفقهية
وليس له رتبة يقتضيه الظن بالواقع اما الاول فالحق فيه لزوم علمه بجهتهاد وباصول الفقهية هذا ذكرنا في المقام الثالث من الادلة واما
الثاني فالحق فيه لزوم التقليد ما اشرنا عليه لاجتهاد من ان الظاهر من ان هذا الاستخراج لا يطلق عليه لاجتهاد حقيقة اصطلاحا ولا يبق
عليه المجتهد **ولم يقلنا** بان تفكنا لا تقوية عن قوة يقتضيه الظن بالواقع بعينها بل يمكن مجتهدا فلا معنى لعلها بالاجتهاد لغيره لا فاقم على ان
عجز المجتهد بالعمل به وان علمه لتقليد فاذا ثبت الصغر وهو عدم كونه مجتهدا بما اشرنا عليه من الترتيب ثبت الكبر وهو عدم جواز عمله به بالافاق
لكن لما كان احكاما متقاربة وهو الصغر فظنه كاشا لتبعية زايه لاخره لقدمين فاذا اردنا اثباتا لمطلوب **قلنا** ان ذلك الشغل ام لا يحل
بقتضيه العلم او بالاحتياط او بالتقليد او بالاجتهاد او بالتبعية الا لان فاسطوا اما الاجتهاد فمروج بالنسبة الى التقليد المظهر وانما العلم به
في لزوم التقليد عليه بطلان الجتهاد ويعين التقليد مع ان استصحاب التقليد هنا ايضا ولا يصح معارضته بالاستصحاب المقابل لان استصحاب
التقليد يفتقر هذا الشخص مناصد بظواهر العلم فانه ليس بمجتهدا مجتهدا بغيره على التمسك بما قلنا من عدم صد المجتهد عليه مع انك
موردنا **المصالح** في اصص في ان لو كان المجتهد قوة الاجتهاد ويقتضيه الظن بالحكم الواقعي يقتضيه الظن بالحكم
الواقعي من الماخذا نسخة التمسك بالواقع كما لو كان بمنا رسا لكذا الحق ففتح وحصل من الشبهة او ذهباب جمع من الحقبة في الظن بالحكم الواقعي من
ان يراجع ما اخذنا الحكم ويجتهد في رتبة النظر من العمل بظنه ذلك لا وجها اتفقنا عليه لاجتهاد فانه لان ذلك الشخص مجتهدا فلا فاقا الفصل
بين اثبات الظن لا ما نحن بعد لقول المجتهد كل ظن المجتهد استلزام العلم فتقول هذا الشخص عليه علم بظنه لا شيئا با بالعلم والاستصحاب المتقدم في
المقام الثالث والاستصحاب معتضدا بالشبهة لان هذا الشخص مجتهد بالعرض بل لا يبعد عن الاجماع المركب ان كل من قال بمجتهد ظن المجتهد قال بمجتهد ظن
مجتهد كل ظن ماصلا **المقال السادس** في ان لو لم يكن للشخص قوة الاجتهاد ولو تجزأ من العمل بظنه اذا كان له قوة التبع في الكتب يقتضيه
الظن من الماخذا نسخة كما قلنا في المجتزئ ام لا وجهان فوجه الزوم التقليد لا ليس بمجتهد مطلق ويجب التقليد على كل من ليس بمجتهدا انما
مع الدليل المطلق والاستصحاب المقام الثالث علم ان لا يجوز للمجتهد العمل بتقليد المجتهد اما اذا تمكن من تقليد المطلق الحي فان تقليد المطلق
مير للعلم وقطعا والقطع بالاستصحاب مقتضا يقتضيه القطع بالامتنال وهو لا يحصل بتقليد المجتهد لكونه مشكوكا مضافا الى ان الاصل حرة
العمل بما وراء العلم خرج بتقليد المظهر بالواقع وبقي الباقي واما اذا لم يكن من تقليد المظهر الى كل من مقلدا للمطلق حين جوت فلا من مقتضى
وجوبه على تقليده وبعد هذا الاستصحاب يكون تقليد الميت المظهر مير للعلم وقطعا وتقليد المجتهد مشكوكا فمقتضى الاستصحاب الاخذ بالاول
اذا لم يكن من تقليد المظهر الحي لا كان مقلدا للمظهر ميت حين جوت فلا بد من تقليد المظهر الميت ابتداء ومن تقليد المجتهد الحي وان لم يكن
شيئا مما قد استبقنا من سدا بالعلم وبطلان الاحتياط والتكليف في الاطلاق والتبعية بل مرجح في الدين لكن المرجح لتقليد الميت المظهر موجود
وهو كون رايه اقوى في نظر العلم من راي المجتهد فلا بد من اخذ ما هو الاقوى في نظر العلم **قلنا** اصح على عدم جواز تقليد الميت ابتداء **قلنا**
لم كلام اخر وهو عدم جواز تقليد غيره لعل مع وجود العلم وانضوا كلامهم الاول واجماعهم الى ما نحن فيه غير معلوم انما يقتضيه العلم بالحق
فيما لم يكن من ظن العلم برأي المجتهد اقوى من راي المظهر اما لان العلم عطا منا العلم وان لم يصير برتبة لاجتهاد فظن بغيره دليل
المجتهد به من كل حطة واما لان المظاهر المجتهد به من كل حطة فظن المظهر المطلق وبعبارة علمه على يد كذا من قول
المطلق ايضا مع ذلك يحصل الظن برأي المجتهد في قولنا الميت المظهر لزم ترجيح المروج وبتم جواز تقليد المجتهد في غير هذا العرض بالاجماع المركب
قلنا بما قبل الاجماع المركب صحة كون راي المظهر الميت لا يحاق نظر المكلف الغاي يتم في الباقي بالاجماع المركب هذا الاجماع اقوى لكونه
في المطلق اقوى واقرب بابا في الواقع **قلنا** اجماعنا المركب اقوى لاعتضاده بالشبهة والنظر المتقدم لما كان من عرف شيئا من احكامنا
فاذا وجد حكمه فانه يعل على جواز رايه لاجتهاد المجتهد والميت ليس موجودا في غير ارضه فيجوز تقليد الميت **قلنا** ان كان عرضك لاستدلال
والشبهة مستقلة فالمسئلة اصولية لا يجهتها بالشبهة وجب ان لو احاد وان كان مجتهدا بالشبهة وان كان عرضك لاعتضاد كما قلت فغيره نفا

في خبر على المجتهد
بغيره علم

في خبر على التقليد
بغيره علم

ما يحصل

الحمد لله رب العالمين

على ذلك
الشخصي

مختار من
مخطوطات
مكتبة
مكتبة
مكتبة

وفيهما نظران كان المدعى حقاً وامكن تقييده بقرينة اخرى ثم الصواب ان التصديق بقبول الاحكام المتضمنة في خبره من العلم والوجدان والبرهان لا يرجح في اثاره
واحد من الاحكام الاصلية من الخطائيات دون غيره وفي الاثر بالخص من دون غيره ولينها العقل والجماع محققا وسقلا لا يظاها لانها ثلاث ومن حكم
بما التماسه والصل النبوي المشهور الذي جعل

الدين
العلم في الخبر
العلم في الخبر
العلم في الخبر

التكليف بالاجتهاد عشر بل تكليف بالاباط وان كان كلفا بالاجتهاد في القصة او بتكليف بالاحكام ان لم يكن هذا اذا اذ او معرفتها
من تكليف في الخبر او اما اذا اذ او معرفتها بقرينة اخرى او كونه من اللسان فلا بد من الاجتهاد عند الاشكال واللام يحصل المقصود بالطريق المذكور
اي طريق كون العربية لسانا له لسانا لان المعروض من اللغة لا يند في هذا المعروض فلا بد من الاجتهاد في هذا الطريق من الاجتهاد في موارد الاحكام
وهل يشترط للمتلحق حصول التخصيص او لا بل من شوقها الحق لا يشترط خلافه ولا جماع وخلافه صلا من حرية العمل بما وزله العلم والظن المتشبه
غير لازم بل يكفي الظن او على الظن الخفي ان حصل الظن العبري على خلافه فلو كان عدم اعطاء الظن للاعلام الدليل على عدم الجرح وانما الظن
الوحي وان كان الظن العبري المعتمد على خلافه فهو مستند الى اكدلة الخفاصة وبسببها يصير ظنا خاصا او الى الدليل العقلي وبسببها يصير ظنا مطلقا
من تلك الجهة ولا ضرورة ان يعدل الى ما هو الظن بان في ما لم يعرفه كما لم يعلم بالاستقراء في ما لو كان علمنا بالقبول من ناي الظن الخاص
الدليل الخاص في الاجماع العظمي وبناء العقل او اما العظمي فهو انما عندنا في محله بالدليل العقلي وان الظن الوحي في الاحكام المعبر عنها
حصل الظن العبري المعتمد على خلافه وهذا الظن الطبعي الحاصل من العربية مستلزم لحصول الظن الخفي في الحكم الفهمي فيكون حجة من باب الاستدلال
ثم اعلم ان حجة في التقليد في العربية وحكمنا بكفاية الظن الطبعي انما هو انما يكون الملاءمة ما خافه في ديننا او اما ان كان الملاءمة شخصيا او علمنا
باخذهم لبعض من فهم العرب فلا بد من الاجتهاد ولا دليل على حجة في العربية من الاجماع وببناء العقل والاستدلال انما يجب ان علمنا يكون بخلاف ذلك الظن
في العلم وح لا بد من الفصل من اجزاء حصول ظن في مثل ذلك فان اختلف اهل اللغة خلافا فاشد هذا وذهب علماء الاصول الى خلافه في مثل
لكونه كذلك في البديع لا دليل على جواز الاكتفاء بقولنا احدهم بل لا بد من الاجتهاد في العلم والاحكام في العلم والاحكام في العلم والاحكام في العلم
يقولون ان الحاجة في المناظرة انما تستلزم ان وجه من معرفة العربية انما هو كون دليل القصة هو الكتاب المستند في معرفة مقدار العلم ما يقضي به في
في الكتاب السنه لان في ان من مقتضات اجتهادنا في معرفة مقتضى كتاب القصة هو الكتاب المستند في معرفة مقدار العلم ما يقضي به في
علم الخلاف فلا بد من معرفة العربية بقدر ما يحتاج اليه في الكتاب المستند في معرفة مقدار العلم ما يقضي به في معرفة مقدار العلم ما يقضي به في
الاجتهاد عند الحاجة الى الاجتهاد لان ما هو المناظر في الاجتهاد اليها يحصل من ذلك فلا يحتاج الى العلم الفعلي مع ان الحكم بل من نوع العظمي مستلزم التكليف العلم
بما لا يطاق او المستلزم لتكليف الاحكام والكل لا يطاق وهو ما يعرف علم الكلام لان الاجتهاد هو ملكه فيحصل الاعتقاد بالحكم الشرعي الواقع ولا بد
في ان الاعتقاد بالحكم الشرعي كذا لا يمكن حصوله الا بعد معرفة الضم الى الحكم من الشرح والشرح وهو ما من الاثر بوجود الصانع وهو
والثبوت وبهذا الشارح ويكون محققا عن الكذب والسرور وبما غامضا لا يمتنع من الادلة السنه واكثر ما غامضا في كذا لا يمتنع من الادلة السنه
لم يحصل الاعتقاد بالحكم من سننهم فيمكن عند الاثر انما ما متهم مع الاعتقاد بصدقه في استناد الحكم الى الرسول كما لبعض العامة
بحسن استنباطنا ذلك لا يمكن في صفة غرض في علم مع قول الخلفاء في علمه فلهذا لم يمتنع من قول الخلفاء وعلى هذا ما تقدم قول الخلفاء في علمه
يحصل الاعتقاد في كل المسائل فلا يحصل الاجتهاد المطلق واتماثل الاثر انما هو الملاءمة والادلة فلا دخل في تحقيق الاجتهاد فليس كل مسائل الكلام من مقتضى الاجتهاد
بل بعضها كما اشارنا وما في من انه يمكن للمكلف استخراج الاحكام من الادلة في القواعد المقررة على هذه الدليل وهو قول هذا الدين لو كان حقا فذكر
كذا وان اعتقد بطلان ظواهره وتايد علمنا باستخراج وسع حجة علمه في تقليد النسخ انما هو من نوع ما لا يمكن حصول الاعتقاد او ملكه بان هذا
حكم الله سبحانه الامع ما ذكرنا وهذا يدعي نعم يمكن له حصول الفهم والتجربة والحكم على من في الخبر لكن ذلك لا يوجب الاعتقاد بالحكم والاحكام لان الاجتهاد
هو الاعتقاد او ملكه لا مطلق الفهم العرفي وهذا اللازم الاجتهاد في تلك المسائل لم يكف في التقليد وجهها في اليها الاشارة وسعد ذلك هل اللازم
على المجتهدين معرفة تلك المسائل بطريق الرجوع الى الكتب الكليات كالمعتمد بكيفية المعرفة في حجة حصلت الحق الاجتهاد والوجه واضح في هذا ما عرفه علم
الرجال لان الحكم الشرعي لا بد ان يستند الى اكدلة المعتمد وعظمها السنه واكثرها ظاهرا لا بد من معرفة رجال الروي فيحتاج الى علم الرجال لا يتولى
بجتهاد الا اذا ما من باب الظن الخاص بالقائل لا يقول بجبرية كل جرحه الضمان بل يقول بجبرية حصول الوثوق والاعتقاد بالرواية والقول بجبرية
من ذلك اليان بشرط بوثوق الخبر والاعتماد عليه وهو مشروط بوثوق الرواية وهو مشروط بوثوق الرجال سواء قال هذا القائل بجبرية الضمان
او اوضح من ذلك فلا بد من رجوعه الى علم الرجال لمعرفتها هو المحي من غيره واما من ناي الظن المطلق بالقائل به بل من العمل بما يقضي به الظن ولا بد
في ان الخبر ان اذا اخطأ مع قطع النظر عن الرجوع الى علم الرجال قد يحصل منها الظن ولذا لو اخطأ علم الرجال وعلم احدنا صحيح والاخر ضيف روايته
كذا بون حصل الظن من احدنا دون الاخر وقد يكون عند التعارض احدهما اقوى من حجة حصول الوصف من دون الاخر بعد الرجوع الى علم الرجال
من جهة ان رواة احدهما اوثق واخطأ وان كان كل منهما صحيحا وقد لا يحصل من الخبر الواحد الا لو اخطأ من ذلك الرجوع الى علم الرجال يحصل الظن المسمى
بالصحة وقد يكون بعكس ذلك فيسبب الرجوع الى علم الرجال فلا يحصل الظن بل ينفي به وقد يحصل به وقد يكون في ما يرجع عند التعارض الى
للقائل بجبرية الخبر من ناي الظن في الرجوع الى علم الرجال اما الفصل في الظن او لتقوية عند التعارض ولما من ناي قطعية الخبر ان يكون مدعيه صحيحا
من الاجتهاد بظنه لا حقاها بالقران مثلا فهذا القائل بغير بل من الرجوع الى علم الرجال فلا بد من قطعية الضمان عند الرجوع الى علم الرجال
لتكثيرها في القران الموجه لقطع الصك وظنه نعم لو قال هذا القائل ان الاجتهاد القطعية كلها معلومة من غير حاجة الى علم الرجال في قول القائل
الاحتجاج لا بد من هذا القول في غايته البعد بل يمكن اثبات الحاجة الى علم الرجال مع ذلك ايضا للاحتجاج الى الرجوع الى الاجتهاد عند التعارض
بالرجوع الى الاعدال والافتقار وهو انما يكون بعلم الرجال ثم اعلم ان بعض الاجتهاديين اوردوا على الاحتجاج بعلم الرجال شكوكا منها ان الاجتهاد

في الخبر في الخبر في الخبر

في بيان معنى الحكيم والقوى

ففي اعتبار هذا العلم الإجمالي وجنان بل وجوده أصل الحكم دفع الجهد بقصد إلبه المختصين من الناس لوقوعه فيما يتعلق بأمر معاشهم بصبيغة اختيارهم أو إنباعهم
بشخص عكس بالشهادة على شرب الخمر الحلال ونحوها وقد يتكلف في إرازها في الخصوة ولو عرفت بأن هذا بطلان عليه لفظ الحكم من غير تنافي وصحة سلب إمكان أولي القسوة

الحكم واما المتخبر به فمثل بشرط تحقق تلك الامور واما الحق الاخر بل لا بد للمتخبر من معرفة ما يتوقف عليه قوله من غير من ملكه مسائل الغفلة فقد يكون لا يتبين ولا يخرج الى معرفة اللغة واما معرفة الكلام فاعلم الاثنية والاصول والذوق في قوله لا بد من شرط **ضابط** الجمعي على علم معناه **ضابط** الجاهل بالعبادة علمه والرد على ذلك فضل المطابق الواقع من العلم هو معدود فيه وبين غير المطابق فلا وهذا يحتمل ان يكون المراد منه معدود اذا علم المطابقة ويحتمل ان يكون المراد من غير معدود ان علم عدم المطابقة ومعدود ان لم يعلم بعدم المطابقة وقد يفصل بين العاصر ومعدودو المقصود فلا من غير فرق بين المطابق للواقع والمخالف لنتج الكلام من معدود ما التقيد الا انه في تحريم محال التمتع من المراد من معدود وفي المحكم التكليف لم يوضع له الضمان والفساد وكل ما غاير اذا كان له الحق في التملك او هو معدود في المراد من معدود وفي قوله لا بد من شرط

[illegible]

بما اراده بعد تبصيره في الاخذ فذلك ان كان اثما لكان انما الاجل عدم الاخذ وهو حاصل تحتل المطابقة فلا معنى للحكم بعدم الاثم عند المطابقة
واما في انفاص فلا وجه للحكم بالاثم مع عدم المطابقة للزوم التكليف بما لا يطاق واما في المقصر انفاص مع عجزه عن العمل الامر ان كلاهما اذا
ثبتنا ان التكليف فقط لا يمكن ان يكون محققا للترفع فلا يصح في الاعم من ومن الوضعي ايضا **فان قيل** تفصيل الفصل انما هو العجز
لا يمتنع لعدم الاثم عند المطابقة مدفوع بان هذا كلفه اجاب ان هذا هو الذي لا يطاق والى هذا ما لا يطاق

أقل من لزوم مقتضى الأول لا ينشأ بالعلم بالمأمور به ونزاع العلماء في حصوله لا من وجه عند المحقق إنما هو بالنظر بنفس الفعل المأمور به القاصي
في الاختلاف حصوله لا من وجه اتفاقه في حصوله لا من وجه العمل به لا يمكن العقل بالتفصيل بينهما المطابق وغيره فلو طابق العمل للواقع
يحصل اثر من جهة العمل لا من وجه العلم بالمأمور به ولا يرتفع بقوله لا يشترط العلم بالوجه يحفظ علم انما يعمل هو الذي يجب ان يكون عبارة عن حقيقة
هو عبارة من تلك الحقيقة وان لم يطابق فعلها انما لا يشترط العلم بالواقع المستبعد عن اخباره قلنا لو ثبت ان النزاع في
الاثم الناشئ عن العلم لا يلزم الاثم وان كان كذلك في الجملة انما في دفع التمسك لكنه غير معلوم لنا سيما اننا نذكر غايته ما في الباب بطلان هذا الدليل الاول

فقدان ما ذكرناه من كون النزاع في الوضع لا التكليف فانه قلنا انكم منطبقون على الاثم وعده قلنا المقصود بالذات اثنان الحكم الوضعي
ولكن نأبأ المبكود الاستزام لان المقصود بالذات هو النزاع في التكليف لا الوضع في النزاع في المقام في العاصم المقصود كليهما الحق بعد
ذكرنا من كون النزاع في الوضع هو النزاع في المقصود يمكن القول بالعدم وبغيره في العاصم يكون تكليفه هو ما يمتنه بطابق لم يطابق
لان الامر يقتضيه الاجزاء العاقل ليس بشيء المصلحة فيكون بعد تسليم تلك المقدار عبادة صحيحة ومطوع يمكن القول بعدم العدم وبغيره مطوع لا اشتراط
العلم بالوجوب وهو مضاف الى الامر لا يقتضيه الاجزاء ويمكن التفسير بين المطابق وغيره نظرا الى عدم اشتراط العلم بالوجوب فالمطابق صحيح حق المقصود

والجواب عدم اقتضاء الأمر لأجابه فغير المطابق لما عليه في الفاصلة كما يمكن القول بعدم معدود هذا المقصود من العلم ما ذكر في الفاصلة وبما في المقصود
بين المطابق وغيره بأن يقول بكفايته مطلق حصول الفعل مطابقا للواقع لعدم اشتراط العلم بالوجوب واقتضاء الأمر لأجابه وما القول بالمعدود
متم فلا خلاف به فينتفي عن كون النزاع في الوضو على الفاصلة والمقصود بعد ما عرفت من إمكان النزاع في الفاصلة والمقصود على ما ذكرناه من كون
النزاع الوضو يقول أن النزاع بينهما لا خلاف في كمالهما في الأقوال والعقائد وهذا المراد بالجملة المقام ما قبل الجملة بالوجوب في الدليل بعد العلم بما قبل
المطلوب يتبينه الرخاء بأن يعلم المحدث من قبل الفضل لا يثبت الحق لا خلاف في القول إلا أن يقال إن الجملة لا يضر في المشدود وعنوانه إنما هو في أهل الحق
الثانية تدعو في وجوب بقاها كما هو مستحسن في الجملة التامة

الاضافة ان الاصل كون شرطاً بقاعدة الاشتغال الا ان يكون واجباً للعبادة عظم فيها فاضل مع الاطلاق بعد ثبوت كون اللفظ اسماً للامم ويمكن ان الاصل مع ذلك انه الاشتراط لعدم انصراف الاطلاق الى المذهب المتكول حصته وفناءه فليس الاصل عزل المعارض **قوله** الاصل لا يخرج في حق الفاضل لان تكليفه هو ذاته والامر يقتضي الاجزاء فان اردت ابرار اصل الاشتغال بالنسبة الى تكليفه الظاهر الذي منه وان يبرهن فاسد لحق المصلحة الميضية منه وان اردت اجزائه بالنسبة الى التكليف اوافق النجاشي في حالة العسوق منهم متعلق به لكونه تكليفاً

وغير معذورنا
لم يعلم المطابق
لجامل معذورنا

فصل فی تفسیر
الشیخ

ففي كتابي النفاضة

عبدنہا

من المعاصي والفتن من العبادات والمعاملات فاسد بل الحكم لا يكون الا في المعاملات **اصول** اذا جهت العبادات كطهارة القلب واللباس والهيئة
التي في الصلوة وعملها وحملها وهدى من ان كان ثم تبدل ربه في الاعمال الصادقة قبل جهتها الى ان كان اثمها باقيا كما لو كان باقيا على وضوءه السابق الذي
كان بالقلب الملائكة للنجاسة لم يجرى البناء في الاعمال لا يثبت على العمل السابق

الواقع عدم احتمال الخلف قاصدا او مقصدا للبر عليه شيء أصلا من الاثم وعبر عن معنى من كان قبله مقصدا لا يعلم جرمه على الإطلاق
للاطلاع الحقوقي من الادلة المتقدمة في بحث التبرع على جهة العلم ثم ان الجاهل الاول بالعمل جرمه لاحتمال في المطلوبين الواقعيين والاول
حكمه وان الحق لا يثبت المقصود والفاصلان الظاهران للتعبد بالتقيد للبر من الاعادة والعقوبات الجمل بالمطابقة والاعمال بالبر من غير ما بها
من ان التقيد شرط التعبد وهو لا يمكن الا مع الاعتقاد بحدوثه فانه يمكن في حق الاحتمال ان يرى ان بناء العقول على العمل في ذلك السن
انهم باقون بالعمل جرمه واحتمال المطلوبين ويتحقق لهم التبرع فان قلبنا من المصير من جهة التقيد بالعمل الى غير ذلك الاحتمال كما كان فظا في الوقت
بدرج عليه العمل بعد ربه ما عليه وهو في ذلك العمل معدود لا يحس ولا يمكن تكليفه بالاعادة ثانيا اذا لم يضره سبق الوقت فهو جرمه كلفه بالاعادة
حد من التكليف بما لا يطاق ولا يثبت المعدود في تلك الصفة ثبت في غيرها بالاجتماع المركب لا يمكن له القلب بغير ما من من اثم من غير مخالفة
العقل الفاطم فلا بد من القول بالمعدود بغيره مطلقا ان هذا مبني على القول بان الامتناع بالاختيار ريبا في الاختيار وان الامر يقتضي
الاجتماع على القول بشيء منها ثم ان الكلام الى هنا ان كان في الحكم الوضعي يظهر ان الحق هو التقيد بين معلوم المطابقة فالحكم
مطابقة وقضاء قاصدا او مقصدا وبين غيره فعدم المعدود بغيره مطابقة واعادة وقضاء قاصدا او مقصدا وثالثا من حيث الحكم التكليفي فعملها اثم
ام المقصود دون الفاصلة الحجابية فتجوز العلم بالاحكام واجبة مستقلة على حد مع قطع النظر عن شرط صحة العبادة بغيره وعدم اشتراطها في الكمال
في الاثم الخاص من جهة ترك العمل بالمأمور به الواقعي فالتعبد بغيره في الواقع فعمله ثم في الواقع علمه من جهة تركه بتجديد الاحكام لا من حيث تركه بالاعمال فان لم يبق في فعله ثمة اثم احدهما ما ذكره
ترك العمل وان لم يبق في فعله ثم في الواقع علمه من جهة تركه بتجديد الاحكام لا من حيث تركه بالاعمال فان لم يبق في فعله ثمة اثم احدهما ما ذكره
الاخر ترك المأمور به الواقعي واما الفاصلة فلا اثم عليه في شيء من الجهتين **فان قلبنا** التبرع في المقصود بين مصادره الواقعي من باب الانفا
وعدها في حصول الاثم وعدم مخالفة مذهب تعدد العمل للمجرى فيها الوافي مقصودا بغيره فاضادها اثمها الواقعي بغيره في الاتفاق دون الاثم
عندها مع مساواتها في الاعمال الاختيارية فبما وجدتها وانما في الاخر جرمه وظلم فلا بد انما من عقابها وانما ثمة **قلنا** هكذا في بعض الفاضل
وبه عليه يقتضيه حل اما التقصير فلا بد من ذلك لفاضل قال في بحث مقابلة الواجب بما لا يثبت ولا يثبت وان تعاقبا عما هو على تركه المأمور به الواقعي
ففي مثل الصلوة الى جهات الاربع من باب التمسك بالعلمين المطلوبين الواقعيين لا يكون التعبد بترك الصلوة الى القبلة والصلوة الى
الاعمال والمقابلة ما لا يتعلق بها خطا في الشارع مطلقا ويصح اقتسامها ولا بد من ذلك لان الاثم باقيا في اوقات مصادرها في الواقع لا يترك
ولا عقابا عليه في الواقع وان لم يعلم تلك المصادره ولم يأت بها في جهتها فلو سلم الى جهة ترك الصلوة في الواقع لعوقب على تركه في المقابلة وهو الصلوة
الى القبلة كما ان لو صادف في تلك الصلوة كان مثابا من جهة لا يثبت بالترك الفاضل الاخر وليس عليه عقاب على تركه في المقابلة وان جرمه بان لا بد
القول بان لا بد من مكلفات بصوابين الى جهتين صادف صلاته احدى القبلة دون الاخرين بان لا يشارك في المصادف للواقع مثابا دون
الاخر وكان الاخر معاقبا فلم لا يلزم مخالفة فوق اعداء الله هنا ويلزم قبحها من غير على الفاعل بذلك في بحث مقابلة الواجب كتركه في علمه قبل الحل
ذلك خلاف قواعد العمل واما الحل فهو ان الصلوة الصادقة من المعصية من جهتها فاعلمها اخبارا وان لم يكن الاصل بتركه وعدم احتساب
والاشك في ان الامر لوقوع العقاب في طلبكم التمسك بالعلمين وانما في الواجب على تركه النفس لا يترك ما اراد بالمقدمات ولا اوجها
ولا اثمها عنها ولا اعادته على تركها بل عقابا يتعلق على له مطلوب في هذا ما يجوز ان يتركها في طرقي كان انما انما وان الامتناع
عده عندئذ وصدرا لا يثبت وعند في الواقع من له به من حيث يتصل من اثمات فهو عاصي مما يقتضي مطلوب وهو مخالفة المظن في الخارج
فلا يوجب في تركه ثمة ثابته بل في الواقع من له به من حيث يتصل من اثمات فهو عاصي مما يقتضي مطلوب وهو مخالفة المظن في الخارج
مصادره في الواقع بغيره من الاتفاق اذ علمه بان في حقه يقين بعد ما علم ان المظن بقول الشئ ويحتمل عدم الايمان به مع الجهل بان المولى قال في
اغابته على تركه المظن الواقعي من لم يصبر يستحق العقاب بخلاف من صابر لان المظن قال من اصاب بالواقع ففقد مثل ما يجوز ان يكون ولا يرب
ان فعلها كالمثابا اخبارا فبما وجدتها وانما في الاخر جرمه وظلم فلا بد انما من عقابها وانما ثمة **قلنا** هكذا في بعض الفاضل
المصادف بغيره على عدم الايمان فلا يخطئ واما المقام الرابع في ان كان الشخص جاهلا بالفضل او بالوجوب في التبرع او في العمل
لما يصل المطلوبين والوجه ان هذا يصح عبادته اثم لا يثبت من حلات **الاول** في ان يتركه بتجديد العلم بالوجوب والفضل لا **الثاني**
ان جهل العبادات من جهة العلم اثم لا اثم الكمال في المرحلة الاولى فالاصل فيها في ادنى نظر البر والاصل في المرحلة الثانية لا يثبت الاشتغال
لكن لما قام الاجماع على ان العلم بالوجوب والتدب ان كان شرطا لكان واجبا اية وعلى انه لو لم يكن واجبا لم يكن شرطا اية فاذن يكون الاصل
في المرحلة الاولى فيهم الاجماع المركب تقدم اصل الاشتغال على التمسك بالوجوب اية كما ان الاصل في المرحلة الثانية لا يثبت الاشتغال بل كان
بالوجوب في الاجماع موقفا على احوال الاشراط في الشك في الشريعة دون احوال العلم كما عليه بعض فلا بد من قامة دليل اجتهاد
على الوجوب في المرحلة ليطبق على التمسك في اجراء الاصل وتقسيم مادة التبرع في الوجوب في المرحلة الاولى في الشارع في الاصل عند الشك في
الشريعة فيقول بدل على وجوب العلم بالوجوب **الاول** لا يثبت الشريعة فاسئلوا اهل الذكر انكم لا تعلمون وعندها المتعلق بغيره العوق
اي كل ما لا يتعلق من الاحكام كما هو انما فاسئلوا عن اهل الذكر انكم لا تعلمون وعندها المتعلق بغيره العوق
ناية بالاجماع المركب ثم **الثاني** ان تميز الواجب المتقد قبله من ثابته المتقد كما لو صادق الوقت ووجب عليه اقله اقله العبادات واجبة

في فتح غيبات في كتابها بالاجابة عليه

جهد الالوه في الطاهر
اليسنر الى الفاضل والمصنف

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

کتابخانه عمومی
شماره ثبت کتاب
شماره ثبت کتابخانه
تاریخ ثبت کتاب

على كل احد
ملا جاع على نفسه
تخصيل الحام

الملك الناصر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فانما عامل هو مقلد وكان تزوج بالمرتفعة مع حشر ضعاف تبدل لهم في حق الجاع المنقول في الخطبة واصل الفسا وبناء العقلاء واطلاق الادلة وظاهر
الشهر ففضل الجاهل والمقلد له عندنا لغير حصول الموافقة عنه ام لا وهما ناهيهما عند اذ لم يكن قاطعا بطلان راي الامر

وهو مقلد من غيره في حقته

بأن فائدة القول في موضوعنا ان المبدء في هذه الفضايل ما يطلق بها الغنى باي نحو كان فهو باطل لا نأمن ان بعضا من طرائق الجاهل قد لا يتبينها
ذلك وعدم التكوينية الى سبيل الله سبحانه وتعالى وما نحتاج اليها من الجاهل فقولنا هذا الحق لا يكون مكملا للكل اذا جعل عدم امكانه في حق
وهو لم يجد نقصا معادله على ان هذا الحق من الاجتهاد الخاص الموصل الى المظهر ايقنا بل بعد الامكان في حقهم باي مكان لكل احدا شيئا وما علق الايات في حقهم

ان الكفاية في تلك الايات منصرفا الى الكفاية للمبتدئين في الفضايل التي لا يبعد ظهوره فلا يشمل لكل حتى بان الكل قاصر فيضام اولو في مقام
اللفظ على حقيقة عدم انكاره في الحقيقة من ثباتها انما على من العود وعدم الانصراف الى ما ذكره فلا بد من التخصيص في الخارج عن العموم
لان الكفاية في قوله لا يخرج من كونه العدم ولا يخرج بعد ذلك ولا يربط بالداخل في الشارح الاخرام
الخارجية لا مطلقا في الايات وفي الكفاية في النوازل الا في الايات والذهنية فلا مفر من تركها بالتخصيص في الايات

في وجودها في الكفاية وان بعضهم مستضعفون من جهل العقل وهذا يدعي شيئا في النوازل والاولاد في ارباب بلوغهم فلا بد من اخراج
القاصر عن الايات واركانها بالتخصيص في قولنا ان هذا المستدل انه لا ينافي بين الكفاية واصلها فاسد بالهذه وان لم نقل ان الايات
قاصر وان اراد ان لا ينافي بين الكفاية والاصل في وجود قاصر بين مطلق الكفاية في الشك في الموضوع في حق المجتهد

فلا يخفى ان كل من منصف المقصر بعضهم قاصر عن ان يثبت ان كل مجتهد مقتض ان لا يخلو فان قلت ان خروج بعض من الايات وهو العاصم من
المجتهد من النوازل والاولاد في اول السيل وما الشك في خروج بعض المجتهد الكفاية عن عموم الاية لكونه قاصرا عدم خروجه لكونه مقتصر وليس بهم قاصر
الشك في بارة التخصيص في الايات والاصل عدمها ولا يترك كون كل مجتهد مقتصر هو المظهر قلنا التخصيص في الايات لئلا يثبت التخصيص في الايات
في فلا يخرج وكثيرا يمتنع باصا لفظ التخصيص في خروج بان يكون هناك اخراجات عديدة فيجوز الاصل في التخصيص الذي يثبت التخصيص

او صنف قلنا ان القاصر خارج بكل اذ لا يثبت ان هذا المجتهد قاصر حتى يخرج ام لا حتى لا يخرج فالشك في الحدوث بل لو كان في الايات
اعلى جودنا الاستثناء ايقنا اذا كان الاستثناء صنفيا لا في ذاتها وانما ان غايتها من عموم الايات هو دخول كل الكفاية في المقام بل لا
في النوازل هو ان كل من اطلق الكفاية لا يدخل كل مجتهد في العاصم ان كان من فرق الاستسلام في النوازل هو ان كل من اطلق الكفاية لا ينافي بالاطلاق

هو كون كل مجتهد في العاصم انما مقتصر هذا ويمكن ان يطلق على الاول من الايات بان انصرف في الكفاية في المقام من المعافاة من مسلم لو كان التشكيك
بالذهنية في العاصم من الجاهل او كانا للفظا عاما وكانا القاصر انما الايات وكلها من نوازلها وابطال الثاني بان عموم اللفظ من حيث الوضع بالذهنية
في الايات والذهنية في الكلام او لا وعلى فرض الشك في الكلام انما هو في الايات الخارجية والشرع يحصل فيها وانما سئل ان كل فرد خارج عن مقتصر
فلا كلام معك لان مطاوعا في خصم ثابت بانضمام اصلا لفظ التخصيص ثانيا **واما المقام الثاني** اعفا عنه من العاصم العقلية

فالحق في حق من حيث الاصابة هو العدم كما علم في الجاهل وانما المصداق حد من اجتماع التخصيص في مثل في العلم والعقلية في حق الجاهل وعندها
ويخالف من حيث الاصابة لا يخرج من عدم التخصيص بين مقتصر في الايام والافاضل من الايام من الاتفاق ولكن التزاع في امثال ذلك مع الجاهل
في ان ذلك مما يمكن ان يتحقق على احد فيكون قاصرا لا بل لكل مقتصر لان لكل يمكن واما بعد امكان الخفاء فلا معنى للمع بالاشارة على من

عليه بل يقتصر لا مكان وعدمه هو ما من من يمكن في وجوده غالبان طلاقا لئلا ينافي اما المجتهد فلا يبعد حقه ونحو مكان الوصول الى الواقع
واما **المقام الثالث** كالاعتناء العلمية الضرورية من العبادة والمعاملة فقالوا فيها ان المصداق فيها ايقنا واحد وهو الحق
اثما من حيث الايام وعدمه فغير عام من التخصيص واما امكان الخفاء والعلة فغير في هذا المقام خفاء لكن بعد اننا نعلم ان امكان نادرا في

المجتهد واما المجتهد المتخصص في حق امكان الخفاء عليه لاجل عرض الشبهة مشبهة لكن لو اربنا احدا نكر واحتمل في حقه الشبهة لاجل اننا علم احكام
المقتصر على التخصيص المتكبر وهذه الغلبة معتبرة عندهم في هذا المقام ثم ان ما ذكرناه من ان لا يتم على الكفاية القاصر فانما هو في الايات واما
في الدنيا فلا يبعد القول باحكام الكفاية عليه **واما المقام الرابع** فاختلاف بين في الخطبة والنقض فقبل لاحكم معين عند الله في

في الواقع بل حكمه تابع لظن المجتهد فظن كل مجتهد هذا المقام حكم الله في حقه وحق مقتدر وكل مجتهد مصدق بحكم الله عز وجل ان الله سبحانه
في كل واقعة حكما واحدا ومصداق المخطئ معدوم ولا يتم عليه هذا قولنا صوابا لكن في العدة الذي اذهب اليه الحق في الايات ان عليه نبلا
منها لغير كان مخطئا فاسقا ويمكن بنا وبيل كالمه بان ذلك اذا كان اجتهادهم بالقياس بالراي وكان في اجتهادهم نقصا لكونه الوجهين في
الاجتهاد بالاعتناء من المذكورين في ثبات اصحاب المخطئ فلا وجه لتخصيص الايام والصق بغير الخطاء اذ عرفنا ذلك فاما مقتضيات **المقام**

الاول في حق من محل النزاع فاعلم انه لا سبيل الى القول بكون نزاعهم في تعدد الاحكام الشرعية من ثلاث خطايا لشارع بان في مقتضى
الشارع من الخطايا حكم واحد احكام عديدة بحسب الاشخاص لانها في المبدء على ان المبدء في الخطايا الشرعية بالذات بمعنى واحد في حكم واحد ثم
يمكن ان يثبت تعدد تكاليف المشايخين بحسب ثبوتها لان المبدء في الخطايا مستند بان استعمال اللفظ وادله منه متساو ولا الى القول بكون النزاع
في تعدد الاحكام الظاهرية واتحادها بالنسبة الى اختلاف الادلة لانها في كل على تعدد الاحكام الظاهرية وان لكل مصداق الحكم الظاهري ولا
لم يكن حكما ظاهريا والمقتصر في قطع بان حكم الظاهر مع ان ما ادعى لبراهي المجتهد لو لم يكن حكما ظاهريا لزم التكليف بما لا يطاق بل النزاع في ان
المقتضى بالذات مع قطع النظر عن الخطابات في الاحكام هل هو احكام مستند بان يكون مقتضى الذات في الواقعة احكاما معادلة مختلفة

في انما التخصيص
او ان التخصيص

الكلام في

في

في

في

في

في

المستند العالم بالثبوت المستبعدة بل اذن وبها هو محال اهله بالجمال المسازج ثم قلست من يقول بالانصاف على ما اوالففسا لها او للزوجة خاصة وجوه احبها خلاف
الاعمال وموجب للشناجر والذلة للثقة للزوج اقوى من اذلة الفسا للزوجة بينهم العرف والورد وفيكم بالصحة لما للاجماع المركب فكم واذا كان المتعاملون على ما بين
مخالفتين في الرأى فغير الوجه الساقطة

[illegible]

[illegible]

فی التعلیم

مكتبة جامعة القاهرة

عینے و فائز
القاحب باند
فیما انشک فی

مطابق اقوال و لاصح
نقد

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد

والصوفي

السورة

حاکم الفضل

لزم الحجج والبرهان على عدم جواز النقص في المقام الأول كما في المقام الثاني فالإجماع المركب الظني بينه وبين المقام الأول والاعتناء بالمفغولة والتركيب للعقل وبناءا على عدم جواز النقص فيها أيضا وتبعا للدليل العقلي انه يمكن ان يكون رأي المجتهد مستندا لمزاة مسئلة فلا بد ان يحكم في حق الزوجة المضرعة كل يوم بزوجها شخص هو خارج عن الظن وهو مرجع **واما المقام الثالث** فلا بد

عدم الجواز لامع عدم كونهما التوقشا ولمع ذلك لا أصل للشغل وانما التوقش بناء العقلية والاجماع ولا يصح به من الغفلة العنصر ولتصح ترجيح
المرجوح على الراجح أو الشئ بينهما وأما استصحاب جواز التقليد لكان قبل حصول الملكية واستصحاب الحكم المصح واستصحاب العنصر فلا يتعلق بالأصل المذکور
مع عدم جواز الاستصحاب الأولين لا ارتفاع فصل التوقش بعد حصول الملكية وأما الجواز مع عدم التملك لمن لم يتكليف بما لا يطاق

فإن على عدم جواز انقضاء نفي الفاعلة وأصل الفاعلة مطلقا ولا يشترط جازا فيجوز انقضاء الفاعلة في الحكم بين العبادات والمعاملات
فتأسيس الحكم لا يكون إلا في المعاملات ثم أحسن أن إذا اجتهد المجتهد في العبادات وأضيق فعمل هو مقلد به بغيره من زمان متبدل رأى المجتهد
هذا الاحتمال الصادر قبل تبدل الرأي حكمه أما إذا لم يوافق في ان الاحتمال السابقة على تلك الرأي أما ان يكون أثرها باقيا في زمان متبدل الذي
مثلا أن لا يتكليف في القليل الملاقاة للخاصة فتقضى ما من كان أثر الموضوع باقيا في الزمان تبدل رأي حكمه بالانفعال ولا يكون أثرها باقيا على

فيما انما يشك
رأى المجتهد
في الأصل
والتقليد

انقضاء ما من سبب للماء وصل وفي اليوم الثاني تبدل رأي بعد انقضاء وصوئه السابق أما في العمل الأول فلا يجوز فيه البناء في الاحتمال
بعد جزمه للرأى على العمل السابق بان ينقطع مع ذلك أو صوم مثلا بعد ذلك بل لا بد من جزمه بالموافقة الطاهر على بل لا بد من جزمه بالحكم
التكليف الحاصل من الاجتهاد السابق انقضاء بل الحكم الوضعي انقضاء فظهر بدنه وبقي من الماء المستعمل ولا ينزع الظاهرة فيحكم بخباسته فالقاء
القبيل الملاقاة قبل تبدل رأي وهو يعمل كل بعد جزمه الرأي هكذا فلا يشك في ان الحكم لا ينزع من جزمه بعد جزمه بالانفعال كما ذكر من

الاجماع في هذا القسم مضافا الى عدم الخطئ وأصل الفاعلة البناء العقلاء والطلاق أدلة فيقال للقبيل بالملاقاة مثلا ومما أضاف القسم
من ذلك من غير لزوم إعادة العنصر أم لا مقتضى الخطئ وأصل الفاعلة البناء العقلاء والطلاق أدلة فيقال للقبيل بالملاقاة مثلا ومما أضاف القسم
عدم الوجوب هو لزوم إعادة عليه وعلى مقلده ومقتضى ذلك القضاء عن العقلاء هو انقضائه عليه بها لكن الحق بعدم وجوب إعادة
والنقض عليه وعمل المذهب الاول من إعادة في ذلك من هناك حرية الشرح حيث حكم بترك جزمه المكلين بشئ ثم حكم بان جزمه صحيح فان العقلاء جزمه

الشرح ويجوز ان يكون جزمه يعقلون على الشارع أما قد رت على ما تم حكمه على ان يكون من تلك المزايا لا يتبين بعد الاثبات بل اهل العقول
يقولون لا اعتماد هذا الجزم حيث أنه كل وقت يحكم بطلان ما افترضه باعادة ثم باعادة ما افترضه وهكذا وليس ما هو من قبل لزوم إعادة
المجاهل لفاصر بعد ان جزمه فانه لا يبرم مثل ان يعقل الشارع افضل كذا وان هذا حكما للواقعي ثم يرجع عنه ويعقل ان لم يكن صحيحا
الحاصل ان الحكم الاستصحابي هو هذا وهو دليل على كونه باعثة في إعادة بنفي العنصر مضافا الى انه اذا ثبت عدم إعادة ثبت عدم الحكم بالاقضية

والاجماع المركب بلزوم الشرح القضاء دون إعادة مضافا الى اسيرة المسلمين الى الاجماع على المجتهد والمقلد على عدم إعادة العقلاء
وجوبه وان كانوا يعقلون احتياطاً مضافا الى قاعده الاجزاء لا الأدلة الشرعية وذلك على جواز الاجتهاد في بعض المقامات ولا ريب ان تلك الأدلة
مثلا امرهم بما خالفوا مع المذهب من زكاة او يوشى وكذا الأدلة الشرعية وذلك على جواز الاجتهاد في بعض المقامات ولا ريب ان تلك الأدلة

اللفظية والبدليات المعتبرة في تلك الموارد هو البديهي على الإطلاق وانهم يعرفون ورودها على الأدلة الدالة على لزوم العمل بالاحكام
الواقعية كما انزوا في الاصل والاطلاق قال لا ينقض يقين الطهارة بالشك فيهم عرفا مقام الطهارة المستعينة مقام الطهارة الحقيقية
وان انكشفت لنفسها بعد العمل بقولها في تلك الموارد لا أدلة اللفظية المحيية للتقليد ولا جزمه في الموارد الخاصة بالبديهي على الإطلاق انكشف

المقامات لا خلا إعادة في تلك الموارد ولا قضاه فيها عند تلك الموارد ثم لا سرا لاجماع المركب **فان قيل** في غير تلك الموارد الخاصة بحكم بلزوم
الاحادة والقضاء بالادلة المقيدة لا يبرم ثم الامر بغيرها على ما في تلك الموارد الخاصة بالاجماع المركب قلنا لاجماع المركب قوى قضاه
بهم الدرجة الوارد بسبب تلك على جانب مقابل هذا انما ينقطع بعضها الاجتهاد السابق بل من هو والاجابة لإعادة والقضاء سلاسة الأدلة

الادوية المقيدة من غير المعارض لا بد من جزمه هناك حرية الشرح لعدم حصول القطع بالانقضاء هذه العبادات وأما في المعاملات جزمها
مقامات المقامات **الاول** ان اذا غا ط هو مقلد معطل ثم تبدل رأي قبل ان ينقض لعاطلة السابقة كما مثلا لو تزوج في
المجتهدا ومقلده امرأة او متزوج معها عشر زوجات بنا على الجواز ثم بعد مدة تبدل رأي حكمه بالحرية فهل له ولعقله بقاء الزوجية جازا
ام يجب له ان يسعى للستر بعد الديرة في خصوص المجتهدا لاجماع على لزوم النقض ولعله مشق ابطه فنقتضى لاجماع المنقول في الشرع

والخطئ في ان الفاعلة بناء العقلاء والطلاق أدلة استظهارا عدم انقضاء الزوجية عشر زوجات المشاهدة لصق الاستدعاء لا سند
هو وجوب انقضاء على المجتهدا ما المقلد جزمه من الارجاء لا جزمه لكن يمكن الفرق بينهما بين المجتهدا المجتهدا قبل تبدل رأي واعتقاده
بجواز العمل فان كان يعتقد المجتهدا الآخر ان المقلد لم يعتقد بالحرية وفنزلنا الكلام في بقائه على رأي المجتهدا الاول بعد تبدل رأي

مقتضى العمل في رأي المجتهدا الآخر خارج من محال الكلام بالحق في الحقيقة فنقض رأي المجتهدا الاول هذا ولا طرأ عدم جواز انقضاء في المعاملات
الاجتماعية ولا في القليلة مقامها هذا لو كان لا وكنوز من هناك حرية الشرح اذا قد تبدل رأي المجتهدا في تلك المسئلة مثلا من الجواز الى الحرمة
فلا بد ان يرجع على الزوجية باخرا نقاشا ثم يرجع عن الحرمة الى الجواز فيرد وجهه ثم يرجع الى الحرمة فيرد وجهه وهكذا في غير ذلك

الزوجية كل من جزمه في الزوجية وهذا هناك للشرع وبوجوب عدم اعتناء الناس به الثالث لزوم المصح والمصح ما ذكره وأما الاستدعاء على عدم
النقض بان فائدة الحكمية هي ان عدم الاختلاف فلا يجوز من خلفه ولا بعد في ان يكون الفائدة الاصلية بالاحكام الواقعية كما في الوضوء
لكن في بعض الاوقات يصح جزمه في الواقع بدلا عن الواقع وذلك لا يوجب ايد له عند انكشاف وعدمه ولا يصح سببا للمعذرة على الاطلاق

المقام الثاني في ان اذا غا ط هو مقلد معطل قبل المجتهدا اخر فنقض معاملة ذلك المجتهدا معاملة مقلده عند مخالفة الرأي حصول
الرافعة عند المجتهدا لاحكام الاوجبات والحق في جزمه المجتهدا معاملة المجتهدا لا مقلده وان حصل التراض عند اذ لم يكن
فاطما بطلان ذلك المجتهدا للوجوب من المتقدين في المقام الاول مضافا الى الاجماع المركب بين المقامين والى الاولوية فانه مع بطلان

فيما انما يشك
رأى المجتهد
في الأصل
والتقليد

فيما انما يشك
رأى المجتهد
في الأصل
والتقليد

اصل في كون التقليد من باب الظن والتسليم المطلق والمصدق وجوده والاحتجاج ان كان مقلدا لا حديث ظن بقوله من لم يعتبر هذا الظن وبقى على تقليده للاستصحاب وكذا ان كان قد رتبته في البرهان اخذ به وان كان الظن على خلافه فلا اشتغال كما لو علم من اجماع ونحو ان تقليد الاعمال مبرر وان كان الظن مع غيره لاعماله وان لم يكن دليل شرعي على عدم العمل بالظن اخذ بالظنون حدوا

في نسخ التقليد
في نسخ التقليد
في نسخ التقليد

المشتركة وانما تومر ان المصطلح عليها ولا كان هو لغيره الذي ذكره صريحا ثم جرد النقل الى القدر المشترك فهو مدحج بالمتابع بقدر النقل
ضابطا في جواز التقليد اصول الدين وعقد على احوال وتبقي الجهر سيقانها الاول في انه هل يجوز التقليد فيها
ام لا بان يشترط على المقلد اعتقادا متوهم من ذلك في قلبه ببعضها في عينه ويعمل بمقتضاها ويعترف بها وانما يعتقد بتلك الا
والحق فيه عدم الجواز لوجود حشنة وهي استصحاب الامر الاجماع للحق والاثبات الناهية عن تقليد اصلي للدين والاثبات الناهية عن
العمل بالظن المستلزم لمحرم التقليد بطريق اول ان لم يقدل لظن فاقبالا بقدره ولا يكلف بالا حكام ومحقق العمل لوجوده وشكر المنعم
القطع بالاستصحاب يقتضي لقطع بالاشتغال لغيره لو كان احدا لا يمكن من الاجتهاد الا لا سبيل لا التقليد فنقول في ان كان لا اعتقادا
سابقا ودين سابق ثم رجع ودينه من الجهر ضابطا البناء على ان كان عليه سابقا لينا العقل والتكليف بالواجب التكليف بالاطلاق
ان لم يكن كذلك فنقول التكليف عنه سابقا لوجوده لا يجوز له الاخذ من شاء تقليد بالظن الذي يكون اذ لا دليل على التكليف المقام الثاني في انه
هل يجوز بعد عدم جواز التقليد لاقتضاها على الاجتهاد الظاهر ان لا بد من تحصيل القطع والحق ان يمكن من تحصيل القطع وجوب عليه ذلك لا
الاشتغال واستصحاب الامر بالاجماع وان لم يمكن من كونه الظن اذا لم يرد من امور التكليف بالاطلاق بالتحكم بحصول الجهر سقوط التكليف
والعمل بالظن وبطلان الاول كما وبطلان الثاني لظهور الاجماع على التكليف فحينئذ لا يمكن من العمل بالظن من العلم المقام
الثالث في انه هل يجوز له ان لا يقدل لظن المصطلح عند اناب المقلد ان يقدل لظن المصطلح عند اناب المقلد ان يقدل لظن المصطلح عند اناب المقلد
بما لا يطلق ولا غلظ ولا ينظر في ذلك بل يحكم بوجوبه كقوله حفظ الاسلام عن الشبهة الباطنة ضابطا هل يجوز له ان يقدل لظن المصطلح عند اناب المقلد
التقليد لا يترتب فسادا فان كان مجتهدا فسادا في مستلزمه من المسائل وفي العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا
مطام يستلزم الحكم فعلا فاختلص في جواز التقليد على احوال الشبهة الباطنة في اجتهادها والاطلاق ان مراد قائله ان
لم يمكن من الاجتهاد جازا لالتقليد سؤا كان عدم التمكن لصيق الوقت ولقد استبان لاجتهادها والاطلاق ان مراد قائله ان
لر تقليد الاعمال دون غيره وخبرها ان جواز التقليد لغيره فسادا في مستلزمه من المسائل ترك العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا
والحق الثالث لنا عدم الجواز عند التقاضي اصل الاشتغال والاثبات الناهية عن العمل بالظن خراج المجتهد والمقلد لغير التمكن وبقى البناء في دفع
بناء العقل على ان اهل الخبرة منهم لا يرجع الى غيره والمجتهد من اهل الخبرة مضافا الى الاجماع القطعي وان صدر من بعض المناهج من الحكم بالظن
ولما لعقل القاطع لان ذلك الشخص المتكهن عن الاجتهاد امره دائر بين الاجتهاد وجوبا والتقليد كذا والتجرب بين الاجتهاد والتقليد ولزوم
الاجتهاد لا سبيل الى الاولين للرجوع على علمنا واثبات ذلك مستلزم للتشويق بين الراي والرجوع فان الاجتهاد موجب للظن والقول التقليد موجب
للوهم واحكام الاماراتين اقوى فحينئذ لا يرجع على الجواز عند عدم التمكن لزوم التكليف بما لا يطلق وانما انه واجبا لالتقليد حين عدم
الامكان فلهذا لم يلزم عليه تقليد الاعمال الا في مستلزمه من المسائل ترك العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا
لذلك لا يشترط في الجواز الاستصحاب لزوم التقليد لغيره فسادا في مستلزمه من المسائل ترك العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا
لزوم التقليد قد انقطع فسادا في مستلزمه من المسائل ترك العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا
على ما بينه وبين الاجتهاد فان رفع الفصل لا يرد ما يقع المحذور ويحصل الشك في ان الحكم الخاص بعد الملكة هو لزوم الاجتهاد والتجرب
بينه وبين التقليد فلا يرجع استصحاب لزوم التقليد لغيره فسادا في مستلزمه من المسائل ترك العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا
في الاستصحاب الاول فيمن يقدل في شككنا في التابعية والعقد لا يستلزم جازا بقاء ولما استصحاب الحكم الفرعي من نواحيه من جازا بقاء كونه
رو الاستصحاب الاول فان في الاول كان التسلسل مثلا في اجتهادها من دون تجرب وهو قد انقطع قطعنا بمراد ما الجواز على استصحاب صحة
الذي قلنا جازا بقاء في بعض اصق فهو ان الاستصحاب وان كان موجودا وجازا بقاء لكن بقاء العقل على عدم الاعتبار فان كان احدهما غير
اهل الخبرة ثم صار اهل الخبرة لم يرجع الى غيره من اهل الخبرة كما مر وهذا كما يكون جوابا عن استصحاب التعريف كذا يكون جوابا عن الاستصحابين الاولين
على فرض الجواب مضافا الى الاجماع المذكور والدليل العقل المتقدم ضابطا في ان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا
من الاخر من المقلد ان يجعل هذا القوي من الراي معتبرا كونه مقلدا لاحد فانما على ان عمله لا جل قول هذا المجتهد للمعبر ان لا يجل من يعين
من يعمل بقوله من المجتهد وان في افتقار الراي جازا بقاء وبعبارة اخرى على ان يكون اقوى المتوافقين في الراي بترادف التصو المتوافقة في المدلول مع
كون بعضها اقوى من بعض حيث لا يلزم على المجتهد يعين كون فتوى لاجل النص لا قويا ولا ضعف كذلك لا يلزم على المقلد هنا تعين كون
علمه بقوله المجتهد لعل في ام لا يجل من المجتهد يعين كون فتوى لاجل النص لا قويا ولا ضعف كذلك لا يلزم على المقلد هنا تعين كون
الناحية للزوم مضافا الى سبيل التسليم في جعل شرائط التعيين والالزام احتمالا لعقلها نظر الى التسوية والمقلد المذكور فنقول في
ان اصل الاشتغال يقتضي لزوم التعيين اذا شك في الاشتراط لكن مقتضى قولنا لافاضل القوي جازا بقاء اصله ان لا يجل من المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا
فلا يلزم على من يقدل لغيره ضابطا في ان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا فان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا فان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا
ان لا يجل من المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا فان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا فان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا فان كان المجتهد في الراي في المسئلة اجماعا
للتباعد لا سبيل يمكن ان لا مقلدا للمجتهد لاجل الاماخر جازا بقاء في مستلزمه من المسائل ترك العمل بغيره التقليد ترك العمل في اجتهاده اجماعا وان كان مجتهدا فسادا

في نسخ التقليد
في نسخ التقليد
في نسخ التقليد

في نسخ التقليد
في نسخ التقليد
في نسخ التقليد

فجواز الرجوع الى غير ما قبله

من ترجيح الرجوع كما في المجتهدين المتساويين في بدو تقليده وهو مخارن باحدنا **اصل** اذا قلنا احد المجتهدين المتساويين في بدو تقليده على عدم وجوب
تقليد الاصل او احتمال جواز الرجوع عنه لا يصح الاحتجاج به كما كانا قبل اختيار احدهما الا ان بدع الاصلان بعد تسليم جريانها باصلا لا يشغل
واستحقا التكليف ولزوم التقليد الحكم الفرعي ظهور الوفاق واطلاق مقول الحكم وان ايات التمسك بالتقليد لا ما خرج وزوم الحالف القطع به

في باب التقليد
من باب الوصف
من باب السبب

مراد لقائل الاجتزاء من ناي السبب المطلق بمعنى انه يجوز للعل بغير المجتهدين ان يفتوا في فروع الا اذا كان ظنا معتبرا شرعا قائما مقام
العلم ومن باب السبب المقيد بمعنى انه يجوز له ان يقول المجتهدين ان يفتوا في فروع الا اذا كان ظنا معتبرا شرعا قائما مقام
سبب التجاز ان اى ظن كان ويجوز ان يكون مراده خصوص بعض الظنون كان يكون له دليل خاص على ترجيح الظن في بعض الفروع او اذ عرف
ذلك فاعلم انه لا دليل على كون التقليد من باب الوصف مطلقا ولا من ناي السبب مطلقا بل هو مقتضى لان الفوائد ثلثة احدها ان يكون دليل شرعي على
العمل بالظن كما اذا كان او لا مقتضى لاحد من الظن بغيره في الاستحقاق بوجوبه على التقليد الاول وطرح الظن وثانيها ان يكون هناك قدر متيقن في
كما اذا كان في اوله او اذ عرف من تقليد الاعلم وغيره وعلم من اجماع وبخلافه ان العلم بغيره لا ينافي مع مقتضى العمل على خلافه وشك في جواز
تقليد غيره لا علم وان كان الظن معتبرا في مقتضى الاشتغال لاخذها بالاعتدال لم يتيقن وطرح الظن وثالثها ان لا يكون هناك احد الامر من مقتضى
والفقد المتيقن هو وجوده كما لو كان في اوله او اذ عرف من تقليد غيره متساويين وليس تقليدا صادقا فاما مقتضى بالنسبة الى الآخر ومع ذلك
كان ظنه مع احد المجتهدين في ان يقول الظن مرجح ومعين لتقليد المجتهدين الذي يظن بغيره لا العمل بالاحكام من مقتضى ولا اجتهاد التكليف بما ايطاق
والغير بين المجتهدين متساويين في الرجوع والامر شرعي المجتهدين في فروع الاخذ بالارجح وهو من يكون الظن معتبرا **قلت** قد
فاسئلوا اهله ان كل مطلق وهو عينه السبب المطلق **قلنا** المطلق في فروع في مقام تباه حكم اخر وهو لزوم الشكول واما لزوم العمل بالوصف فمقتضى
وانه من اى باب فهو خارج عن حدود الاطلاق **ضابط** في جواز الرجوع عن التقليد ومنها مقاضات **المقارن الاول** انه اذا قلنا

في جواز الرجوع
من التقليد

احد المجتهدين المتساويين اللذين كانا تقليدا في تقليدتهما شاء او كان احدهما اعلم وقتلنا بالغير فيه اية حتى قبل تقليد احدهما تقليدا
فالحق جواز الرجوع عنه بعد تقليد احدهما سواء كان المجتهدان متساويين او لا فاضا احدهما وهو من قلنا اعلم ام لا بان ايسر احدهما اعلم
احدهما ولا اعلم وقتلنا بعدم وجوب تقليد الاعلم في الاول فالحاصل ان كلنا فاما كان او لا بخير بين الاخذ بايهما شاء والذي يدل على جواز الرجوع
مطلقا ان اصلا لا يبق له التخيير الاول في استمراره واصلا ببقاء صحة العمل اذا قلنا لاخذنا قبل تقليد احدهما كان تقليد الآخر صحيحا لان كان مجتهدا
بالفرض فيستحقه في تقليد المجتهدين الاخر والمعارض للاصلين المذكورين ما اصله الاشتغال لكون البقاء قد وصفتنا فهو لا يقام الاحتجاج
المذكورين واما استحقاق لزوم من قلنا اوله واستحقاق الحكم الفرعي الحاصل ولا فيما لا يخفى ان اذا مسلم من اللزوم والحكم الحاصل منها هو التقليد

تقليد

الاهم

الوقت

اعلمنا على اختيار ذلك المجتهدين وهو بعد اختياره الاخر قلنا نفي قطعنا واما اللزوم والحكم التخييري فلم يثبت من الاول فيكون الاصلان الاولان
سليبين عن المعارض اما ايات حرة التقليد الاصلان وان كان عليهما بعد ثبوت وجوب التقليد في الجملة الا ان يمنع جريان هذا من الاجتزاء
لان هذا المقتضى لا ينبغي ان يختار في تقليدتهما ان يفتوا في فروع الاخذ بالارجح وهو موجود وكذا حرة تقليد المجتهدين على اى حال منهما فذلك اما
التخيير والتفريع بعد ذلك فيقول **ح** ان الدليل الدال على التخيير والاعتدال احتمالات خمسة اما ان يكون والاعلمنا قبل تقليد احدهما
والاخذ بقوله وانما فيها لغير تلك الصورة واما ان يكون والاعلمنا لا قبل التقليد بل بعد واما ان يكون والاعلمنا في الصورتين الغلب واليعد
بطريق الاستدراك واما ان يكون والاعلمنا بطريق الكمال المتساوي فيهما واما ان يكون والاعلمنا بالاجالا ولا يجوز الاستدراك في شئ من الصور
اما على الاول فواضح واما على الثاني فلعلنا لم نخرج الى الاستحقاق بعد فرض وجود مثل هذا الدليل واما على الثالث فوجوه الدليل كان ثم لم يبق
لا حاجة الى الاستحقاق واما على الرابع فلما ذكر في الثالث واما الخامس فسلم لكن القدر المتيقن موجود وهو ما قبل تقليد احدهما او لا فسلمنا

جريان الاصلين لكننا معارضنا بقوى منها المناظر منها هو استحقاق لزوم تقليد من قلنا اوله واستحقاق الحكم الفرعي في اللزوم ولا كان
موجودا وكذا الحكم لكن الشك ان كان تقليدنا بغيره يقع باختيارا والمقتضى في ذلك المجتهدين ان يفتوا في فروع الاخذ بالارجح وان كان قبله كان
اللزوم والحكم تخييري كانا فاعين المستحيل الا ان يفتوا في فروع ويكونا من يلين لانهما مناخران عنه وان كانا تقليديين ارفعنا باختيار
المكلف مجتهدا اخر لا شفاء الشرط لان الاستحقاق الاول اى استحقاق التخيير بينهما فيكون المعارض بينهما من باب تعارض المنه والاراد
واستحقاق المنه لمقتضى سلمنا عدم تقدم الاستحقاق غايته ما في باب حصول تعارض الشافط واصل الاشتغال سلمنا المعارض مع ظهور
اشفاقه على عدم جواز الرجوع في الجملة فالجواب ان الحكم بعدم جواز الرجوع كليته لا يصل الاشغال واستحقاق التكليف واستحقاق لزوم التقليد استحقاقا
الحكم الفرعي وظهور الوفاق واطلاق مقول الاجماع وان لا يابا لنا على حرة التقليد لا ما خرج ولزوم الحالف القطع به للمواقع بعد الرجوع ان

حكم الله سبحانه واحدا بعد الرجوع يعلم بالحالف في الجملة واما في الاول والثاني وهذا باطل لا ما خرج بل دليل في بعض الفوائد وجه البطلان
اباء العقل عنه **فان قيل** لو قلنا فقتلنا القطع به فيهما انحصار لا من الاصل **قلنا** الحالف القطع به حرام والموقف القطع به
ليست بواجبة **المقارن الثاني** في انه على فرض عدم جواز الرجوع على سبيل الاجازات لكان جواز الرجوع من غير الاعلم الى الاعلم لا
والحق منه عدم جواز الرجوع وان كانا متساويين اوله فقلنا احدهما صا الا خاعلم او كان احدهما اعلم او لا فقلنا لا دون على القول بجواز الرجوع
لزوم التقليد استحقاق الحكم الفرعي لا يصح التمسك باصل الاشغال اذ لا قدر متيقن في البين لان منهم من يقول بلزوم تقليد الاعلم ولا يفتوا
الوفان لما ذكرنا واما الحالف القطع به فلا يبعد التمسك بهما نعم لو كان تقليد الاعلم قد رتبنا في الامثال والبقاء مشكوكا حكما بالاجماع
لا الاعلم لاصل الاشتغال ولا يمكن التمسك به بالاستصحابين المذكورين لان ارتفاع فضل اللزوم وكذا الحكم الفرعي عن البين وبعد ارتفاع
افضل لا يبقى الجواز فلا استحقاق فعين العلم لكن لما لم يكن قد رتبنا حكما بالاستصحابين السليبين عن المعارض على لبقنا المقارن

في جواز الرجوع
من غير الاعلم الى الاعلم

فلا يصح عدم الجواز وان وجب الى العلم على الاثر ان التقليد الملتزم للبقاء لا يتوقف على العمل بل من التسلسل لكن هل يحصل للزوم مجرد الاختيار بوصوله
وقت التواجبام بصيق وقت او بالشرع وجوه اخرى الا ان في سبيل العلم التقييد برأي المجتهد حين اختيار تقليد ام كفاية البناء الاجمالي في علمه او شرط
تحقق اثاره يوم اختياره احتمالان مقتضيان الاستصحاب الاول ومقتضى الاشتغال الثاني **اصل** المشهور وجوب تقليد علم المجتهد المتخالفين في الرأي
في الملتزم للبقاء هل هو مجرد اختيار المكلف قول المجتهد ومقتضى قلبه على العمل به ام لا بد من العمل والاختيار في وجوب مقتضى اصل الاشتغال
البقاء والزم ومقتضى مقتضى التقييد بغيره ومما مر من عدم جواز الاستصحاب المذكور من وجوه من بناء العلماء في مثل المقام على العمل بالاستصحاب
كما في استصحاب تقليد الميت وهو مع جواز الاحتمالات المذكورة منه فالجواز الاستصحابا ومقتضى من حيث هو على الاشتغال لكن مع ذلك
يلزم البقاء وان لم يعمل الاجل ان استصحاب التقييد بغيره جازا وعينه وانما الاشتغال ولا وعليه بل لاجل معارضته ذلك الاستصحاب الاستصحاب الثاني
وهي استصحاب لزوم التقليد السابق واستصحاب الحكم الفرعي ان جاز في بادى الامر ان الاصل عدم اللزوم قبل العمل وعدم نفاذ الحكم الفرعي لا يبعد
العمل فان لم يكن في انه مجرد الاختيار لكان ما لا ولا شك في ان الاستصحاب يقتضي عدم لكن بيان جواز الاستصحاب بين فرعين يبعد مقتضى
وهي انه لو كان العمل شرط في اللزوم بان يكون شرط اللزوم محققا العمل لزم عدم تحقق اللزوم اذ لو كان العمل لانه لو قلنا بمقتضى وجوب عند
المجتهد ولم يعمل بعد ما الاجل عدم دخول وقت الاجل تركه عسبا او لاجل عدم التمكن منه وقتا انه لا يلزم الابدال لكان ذلك الشخص حين
ما اذا لم يشغل عن قصد للوجوب الى الوجوب في عالم يتغير فيه متراذ المفروض ان اللزوم مدام يعمل وهو حين ما اذا العلم به العمل الى الان ولم
يتعلق الوقت بغيره فلا يمكن له قصد الوجوب الى التزم من ذلك القول فيكون عمله على حق القائل بالوجوب فاسد فلا يتحقق عمل صحيح حتى يتقاربه
لزم عليه قول ذلك المجتهد لاجل علمه فيحتاج في اللزوم العمل صحيحا فيكون ذلك ونفيل الكلام اليه وليس له في العمل الثاني ايضا قصد الوجوب
لان اول العمل الصحيح ولم يلزم مع علمه في المفروض ان جاز ان لم يعمل فلا يتحقق عمله على قول المجتهد ايضا فلا يلزم تقليد عدم العمل الصحيح
لما لان وهكذا فلا يمكن تحقق اللزوم اصلا فلا بد ان يتحقق ان عند العمل يحصل اللزوم في الجملة حتى يتبع العمل صحيحا لكن لا يمكن ان ذلك
اللزوم متعلق على اختياره ايضا حتى يقع اللزوم في البين والبدء ثم يتغير في الحالة اللزوم متعلق اما معلقا ومختار فحكم استصحاب اللزوم بالثبوت
الى التقليد استصحابا لحكم الفرعي فيكون اللزوم يتغير بايضا مقتضى اصل الاشتغال والاستصحاب اللزوم قبل العمل **فقول** بها انما
واردان على استصحاب التقييد بغيره معارضتها مع فيلسا فظان ويبقى الاشتغال سلمنا عن المعارضة ثم ان قد تحقق ما ذكر ان العمل بشرط في اللزوم
والفعل ثابت هو ذلك واما ان اللزوم هل يحصل بمجرد الاختيار ام بوصوله وقت الواجب لم يحصل بوقت الام بالشرع وجوه ومما ثبت من
التدليل انها هو اللزوم حين الشرع لا قبله ومقتضى استصحاب التقييد واستصحاب عدم اللزوم وعدم نفاذ الحكم الفرعي ايضا هو ان ذلك اي اللزوم بين
الشرع ولا قبله فان يمكن في البين اجماع مركب حكما باللزوم حين الشرع جميعا بين الادلة والاحكام باللزوم حين الاختيار واصل الوقت ام لا
لكن انظر وجود الانواع المركبة كل من قال بعدم اشتراط العمل في اللزوم قال باللزوم من حين الاختيار فاستثنى الاستصحاب اللزوم من حين الاختيار
المقام الرابع في ان الملتزم للبقاء على فرض كونه هو مجرد الاختيار من دون مدخلية العمل هل هو الاختيار من دون العلم التقييد
برأي المجتهد في المسائل فيكون البناء الاجمالي في ان لا يتحقق بغير اثاره الفعل لم يجتهد بغيره هو ملطو البناء ولواجب اذ العلم بالثبوت المجتهد
تقضي لكن بشرط تحقق اثاره بالفعل ام هو الاختيار مع العلم التقييد بغيره مقتضى الاشتغال الاول لانه القدر المتيقن ومقتضى الاستصحاب
الاختيار لا يقتضي حيا الانواع المركبة معلوما ولا بغيره التدليل الاجتهادى المذكور سابقا لاثبات عدم مدخلية العمل فيها من غير اثاره اثبات عدم
مدخلية العلم التقييد فلا بد من اجتهاد على الاستصحاب واما الفاعله اي اصل الاشتغال فلا استصحابا وعليه **ضابط** في تقليد العلم
وبغيره مقامات **المقام الاول** في ان تقليد العلم واجبا لا وفيه مقامان احدهما فيما كان في العلم مخالفا مع علمه واثباتها ان يكون
دائرا على موافقا مع غيره اما في **المقام الاول** فالحكم بوجوب تقليد العلم بل عن بعض اثاره لاختلاف غيره عندنا ومن بعض اثاره بغيره ولا قول
بغيره تقليد بغير العلم واما في **المقام الثاني** فيظهر من بعض القائلين يلزم وتقليد العلم في المقام الاول وعدم تقليد العلم هنا وقال
اما في صورة التوافق فلا اشكال وبغيره لا اشكال اما من جهة ان تعيين المجتهد حيز الاراء المتخالفين بالنسبة الى المجتهد واما من جهة
مجرد حيز الاراء من يصحدها على التقدير لا يلزم تقليد العلم على هذا عندنا توافقنا ظاهر ذلك فاعلم ان الحق في المقام الاول والاول
اللزوم خلافا للحكم لان المتشوق في المقام احدها ان يكون قبل التقليد مجتهدا احدها اعلم من الاخر واثباتها هو ذلك بعينه لكن كانا
مستأجرين وصا احدهما قبل التقليد العلم واثباتها ان يكون الموجود ولا مجتهدا واحدا قبل التقليد مجتهدا خيرا ومن الاول وكان الاول
اعلم واثباتها عكس ذلك مقتضى الاشتغال في العلم الاول تقليد العلم لغيره لا ومقتضى استصحاب التقييد الثابت في الحالة الاولى اعني الشاوق في القسم
الثاني هو التقييد بغيره احدهما اعلم ومقتضى الاستصحاب في العلم الثالث هو وجوب تقليد العلم الذي كان حين الاختصاص واجبا بالافعال
لكن لا يغير هذا الاستصحابا في مقتضى الاتفاق كان فاشا عن الاختصاص وقتا بعد وجوبه لكونه فاللزوم له في المقام الاول فقلنا
بعد وجوب الادون واما اللزوم الذي في شك من الاول فهذا الاستصحاب لا ينفع واما **القسم الرابع** فمقتضى الاستصحاب على وجهه ثابته
لزم تقليد الادون ليس الا كقول هذا الاستصحاب لا بغيره اذ بعد وجوب العلم في الفصل ذلك للزوم التقييد اتفاقا فان الحكم بعد وجوب المجتهد
الاعمال اما التقييد بغير العلم واذ هب لفصل ذهبي في نظر الاستصحاب لا بغيره الا في القسم الثاني وفي القسم الاول لا بغيره لاثباتها
اذا ظهر ذلك **ففق** في مقام اثبات التقييد على الاطلاق وعدم لزوم تقليد العلم ان مقتضى استصحاب التقييد في القسم الثاني هو التقييد بغيره في عين
بالاجماع المركب **فان قلنا** في القسم الاول يلزم تقليد العلم للاشتغال وفيما عداها بالاجماع المركب قلنا اجماعا اقرى يكون حجة
استصحابا وهو مقدم على اصل الاشتغال واثباته الاثر الشريف فاستلوا العمل المذكور بغيره ما ذكرناه اذ كان المراد من اصل المذكور علم

في ان التقليد
يتوقف على العمل
ام لا

في كفاية مطلق
البناء الاجمالي
في التقليد على علمه

في وجوب تقليد العلم
وعلمه

ويفي عن الخلاف قبل الجمار ولا قول متبين تقليد غير الاعلم والخبر الثاني وجد محمد بن احمد اعلم فقنصر الاشتغال باخذ الاعمال وان كان في الاول مستساو بين
ثم صرح احدهما اعلم قبل تقليد فقنصر استصحاب الخبر الجمار واذا وجد محمد بن احمد لا خبر ثم حصل اخرا دون من قبل التقليد فقنصر الاستصحاب وجوب اخذ
الاعمال لان كان في جميعها من الاخصا فبستصحيح لان يقال ان هذا الاستصحاب عنه ولو صرح الاجماع في الفرض قبل تقليده فقنصر الاستصحاب

[illegible]

فالتقليد

۴۰۰
فیروز آباد
۱۳۰۲

عطاء الله بن محمد بن مشرقي صاحب كتاب الفوائد

على القول بوجوب تقليد لاعلم فروع مضافا الى ان كل من قال بعدم لزوم تقليد الاعمال لعدم لزوم تقليد الاورع سواء توافق الاورع والاعدل مع غيره ام لا واما تقليد لاعلم فروع القوم ففرضنا بينهم فانما لزوم تقليد الاورع عندنا انما هو حكما لعدم الاشكال عند التوافق وبظهر من نقى الاشكال عند التوافق انه لا يلزم تقليد الاورع بل هو المنجز تقليد من شاء وتعيينه ولو لا يجب عليه التعيين ودليله على وجوب الاختداد بالاورع مع الخالف ان كل ائمة المجتهدين المؤيدين بمنزل تصبرهم في الاجتهاد وقلة الفضل والغنى تشبهوا بهذا الاختمال في حق الاورع اهو فوق الاورع اكثر اعتمادا وفيه ان هذا الوجه جائز في التوافق ايضا فان قلنا عند التوافق ان كان فوقي الاورع مؤافقا مع غيره فلا يحتاج الى الاخذ من خصو الاورع بل من ائمة اخذ ففما اخذ حكم الله سبحانه واحتمال كذب غير الاورع لا يضر قلنا الاشهر وان الاعتماد بقول المجتهدين لا يكون الا بعد حصر ائمتها الاورع

في ثقل عيالي
على الافاعي
وعلى سباع

من النصف
علاء

من التقيض
في التعليل

تتميز

الاحتياط طلب ياخذ احد العدلين بتقريره خبره معلوم العشق لا علم عليه ان ظن به ولو لم يتكبر من خبره او كان فيه عرق في العمل يقول وقول المستور وحديثه
 وسببا في مجموع الزوجات الى ان لا يضمن في نقل الغناوى للزوم الفساق في رضاء عنها فحقا صلا في واحد من ثقله مجتهد من حى وصيت وكان ظنهم للمخ
 في كل من ثقله الجنب للاستئصال وكان الخبر مستلزم للفتوى بين الزوج والزوج انما الشك في معتقولا لا يجمع مع الحق فالظن في جانبها وحققا بالافرض هو
 لا يجمع من وجهين وكذا اذا افتد الظن في الطرفين للاستئصال ودمجان النزع واذا كان الظن

المحتوى فلا يجمع الاستصحابا ويجب ترك العمل بكل الاثر قلنا **اولا** انما منع العلم الاجمالي بان معتقدات ذلك المجتهد الذي يثق به
 كان بعضها خلافا لواقع حتى يقطع اجمالا بان المجتهد بعد موثوق به من بعض معتقداته فلعلم كل معتقدات هذا المجتهد لما كان
 مطابقا للواقع وثانيا ان العلم الاجمالي لا يضمن ان لا يتغير في العمل جميع قواله حتى يقطع اجمالا بما لا يخالف في الواقع في غير ذلك العمل
 الا بقتل ما يحصل منه العلم الاجمالي على الخلاف وهذا لا يخصص الميت ولا يتفاوت منه الحق الميت فان الحق يقطع لا يجوز العمل بجميع قواله
 اذا حصل منه الحق لفظا لفظية **فان قلنا** الاستصحاب معارض مع اصل الاشتغال **قلنا** الاستصحاب اقوى **فان قلنا** اصل الاشتغال
 معارض مع مقتول الاجماع وانما الشهرة في العلم على الاستصحاب **قلنا** اذا علمنا بفتاى المدرك بغير الشهرة لعدم حصول الوصف منها وكذا
 الاجماعان المقتولان فاشتهر عن خلافهم الى المشقة وعن قلة المخالف لاجل هذا ما جازا لم يشك في اعتبارها ولا يحصل عنها الوصف **فان قلنا** علمهم
 انه الشك ليس مجرد في زوم تقليد الحق والسؤال لا يمكن الا عن الحق **قلنا** او لا يملك لعل المراد باهل الذكرا لائمة وثانيا ان المتبادر
 من الاصل لسؤال الاستعمال فليست الاستدلال وثانيا انا بعد جبهة الاستصحاب والعمل به والاخذ بقتل الميت طالما هو بالحكم وبعد
 العلم بالحكم لا يلزم السؤال عن الاجماع يقتضيه مفهوم الاثر الشهرة هذا كالمضاد في اصل جواز تقليد الميت في بناء العقلاء حيث
 لا يفتون في اهل الخرج بين الحق الميت ويرجعون الى كتب السلف من الاطباء ويعلمون بها **فان قلنا** ان ذلك لاجل التوصل وهو مقتول
 في الاموات والاشياء قلنا التقليد يتم للتوصل الى الاحكام النفس لا يمنع وليس مطلوب بالذات فالصريح في ذلك انما هو ما يقتضيه
 اعتنا بجواز هو الشهرة ومقتول الاجماع في مقابل الاستصحاب وهو ما او لا بد منهم المدرك كونه الواهية وثانيا بان الظن الاعتبار
 العقل لا يحكم بعدم مدخلية الموت والحق في النافان العقل والاعتبار لا يتكبد وما دخله العلم في مقابل غير العلم لكن بين الحق والميت
 لا يفرق فلا يحصل الوصف من الشهرة الاجماع المقتول هنا حال تقليد الميت بانه ما الاستصحاب منه فيمكن ان يبق بعدم وجوب الشهرة
 في ذلك لان بعض عنوا ثابتهم ظاهر في البعد كما قلنا عن صاحب امة فظهر من عدم تعرضهم لتلك الصفة وان الاجماعان المقتولان
 والشك في انهما في البعد وانما اطلاق عنوان بعضهم مثل قولهم مجرم تقليد الميت من دون ادراج لفظ العقل والرواية فيه فهو وان كان
 في نفسه موطا الا ان اصله في البعد لكن يمكن ان يدعى بمقتول اطلاقا فانهم للاستصحاب ابقوا بعد عدم الفتاوى وبعد عدم تعرضهم لظاهر
 فرض الالفاظ بل الظاهر منهم الالفاظ ولما لم يصفوا عنوا ناعلة حدة فالتأويل في اطلاقها وان مرادهم من عنوان ان الامم لكن
 يبقى الكلام في طلب كلمات بعضهم البعد كما قلنا وكيف كان فبقا الاستمرار في احتمالات ثمانية لزوم البقاء ولزوم الرجوع وجواز
 الارض ولزوم البقاء الا اذا وجد العلم فنجب الرجوع او يتغير ولزوم الرجوع الا اذا كان الميت علم فنجب البقاء او يتغير والبقاء ان كان الميت
 اعلم وان كان البقاء لم يرجع وان تساوبا فالقبحر لعل الاحتمالات اكثر وكيف كان فالاصح لزوم البقاء مطلقا لاستصحاب لزوم البقاء الذي كان
 عليه لم يكن له الرجوع حال الرجوع ولا يستصحاب الحكم الصريح المتعلق بتقليد الميت وقوم ابطال الاستصحاب للوجود السابقة قد ثبت مناد
 من وقوم عدم جريان الاستصحاب من جهة ان الزوم قد ارتفع وهنا قد رتب في البين انما تقليد الحق هو في ارضين احدا لا يشترط الزوم
 او التحيز في الفصل السابق اعني لزوم البقاء ولزوم الحكم الصريح قد ارتفع واذا انتفى الفصل السابق لا يبره الاستصحاب مدعى بالفتوى
 المتبين من وجوده في البين لاحتمال لزوم البقاء فلم يعلم ارتفاع الفصل بالاستصحابا وقوم عدم اعتباره بالاستصحابا معارضه بالشك
 والاجماع المقتولان السائل باطلا لا يستمر في مدفع بما تضمنه وهنما بالوجهين السابقين وعدم حصول الوصف منها واما الاثر لسؤال
 فتقدم الجواب عنها مضافا الى ان السؤال هو في غير ما يقتضيه التحقيق لاصل لا يرد عن المجتهد من جهة جوده يقتضيه فيما ذكره اجموعا على عدم
 اعتبار قول المجتهد اذا صافا سافا لا يرد ولا استمر ولا وكذا لو كان المجتهد بعد علمه عن التحصيل غامضا فاقدا للملكية كغيره واما لو صار مجبونا
 فاقدا للشك فيكون من دون فقدان الملكية بحيث حتى لا لا يجوز كان واجدا للرجوع في حق البقاء على قول السابق لانه قد في المقتول جواز
 انه لو لا الاجماع في المقام على الحاقه فبالفاسق والحاقه بالميت في كل الاحكام المذكورة لكن في تحقيق الاجماع شك ثم علم ان مقت
 ما ذكره في امور المجتهد انما كان في الفتوى فانما اخبرنا فيه لغيره مطلق وان كان لا حوط الاخذ بالحق اذا كان قد رتبنا واما المراد من ذلك
 لا الميت قطعا واما الحكومة اى السلطنة على ما لا الغايبا ليقوم مثله فيمكن حصولها بعد الموت لا بان يكون له جعل المجتهد المجتهد المجتهد
 علميا لا الغايب مثله فيمكن جعله بعد موت المجتهد من غير ان يفتي بغيره ام يفتي عليها مستمرا بان المجتهد الميت الحاصل حين حيوت فبشرائطه
 استصحابا الصبر بقاء الفتوى وتبطلها ومقتضا استصحابا فتاى المقررات البعدية ارتفاع المقتضى لكن الاستصحاب الاول بل مقدم مضافا الى انه
 مجتهد لزوم البقاء فلا اصل بالنسبة الى الفساق في البين لان اصل الفساق في القرية اليك معارض اصل الفساق اذا اخذ من الحق في كل انزال
 فتاى المقررات عند البقاء فكذا الاصل فتاى المقررات عند الرجوع فلا اصل بارض استصحابا الصبر ولو نقل المجتهد شيئا حال حيوته واستمره
 فلا بأس به كان اجل المجتهد ارض الوقفا الى مدة ومات في أثناء المدة فلا ينفق الاثارة بموت المجتهد **مبطل** في شرط الباطل المقتضى فاعلم ان
 كل ما يترك من شرطه طائفة هي شرط صحة الاستصحاب وجواز العمل به وليس شرط النفس المقتضى ولا تحقيق فتاؤه ولا لصحة فتاؤه بالذات فبطل
 مجوز الاثناء من تلك الشرط طائفة الا انما على الاثم فتاى الشرط في الحقيقة شرط صحة الاستصحاب وجواز في القسمة بشرائط المقتضى
 نوع شائع في الشرطه الباطل فلا يجمع الاستصحاب من المجتهد وان بلغ من القيمة الصلاح ما بلغ لاصل الاشتغال فان تقليد البالغ

فان قيل الاستصحاب
 في ثبوت الشك في
 المقام

فان قيل
 في ثبوت الشك في
 المقام

مع قولنا لم يتعارض الظن الشخصي والقرينة دار الامر بين الحق والباطل فثبت ان مقتضى الظن الشخصي في البين سيما اذا جعلنا مناط التقليد هو الوصف ونحن لما رجحنا الظن
الشخصي في ما لا يرد من بين تقليد الميت في الفرض المذكور مضافا الى استحسان قولنا تقليد وصحة فيما اذا كان صاحب تقليده قات بعد اوداعه العقل تقلد
ولا يرد من رجحان تقليد جميع الامتناع المفروض وبهم الامر فيما عدا هذه العقوبة بالاجماع المركب لا ينافي رضاء الاجماع المقلوب بضم الاشتغال والبناء
العقلاني حيث لا يفرقون في اهل الخبر بين الحق والميت كما ترى من كتاب لاطباء السلف

قد مضى في الامتناع واليقين ظهر عدم الخلاف فيه بين الاحكام مضافا الى اولوية عدم حجة الاستثناء منها والنسبة الى عدم صحة من
الفاستقار اذا انفاسق قد يكون له خيبته من انه سبحانه فلا يثبت في قلوب ولا يقصر بخلافه فيصير العلم برفع العقل عنه من القبح في الاولوية فيها
فرضنا الكلام من مناصح الصواب لصانع المواقف للظواهر فان قلنا **فرضنا صديقا** هو اعلم من البالغ الى فتحكم باستغناء العلم وبطلان حجة
المرجوح او اللزوم بينهما بعد تعيين العلم فان لا يرد من الاعمال اقرب وهو قولنا **الصبي** لا علم ولا قد مضى في البين ايضا وابقى
بجته متساويا بين احدهما بالحق حيث والامر حجة في فتحكم بالاعتزال لا قد مضى في البين ولا رجحان لا جلالا من فلان من الوقت في مقام
الاختصاص والحق في مقام العمل لا لا يثبت في المسئلة الاصولية فالعقل لا لا يشترط العلم في مقام فاسد قلنا نحن نقر من الكلام فيما كان الحق
البالغ او اعلم من الصبي ثم صار الصبي اعلم او كان هو جبهتنا ثم طرأ اجتهاد الصبي اعلمه ففرضنا استحسانا لا استثناء وجواز من الجتهاد
واستحقاق عدمها من الصبي يعين لاحد من البالغ وابقى فرض الكلام فيما كان البالغ او احكاما من ان لا يستحق المذكور ان في جانه ثبت
بأنه ان تقليد الميت البالغ وطرح الصبي فوق ذلك لا قد مضى في البين في المقامين ثم لا ذكر من الدليل الاجتهادي الاستحقاق وليس المراد
بالفكر المقتضى المنعني علمه بل ما قام عليه الدليل ولو بعد بعض حركاته في الاستحقاق انما بالاجماع المركب فان قلنا **عكس التقليد**
قلنا صفة اجتهادنا الاستحقاق وضمه اجتهادك الدليل الرابع العقل الذي ذكرنا في السابق جبهة الاستغناء بالعلم بعد ان لا الاستحقاق بالعلم
معلوم ولا يمكن طرحه بالدليل الرابع والحاصل ان صفة اجتهادنا اقوى بتقديم الاجماعنا ومن الشرط العقل فلو صلا الجتهاد بجوانب يصح منه الاول
والاجماع وبناء العقلان لو كان في زيادة واردا يصح من حالنا فافترضا لا مانع من الفولج ومن الشرط عدم السفه فلو صار سبيلنا يصح
منه لا ذلك المستلزم المذكور ومن الشرط المذكور وهو الاسلام والايمان وفيها اشكال اذا قد يكون الجتهاد او لا مؤمنان يصح من الجتهاد الجتهاد
فقد مضى في الاستغناء وجواز **قلنا** اصل الاستحقاق بقوله قلنا ان لا يحكموا بالاستحقاق **قلنا** في الاجماع الظاهر
على استظهار الامر في المسئلة التي لا يثبت في الظاهر فان قلنا **الاجماع** المستفاد من قوله قلنا **الاجماع** انما هو
البناء على ذلك فان من ايمان له فاسق فضلا عن الاسلام قلنا **اولا** لا يرد من العلم ذلك لان لفظا الفاسق فيها مطلق بضمها الى
بالجواز لا الاعتقاد فانما يصح وجه الفاسق باعقبات منع صدق الفاسق عليه وايضا فله وثابنا على فرض تسليم انما الفاسق وصدق
منه اضطرنا الى الفاسق ففوق الفاسق غير ثاب فان مستك بالعلم المتفق قلنا ان ذلك يصح من باب التمسك بالاولوية فان كان
حجة العلم لكن في حقنا ان الدليل الخاص قد على الجواز وهو الاستحقاق فلا عمل فيه بما لا يعلم ولا ند من **قلنا** انما يصح الاستغناء
من المؤمن الفاسق من المؤمنين انما لا يرد من الاولوية بظنه وثابنا ان الاولوية بضمها اذا فرض كون الفاسق في العلم
فيمكن اثبات الشرطين بان لا يصح لغير الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **قلنا** الكافر لو لم ينع عدم صدق على الخالف اختصاصا بالعلم بالحق
للاسلام فلا اخل من الايمان وكون لغير الكافرين للمؤمنين سلم لكن لغو مصداق كون الخالف مصداقا للكافر غير ثابت فالاية الشريفة لا
اشترط الايمان قلنا **اكثر** من اطلاق الكافر في الاخبار على ان الايمان له قوله من من جهم كافر من حاربكم مشركه ذلك الاطلاق ان كان
حقيقته الاستدلال بالاية الشريفة وان كان بخلافه فعلة في التجوز المشافهة ومن بان حكم الكافر في الخالف ومن حكم الكافر المقابل للاسلام
علم سماع قوله انما فاقطعتا يكون الخالف المشافهة في الحكم الدليل ان يمنع عموم الشبهة تلك لصحة وحق ان الظاهر الشبهة المشبهة
مثل المشبهة في مشقة النصيبا والتفاد من الاختصاص في وجوه الشبهة والظهور او يمنع اضطرنا السبيل الى ما نحن فيه لان كون
سبيلا ثم اما بعد صدق علمه ولعدم اضطرنا اليه يمكن الاستدلال على اشراط الاسلام بالاجماع المحقق وبذلك الاية لان الافتاء بسبيل
حقيقته اذ هو باسنة عظيمة على المسلمين وصنع الضد او الاضطرار مكابرة والنكرة في سباق الفقه فعند المقوم فهو ليس بمرحوق
عند الاضطرار بل هو عام مضافا الى الاعتبار والعطف فانما يرجع الى غير اهل الدين هناك لمحجة القبول على اشراط الايمان بالاصل
الوارد على الاستحقاق لاجل الاعتقاد بالاجماع الظاهر والاجماع المستفاد من الاعقبات العقلية وهو هناك حرية المذهب لا يبعد وجوبنا
الاية الاجرة ايضا ذلك واما العدة فيجب فيها الاستحقاقا لمخارقاتا المتقدمة مع اجوبتها سؤحا كآية الاجرة ومضى الجنا الاول في الاية الثابتة
والخاتمة فيها ايضا الاشتراط لما ذكر في الايمان مضافا الى ما يثبت في الدنيا **اباه** في علم ان كلما ذكر شرط الافتاء بعد تسليم شرطه فهو شرط
للقضاء اي اجماعا لكن الشرط المذكور للقضاء من كون القاض حرا ذكرنا بغيرنا طفا وهو ما لم يذكره هنا بل هو شرط للافتاء
ام لا وهو جبهة ان القوم اشترطوا في القاض طهارة المولد والذكورية والحرية والبطو والسمع البصر الطهارة والكفاية والقائمة واما الثالثة
الاول وهو شرط الفقيه لغير الاصل الاستغناء تسليم عن انما فرضنا **قلنا** في الاصطلاح عند الاشراط ولا خلاف في بطلانهم ذكرنا
شرط الفقيه ولم يتصرف المذكور في حصة الشرط فيما سبق فكيف فعل مع ذلك باصلا لا استغناء قلنا الظاهر من عدم عطف الاصل
للقضاء عطفنا اخر هو اذ هم من القضاة انهم من القضاة والظن من شرطهم الشرط فيما ذكره وهو عند اشراط التسعة المذكورة في شيوخ
من الفقه والقضاة انما انما الظاهر بطلان ذلك كلامهم هو عند اشراط كل تلك الشرط ولا بعضها في شيء من الامر ولا في شيء من طوط
عند اشراط كل تلك المذكورات في القضاة انما انما بطلان ذلك في القضاة ولا في شيء من طوط عند اشراط كل تلك المذكورات في القضاة
اشراط القضاة بالذكورية مثلا بعد اهلها مرة هذا المصنف في لا يلبق بها ذلك وبما رجحنا البين من انه لا يصلح قوم ولهم

وأما الشبهة والأجابات فلا حرج في أن الوصف هنا بعد ملاحظة أدلة التامة والاعتناء العقل الحاكم بعدم مدخلية الحق والمئات هنا شبهة إذا كان العلم والواقع
 أن الاستصحاب لا يجرى لأنه لا يقدح في المجتهد بشرطه هذه التي هي محل اعتقادنا وبصيرتنا بما قد هيأ عقلا ذاتا واندر برقع ظنه وبكشفه للأشياء فلا يقبل ظن
 شيء يقبل بل لا يستبعد بعد موافقته لغيره فيصير كالمعتمد في قوة بقوله دابر وأن الاستصحاب مغاير لصل الشغل المتصديا لشبهة وصفه كالأجاء وأما الشبهة
 أمرة وبطلب العلم اشتراط طهارة المولد بنقص ولداننا وعدم صلاحية ولداننا وعدم قبول شهادة في الاشياء المجملية فإن مقتضى
 فلما نعلم لا التخصيص في الظن منهم متصانم نظر الخرس في الأصل على المعارض **فان قيل** يدل على عدم اشتراط الفقه بالمذكورات
 عموم تلك الجوانب للتقليد كما يتناول قولهم نعم هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فإنما مطلقان قلنا أما إثبات السؤال فخطي
 فمن كون المراد من هذا الذكر فيها مطلقا هل تعلم نقول ان من شرط حمل المطلق على العموم ان لا يتناول عدم الوجود وهو وحكم آخر
 كلا الشرطين في تلك الآية منفصلان بالنسبة الى ما نحن فيه وما لا يمتنع في الاستصحاب فقامت فادلت عليه هو في المسألة وبغيره
 ابصار ولداننا لا العلم لا يستلزم مع ولا يعلم وكذا العبد والمرة ولا دخل لهما فيما نحن فيه ولا يمتنع في الاستصحاب ذلك **فان قيل** قلنا
 انظر الى ما جعل مثله يدل على عدم اشتراط المحترمة وطهارة المولد قلنا لا يمنع الاضطرار وثانها ان تخصص بغير ولداننا والعبد
 قطعها لان المحترمة مقام جواز القضاء وعدمه وهو مشروط بعدمها قطعها وكذا هو المعروف والمحال انه لا مغاير لصل المتصل فيعمل به
 وأما القبط فالحاشية في الفقه اذ مع عدم التنبط كما ليس لاختلاف المجتهدين بعد طولهم واخره انه ليس بناء التصلية على الاعتناء
 مضافا الى اصل الاشتغال فلا يعبر بعد ذلك التمسك بالاستصحاب في المسبوبات لصلها فاما الباقي بالاجماع المركب اما في الشرطية
 عدم اشتراط الفقه بها للاستصحاب فيمن كان واجدا لها فمقتضى ما يتم الاستصحاب الباقي بالاجماع المركب لا يمكن القاطع بغير اصل الاشتغال
 لا يرد بقاء الاستصحاب الذي هو مقتضى اجاعنا وأما التعليقات المذكورة لا اشتراطها مثل انهم اعتبر بين الخاصين ومقتضى عدم
 مدخلها لما نحن فيه لان ذلك مقتضى الفقه غيرنا ثم بانفسها مع ان بعضها مقتضى الموقع كما في التيمم وشعيرة لولا الجواز لم
 يقع **ضابط** هو العلم على المقتضى بطلب العلم بالمجتهدين بكيفية الظن ولا ريب ان مقتضى اصل الاشتغال واستصحاب عدم الجلي فيهما لو
 ظننا بعدم اجتهاد او شكنا فيه ثم بعد ذلك حصل الظن باجتهاده بمعنى الظن بمطو اجتهاده لاصحوا الظن بان كان مجتهدا حين الشك
 او الظن بعدمه حتى يصير الشك سار بآية الا في غير هذه الاستصحاب بالاجماع المركب **فان قيل** نقضنا لاجتهاده ثم الظن
 فبستحصل الجواز في الباقي بالاجماع المركب قلنا احتمال عدم الاجتهاد لقطع بربا لا احتمال عدم الاجتهاد في استباقة واحدة والظن
 في القطع لسابق الشك فيه سار ولا عبرة باستصحابا وما الاجل احتمال انقضاء الملك بعد القطع بوجوبها سابقا بقاءه وخارج عن محل الفرض
 لا نال من اجتهاده بالاستصحاب وهذا خارج عما نحن فيه بل يدن كل المقلدين على الاستصحاب بعد القطع بالاجتهاد او لا فلا مغاير لصلها ذكرنا
 من الاصلين **فان قيل** انما السؤال في ذلك على جواز الاكتفاء بالظن لان اهل الذكر ان كان المراد من علم مجتهدا كان لا يقتضي اطلاعا جواز
 عمن يصدر عنه انه اهل الذكر فبذلك باطلا انها معطويع الاجتهاد ومطويع التمسك ومطويع المشكوك لا يخرج ما سوا الاولين للعلم
 وبغير ابنا وان كان المراد به الامام او المجتهد من علم الاحكام فنقول ان بناء العقل في توصيف موضوع هو وصف هو وصف هو وصف
 الوصف فيه فمطلقون لفظا لغيره على ما اعتقدوا وحل او ظنا بان كان وضع لالفاظ لا يمتنع لنفسه لانه لم يرد فيصير اهل الذكر على من
 اعتقد على او ظنا بان اهل الذكر مجتهدون في المسئلة الشريفة **فان قيل** يقارض تلك الابايات التي عن اهل الظن قلنا النسبة بينهما
 عموم من وجه مادة الاجتهاد المظنون ومادة الافراق اهل الظن كعلم المجتهدين بظن والاجتهاد المعلوم فم لا بد من ملاحظة
 المراجعات واثبات السؤال اقل من موافقها لا اختلاف لاطلاق النسبة الى معارضها فمقدم عليها قلنا ان اهل الذكر يحمل في الآية الشريفة فاذ وقع
 الاستدلال بالآية بكل ما يقتضي ان في كل من الطرفين كلما اذا عرفت سلامة الاصل عن المعارض من تلك الجهة فاعلم ان بعضهم اوجب
 محققين العلم بالمجتهدين وقال انه لا يكفي الظن ومقتضى العلم للعامة على اجتهادهم لا نرى بدا منه اننا لا نعلم التجارة والتجارة وسائر الخراف
 ذلك فعل اخطائنا والمقلد ايضا يعلم الاجتهاد من اجتهاد اهل الخبرة ومن الشبهة وان ردام الناس عليهم والحق كفاية الظن بعد الفحص في علومهم
 الظن فاما ما يجب تحصيل العلم والاحتياط او التحير بينهما والاول باير مشد لان العلم يكون الشخص مجتهدا اما باختيار المكلف بنفسه بان
 يحصل قوة وبمعرفة الاجتهاد فلا ريب ان عسرة المكلفين داخل في المنظم واما باختيار الخبرين فلا ريب ان كان الاجتهاد من اهل الخبرة بحيث
 يحصل العلم بالاجتهاد في خاتمة العقل واختيار العوالم لا عبرة به وماترى من انه كثيرا ما يكون مجتهدا معروفا في قلبه وقلوبهم فمقتضى كل احد
 من العوالم والخواص غير تكبر في خبره بل في مشهوره فغيرنا لعلوم بناءهم على الاطمينان فيجوز الظن ولو تعقبت عنهم انكشافهم ظانوا لا
 فالون فظن ان ثابا لظن مشد غالبا والاحتياط خلق الاجماع فبين العمل بالظن بعد القطع بالكتيب **فان قيل** اذا جازنا التقليد
 الاموات ابتداء يمكن بالعلم بالاجتهاد مشد في الغالب ذوقا لميت المعلوم اجتهاد على الكل كالمعلمة مثلا فمقتضى ذلك العلم بالاجتهاد
 مقتضى على هذا المذهب كذا من هب لما منع من تقليد الميت تمسكا بالدليل الفقهية اصل الاشتغال فالا لاند على مذهبه تلك التوجه
 تقليد الميت اذا صل الاشتغال لما منع من تقليد الميت مغاير لصل الاشتغال لما منع من تقليد ميتون الاجتهاد ومقتضى تقليد
 بين ملاحظة المرجح وهو هنا في جانب الاصل الذي يمنع من تقليد ميتون الاجتهاد لان تقليد الميت اقرب الى الواقع لكون اجتهاده معلوما لا
 بق شريعة عند جواز تقليد الميت توبدا لاخذ بقول الحاشية لظنون الاجتهاد الشريعة لزوم تقليد وطرح الميت فمقتضى الاصل الذي يمنع من تقليد
 الميت لا ينافي غايته في الباب فتعارض الظن الشخصي مع النوعي والشخصي جازم تقليد الميت فمقتضى الدليل على كفاية الظن
 بالاجتهاد مضافا الى انما يمنع الشبهة المذكورة قلنا ان ما ذكره في الفقه واما في المرافعات والمسائل المسجلة فمقتضى الدليل

فاسد كما يظهر بآمالها
 هذا وعندى مع كل ذلك
 في الجواز تام

فاشترط في التقليد
 ان لا يكون المجتهد

فاشترط في التقليد
 ان لا يكون المجتهد

امام جعفر صادق عليه السلام

لا يخرج ذلك القول بالفضل
قلنا الشرح في حق الإصطلاح المركب للقول بعدم الفصل

فيكون مسائل التقليد تقليد في الام اجتهاد

وإذا تمكن من الخي المتطوع اجتمع له لم يقبله مظهر لعدم الدليل وشهادة العدلين فغشيت الاجتهاد حجة تأملها وأحصل النظر أصلاً في كون مسائل المقاييد
تقبل بغير اجتهاد بغير كل اعتبار حتى والأوجه للتفصيل وإن لم تقبل ما قام في بعض الطلبة المستعجلين وأدون من ذلك بمنزلة لكن حيث
لوا المتعلمين في العلمين من غير الخي والباطل بحسب في آثاره ومن ذلك من يرى لكنه لا يخط عليه الاثقال والجمع عليه والمخالف فيوالم لم تقبل بعد التأمل على
الاخذ ببعض القدر الشك فيوالم لم يكون اقرب في حقهم وأدون من ذلك بل يجب لا يقبل الاصل التقليدي لكل صنف مما هو بمقتضى طائفة من الدعا

[illegible]

فے معائنہ عادل
اولیٰ علیہ

فہرست مضامین

ضمماً

فان ارادوا القطع بالمتعدد فهو ممكن في كل الاستقام او بالمقتضى لكن فربما يجب ان لا احدل المتساويين لا فاد الامم القطع والظن فكان او فملا فهو محقق الكل وان
في القطعين وان المتساويين القطع والظن فهو ممكن في كل الاستقام او بالمقتضى لكن فربما يجب ان لا احدل المتساويين لا فاد الامم القطع والظن فكان او فملا فهو محقق الكل وان
المتساويين القطع والظن فهو ممكن في كل الاستقام او بالمقتضى لكن فربما يجب ان لا احدل المتساويين لا فاد الامم القطع والظن فكان او فملا فهو محقق الكل وان

ثبت ذلك من الآيات ولا من غيرها فلا يدل على التجبر أصلاً إلا بالأدلة والاعتناء فاعتبر في الترجيح إلى الأصل المظهر بطلان الترجع فإنه قلنا
لعل الآيات دل على جبر كل جنس عباداً والمجبر لعل بالمعارضين وجب العمل بأحد فإما ذكرهما طرحت المقطوع جبره فلا يدل على التجبر بحكم العقل
بعد ثبوت التجبر قلنا لا بد منها بمقتضى الآيات من العمل بغيرها أحد المعارضين لا يعين على الحكم واحد معين منهما فإن كان الأول هو
فاسداً فمدلول الآيات هو جبره خصوصاً كل جنس على طريق التعمد والإطلاق وليس كذلك وهو أحد هاتمدلول الآيات وإن كانا شائين لم في التكلف
بدانكفها لا يطابق على المكلف لو بعد كون المأمور بعمله عيناً في الواقعة وكان ماعلم به عن غير الجبر المعين في الواقع فاما إنما ثبت عليه فهو ترجيح وآما
لا يثبت عليه لزم من وجوه الترجيح عن الوجهين **فان قلت** يمكن إثبات التجبر بان المتعارضين متفقان في الدلالة على عقول الثالث بالانتماء فيغلب الآيات
مدلولها بالدلالة لا لثباتها لها ولا لتعارض بينهما من تلك الجبر فلا يدل من الاحتياط المدلول لا لتعارض وطرح الإباحة التي هي مقتضى الأصل
ذلك حكم بالمعقولة من علم الحق الطرحة والتجبر بالحكم بالتعبد على التجبر لضعف الترجع عنه **قلنا** **أولاً** أن صلاتنا عليه مثل تلك الدلالة **ثانياً**
أننا نصر البنية عن الصدق **والمثلثان** ذلك يستلزم طرح المعنى المطابق والعمل بالمعنى الاترعى بالنسبة إلى التجبر لوطرح اعتبار
أحدهما والخالفان ذلك لا الاتزام لا شك في المطابقة وإذا انتفى المطابقة انتفى الاتزام فلم يعمل باعتبارها وبين في المعنى الاترعى لغيره فلا وجه
للتعبد للتم إلا أن يبقى إثبات التجبر سواء قلنا بجبر الإختيار بعد أو اللظن فاعلم من هذا التعبد فلا نال اختيار العباد جبره دل على التجبر بل
واسطه والآيات دل على جبره لا اختياراً واعتقاداً **فان قلت** الآية دل على جبره جبراً لعل واختياراً للعلاج جبراً بغير اختياره ومنطوقها بغير اختياره دل
على طرح الجبر لفساد الوجه من تلك الاختيار دلالة كما أنزلنا قلنا الآية دلالة على ثبوت عند جبره لفساد وجهه لعل اختياراً لثبوت ذلك على وجهه مطهر لضعف
خالفه

[illegible]

العلم بالعبارة بالآيات وقد استدلوا بحجج كثيرة في جميع أشكال الأبحاث العلمية من حيثها على ما بينت سابقا في بعض النسخ
حججنا الصالحة الخيرة بالشرع والاطلاع مذهبا للوصفين فلما فرض من قبلنا هذا خبر من وجهين حصل منهما الظن بنفي الثالث بالظن بالمسائل العلمية
وهذا الظن بنفي الثالث تقضيلا قالوا فنقل بحجج هذا الظن بنفي الثالث مع أوفيتها بالاحتياط وعمل المعطية ووقت وقته وقامه بالعلم ولما
بحجج الشريعة المحررة الصاعدة إلى هذه المسألة إلى علمنا بها فكان ذلك ترجيحها بالمرجح بل هو ترجيح المروج وبتم الاستدلال بها من أحوال المقربين
كان الظن بنفي الثالث منها قسائلا والخاص من الشريعة هو بالاحتياط المركب فانه قلنا ذلك الظن الذي فرضه من قبلنا على الشريعة سائر
المقامات تقضيها قلنا اذن يكون لكل حجة رجحان ومرجوة من قبلنا لا ترجح بلا مرجح فانه قلنا لوطي الوصفين في القرعة بعد
الاشارة
بغير ذلك الظن الاحتياطي عند حوز الرجوع إلى الأصل لا يثبت الحجية بالقرعة العقلية قلنا ان كان عدم حوز العلم بالقرعة جماعيا مخالفا لما في
العلم بالقرعة بالآيات وقد استدلوا بحجج كثيرة في جميع أشكال الأبحاث العلمية من حيثها على ما بينت سابقا في بعض النسخ

وان لم يكن لاجتماع ان كانا لغزاً والغزير متباينين بمعنى انه لا يكون جسيماً ولا يد من الاخذ باحدهما فتقول ان اخذوا الغزير متعين العمل والوجود
الا بدونهما المتقدّمين اتفاقاً في تضعيف الغزير والافان كانا لغزاً متوقفاً متقناً بمعنى انه لو تخير احد الغزيرين بالقرعة لكان من اللذات فطعنا بخلاف ما لو لم يقع
خلاف بين القرعة للامانة وقاعدة الاشتغال لكن يقول انه بعد اثبات جواز التخيير لا يقتضي محجراً احتمال وجوب القرعة ولا يستلزم على الاشتغال
محجراً احتمال وجوب الشيء بل يستلزم ان كان احتمال وجوب الشيء محتملاً لا بالاعتقاد بعد ما ذكر من المعنى المتقناً لتعين القرعة لا اعتقاداً بل باحتما
القرعة فالاحتمال بالقرعة وان كان قدراً متقناً في الامثال ثم ان التخيير لا يثبت له بد ولا استثناء بل لا استثناء لاصل الاشتغال واستصحاب الحكم القرعي
اذا اخذوا واحداً معاً فلو اخذوا التخيير في قولهم اخذوا واحداً فلو اخذوا واحداً ترك الاخذوا تخييراً واحداً فلو اخذوا واحداً ترك التخيير الاستثناء لم يحل
الاشتغال

الرجوع إلى الأصل ومستلزم للظن بارتكابه بخلاف الواقع الذي هو الأصل المقام الثاني في أننا إذا رأنا الأثر من المتباينين
فما استغنا عن الثالث معطوما كما لو لم يكن إيهاب وبنيان فالسبب عيان للذكر مثل خط الانبثاق لمثل قوله نعم هو بكم الله أو لا
للكم مثل خط الانبثاق ولما لو لم يكن حقيقة والله عيان لا بين البتة ضابط ولبنا الامن نصيب به فبغنا السهم بخلاف القولين نعم لو كان
الامن لا بين والبتة البتة فلا بين ثالثا للبتة عيانا فحقوا للوذا والامر بين هذين القولين مثالا لا لتمام من الخبز مع قاطعها
بنحو الثالث فالاحتمال ان ثابته بطرحهما واخذنا الثالث الموهوم جمعها وتبين قول المنة والسبب التغيير بدوا واستقرأوا والعمر والوقف والحق
بترها لاختلاف كذا الفوق والاضلاع لاحتمال الاجابة لتبين ثابته بالاجماع فان جاء الدليل على خلافه حذنا بانه لا اخذنا بالاصل
اما الجمع فغير ممكن وبنيان اخذنا هذا اوزا كترجى بل امر وطرحنا واخذنا الثالث الموهوم فاستغنينا عن الثالث لانه عيان للذكر
الواقع الدال على حقيقة الظن بنحو الثالث اما لا كما تقدم استغنا عنه بعينه جاهدنا ولا نكل من قال بطرح الثالث الموهوم في المقام الاول قال له اننا
ولله قول بانه الاول كان التمسك للخبز والاختلاف الثالث موافقا للاصل ونسج لك ما اطرحنا الخبز بنينا اولنا لانه جاهدنا والاختلاف الثالث مخالف

فمما كمال التحسين
المعاصر

الحبيب بن عبد الله بن الحسين

[illegible]

على الوجوب بعد الطرحنا القدر وضعنا تعيين احداهما بالحق كبقا التي تخرج منها بعد تقي المثلثا لابل على العمل الوقف الذي هو الاصل فان
الوقف متصور في العاقلات وروا العبادات على المقدار الموجبة للتجديد في الغاء الاول خارجا بهما فاقول ان لا يمكن الوقف في العبادات لعدم
تركها لغيرها فلو عاكدنا لا يتصور المثلث الاخر جهنا في المقام في الارشاد لا بد للملكة والما للحدود من تصرف ولا يمكن بقائه غير المحض معلقا
قلنا الاصل من بين الخوص من الحسبة يمكن هذا لكن الحكم والفق لا دليل عليه فنعين احدا لاصل وهو الوقف في هذا المقام **المقام الثالث** فيما اذا
في حكم واحد فخلو من كما لو حكم احداهما وجبا الظاهر الاخر وجبا الجهر وكان فقا لثالثه مطوقا فالحق في هذا الاعتبار وذلك سلطان الطريق بيناء العقلاء و
بالدليل الرابع المقيد في المقام الاول والامتناع الركبي الاول ونرى لتسليم المقام الاول حيث كان المكلف في المقام الاول لم يتصوره الا بالاصل والظرف
الذي هو في المقام الاول والامتناع الركبي الاول ونرى لتسليم المقام الاول حيث كان المكلف في المقام الاول لم يتصوره الا بالاصل والظرف

فكيف يجوز هذا مع ان يكون الحق محصل الثبوت اليقيني ويطابق الحق غير الاجتهاد المقتضى من الضعف المستند لعدم الانصراف وعدم اتمام النظر
مبدأ التغيير بالاندر بعد في الخارج والقرينة تدل عليه وبين الحق ولا ريب اصل الاشتغال مع الاخرين في التبعين لان الاصل ولا بد على التبعين من دليل التبعين
وليس ما الاحتياط لعدم اتمامها وان تغيرت بالاشارة الى الظن والمصلحة التي وجب عليها ولست آمن التمسك واما الدليل الذي في غاية دلالته عليه فهو في المثال واما
التحيز في الامكان الاحتياط بالحق القدر الموجبة للتغير من وجوبه من العمل الاصل للفتنة للبحر الموجب للتميز بالبرزخ بعد حسن الاحتياط اجمالا لان للوحد
الواحد بعد في الشاها ما وجدنا الحكم واحدها العين او كلاهما معا وعلى التقديرين يحصل الامتنان للمفارقة بين الحق والاشارة الى الامور بين الوجوه والاشارة
ومثلها نظرا لكونه ويناها العكس في مثل ذلك على الوجه لكون ذلك الايراد له في الاشارة الى الاشياء والاشارة الى الاشياء

[illegible][illegible]

فان قيل انما هو في الحقيقة لا في اللفظ لان اللفظ لا يمتنع من ان يكون في الحقيقة كذلك فلو كان كذلك لكان في الحقيقة كذلك في اللفظ ايضا
فان قيل انما هو في الحقيقة لا في اللفظ لان اللفظ لا يمتنع من ان يكون في الحقيقة كذلك فلو كان كذلك لكان في الحقيقة كذلك في اللفظ ايضا

فما هو وجود ما نبينا العقل فلم نقل يكون على الوجوه فما هو من نقل يكون على المتن فلا يلزم العقل فتبين التحيز وانه لو سلمنا صحة اصل البرهان
تيم الاستدلال على البتة لان قولك نأخذ بحسن الاشياء فانه بعد قولنا الثالث معلوم وتبين الفصل باصل البرهان ثم انما يذهب في الباب يكون وهو الجهر
والفوت معلوما وذلك هو جبا العلم بالحكم الواقعي لا يحصل لك العلم الظاهر بحجبه ذلك لان تقول ان كل حكم واقعي فلهذا وثبتت الجان العلم
بالحكم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْأَوَّلِيَّةِ وَالْآخِرِينَ
وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ
وَدَعْوَى لِفُطْنَةِ وَجْهِهِ
الْبَاقِي
الْوَحْي

بِنِهَا لِقَائِهِ وَالْعَوْدَ بِالنَّفْسِ إِلَى الْعَالَمِ الْمَعْلُومِ
ثُمَّ لِقَائِهِ النَّفْسَ بِنِهَا أَجْتَمَعَ عَاشِرُ الْأَفْعَالِ وَالْإِنْفَاءِ عَنْ مَسَاوِي
الْعَقُولِ الْأَخْشَانَةِ لِأَنْفَارِهَا فِي الْعَوَاشِلِ لِبَدْنِهِ وَخُطَا فِي ظِلْمَاتِ
بِلُفْظِهِ لِعَجْزِهَا إِلَى الْعِلْمِ لِلْأَوْشَاةِ إِلَى السُّلَامِ رَسَالًا مُبَشِّرًا بِبَدْنِهِ
سُبُلُ الْبَقَاةِ وَاسْتَوَاسَاسُ الْإِيمَانِ وَشَرُّهُ الْمَلِكُ وَالْإِدْبَارُ الْمَلِكُ

عَلَى الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَبْلِ الْقَامَاتِ الْعَالِيَاتِ
صَلَوَاتُ رَأْسَاتٍ وَتَهْنِئَاتُ نَابِيَاتٍ فَتَقَضَّتْ شَرِيحَتُهُ لَوْحًا مِنْ بَيَانِ
مُتَابَعَةِ الْحُكْمِ وَالْمَصَالِحِ وَتَقَبُّلِ الْمَسَاجِدِ وَتَقَبُّلِ الْحُكْمِ وَالْإِحْكَامِ
وَكَانَتْ وَأَقْلُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَعَدِّينَ بِمَنَارِهِ الْمُتَقَبِّينَ لِأَثَارِهِ مِنَ الظَّاهِرِينَ بِلِقَائِهِ الْأَخْشَانِ مِنْ شِفَاةِ
أَوَّلِ الشَّيْءِ مِنْ وَدَائِهِ الْعَالَمِينَ بِصَحْبَةِ أَمْنَانِهِ وَأَوْصِيَاءِهِ الَّذِينَ أَنْشَأُوا هَذَا بَنِيهِمْ وَأَقْبَسُوا مِنْ أَنْوَارِ شِكَاةِ
وَالْأَنْبِيَاءِ فَسَمِعَتْ مِنْ بَنِيهِ شِفَاةً هَامَةً وَأَمَّا بِنَا لَأَخْشَانِ فَوَهِمَتْ عَنْ لُفْظِهِ الْأَسَدِيَّ وَالْجَمَادِيَّ وَتَوَقَّعَتْ
الْفَرَجَ وَالْأَصُولَ وَتَقَبُّعَهَا عَلَى الْأَوْبَابِ لِقَائِهِ فَتَقَبُّعُهَا فِي زَمَنِ الْمَتَاخِرِينَ إِلَى التَّدْوِينِ فَخَلَّصَ أَهْلَ الْأَنْبِيَاءِ
الْبَاقِي وَالْأَفْكَارَ الشَّاقَّةَ لِمُتَخَصِّصِينَ بِالْفُطْنَةِ وَالْكَفَّاءِ الْمُتَخَصِّصِينَ بِالْأَدَبِ وَالْإِحْكَامِ وَبُضِطَ مَسَائِلُ الْحُلُولِ وَالْخُلُومِ
وَالْفَوَاضِلِ بَعْدَ الْمَحْصُولِ فُوقَ حُدُودِ الْأَحْكَامِ كِتَابًا لَطِيفَةً وَبِشْرَافَةً وَسَائِلَ مُضْبُوطَةً وَفَارَقَ مَبْسُوطَةً وَسَمَوَاتٍ الْعِلْمِ بِبَاقِيهَا
شَمْسًا عَنِ سَائِقِ الْأَجْتِمَاعِ فِي تَحْقِيقِهِ وَحَرَوَاعِ سَاعِدَاتِ الْجَمَادِ فِي سَتَابِطِهِ عَنْ دَلِيلِهِ لَهُ مَوْسِمًا عَلَى عُلُومِ أُخْرَى بِأَنْ يَكُونَ مِنْهُ بِنْدُ الْإِيمَانِ
وَشِبْهُ الْمَدْخَلِ حَرَى مِنْهَا أَعْلَى أَعْلَى الْفَقْرِ الْبَاقِي عَنْ رَأْيِ الْأَحْكَامِ وَهُوَ أَشَدُّ مَا فِي رَتَابِطِهِ وَخَلْفَانِ فِي مَسْتَبَاطِهِ فَكَانَتْ أَعْدَابُهُ شَرِيحَةً
أَكْثَرُ الْأَهْتَامِ بِتَكْبِيلِهِ وَفَرَفَقَتْ بِمَصْدَرِ الْعِلْمِ الْأَحْكَامِ بِنِيَانِهِ وَتَأَمَّسَ قَوَاعِدُهَا وَتَقَانَتْ وَالتَّوَابِعُ بَعْضًا أَكْثَرُ وَصَنَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ فِيهَا
وَلَكِنْ يَوْشَعَانِ يَوْمًا يَكْبُرُ فِيهَا مِثْلُ كِتَابِ خُطُوبِ الْأَصُولِ لِلْعَالَمِ
الْأَعْلَى وَالْفَاضِلِ الْبَاقِي فِي الْحَسْبِ الْمُنِجِ وَالنَّسَبِ لِرَفْعِ السَّيَالِ السَّيَالِ الْكَامِلِ وَالْكَاشِفِ لِمُضْطَلَّاتِ الْمَسَائِلِ شَمْسًا لُضْمِيَّةً وَالْأَعْلَى
خِلَالَهُ لَعْلَى طُورِ الْبَاقِي كَيْفَ لَقِيَ عِلْمُ الْهَدْيِ هَبَاتٍ مِنْ بَنِي الشَّمْسِ ذَهَبٍ وَقَادَ وَإِنِ الْقَطْرِ عِزَادَ نَوْجٍ حُرَّةً السَّيَادَةِ
وَنُورٌ وَحِدَةً السَّعَادَةِ بِلُفْظِهِ السَّيَادَةِ فِي جِهَتِهِ يَاهِرُ فُورًا لِسَعَادَةٍ وَجِهَتِهِ يَاهِرُ لَأَمَّا هَلْ لِهَافٍ قُدُورَةُ الْأَنَامِ بِنِيَانِ السَّيَالِ
أَبْرَهِيمَ الْقُرُونِ وَمُوطِنَا وَالْجَاوِي مَسْكَنًا أَغَاظُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الْفُطْرَانِ وَاسْكَنْهُمْ فَرَادِيسَ الْجَنَّاتِ مِثْلَ كِتَابِ الْمَسْطَرَّةِ
فِي عُلُوقِ الْعَدْرِ مِثْلَ بَدْنِهِ سَمَوَاتِ الْكَانِ بِكَانَةِ تَجْهِيهِمْ بِكَانِ بِحَيْطِ بِرِيقَاتِ الْبَيَانِ أَوْ مُضْبُوطَةٍ وَصَفِ الْأَشْيَاءِ
أَكْبَ عَلَيْهِمْ وَغِيَاةُ الطَّلَاقِ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ الْأَصْحَابُ **وَكَانَتْ** الْكَتَابَةُ لَا تَقْنِي بِرَفْعِ الْحَاجَةِ
بِلُفْظِهِ بَعْضُ الْأَجْلَاءِ مِنْهُ سَتَبِينَ وَمَا وَفَتْ تَلَامِيذُ طَبَاغَتِهِ أَيْضًا بِرَفْعِ تِلْكَ الْفُتْنَةِ تَقْصِدُ
لَطِيفَتِهَا الْوَائِقُ يَا اللَّهُ الْعَلِيمُ **وَقَامَ** نَصِيرُ الْوَكِيلِ عَلَى اللَّهِ الْعَلِي
الْأَكْبَرُ قَا عَلَى أَكْبَرِ الْخَلْقِ سَائِرُ بَنِي جَزَائِهِمَا اللَّهُ خَيْرٌ لَدُنْهُمْ بِتَوْفِيقِهِ
مِنْ رَحْمَتِهِ كَعَلَيْنِ وَطَلَبَاهُ مِنَ الْحَمْدِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْعَلِيِّ
الْمُنَاطِ

مُحَمَّدٌ مَهْدِي غُفْرَانِهِ دُخُونِهِ وَمِنْ رَحْمَتِهِ تَقْصِيمُهُ
مَعْقُودُهُ وَتَقْدِيرُهُ بِمَعْرِفَةِ كَامِلِ نَاقِصِهِ وَابْطَالُ دَائِمِهِ دَائِمُ الْإِبْدَانِ

بِنَا
أَجَانَتُهُمَا
أَسْعَفَتْ مَسْئُولَتُهُمَا
بَقْدَرِ الْهَوْدِ وَبِذَلَّتْ بِحُشُوفِي الْخِطَابِ
مَا تَوَلَّاهُ الْعِلْمُ وَكَانَ لَدُنْهُ تِلْكَ الْأَنَامُ قَدْ وَفَّقَتْ
ذُقْ بِالدُّرَةِ الْعِلْمِ وَالْخَيْرِ وَالْخَيْرِ وَالْخَيْرِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ

To: www.al-mostafa.com